مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

ALECSO

مشروع منظومة بيانات
السياسات اللغوية في الدول العربية

تقرير السياسات اللغوية في الدول العربية

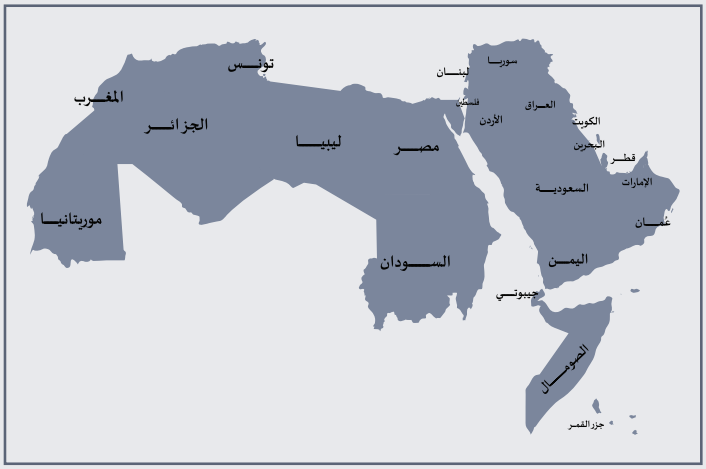

نسخة تجريبية

١

التخطيط اللغوي

مشروع منظومة بيانات السياسات
اللغوية في الدول العربية

تقرير السياسات اللغوية في الدول العربية

١

التخطيط اللغوي

تقرير حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٦هـ

١٨٨ص؛ ١٧*٢٤سم

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

رقم الإيداع: ١٤٤٦/٢٥٢١١هـ

ردمك ١-٨٠-٨٤٤٤-٦٠٣-٩٧٨

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

هذه الطبعة **إهداء من المجمع**، ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

فهرس التقرير

الموضوع	الصفحة
فهرس التقرير	٧
المقدمة	٨
كلمة مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية	١١
كلمة المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)	١٣
الكلمات الإثرائية عن منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية	١٥
محتويات تقرير منظومة بيانات السياسات اللغوية في الدول العربية	٢٨
القسم الأول اللغة العربية واللغات الأخرى في الدول العربية	٣١
القسم الثاني: وصف لمنظومة القرارات اللغوية وتعريف بها	٤٣
القسم الثالث: رصد تحليلي للسياسات اللغوية	٦٧
القسم الرابع: تاريخ السياسات اللغوية	٨٣
القسم الخامس: مجالات السياسات اللغوية	٩٣
القسم السادس: تصنيف السياسات اللغوية بحسب أنواع التخطيط اللغوي وأهدافه	١١٩
القسم السابع: العوامل المؤثرة في الوضع اللغوي والسياسات اللغوية	١٣٧
القسم الثامن: التحديات وسبل التعزيز الممكنة	١٥٣
الخاتمة	١٧٩
المراجع	١٨٣
شكر وتقدير	١٨٧

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المقدمة

اللغة أحد الأسس الجوهرية لتشكيل هوية الدولة؛ حيث تبني حولها ملامح مكونها الثقافي والاجتماعي، وتقرأ من خلالها تاريخها وتشكل مستقبلها، ولذلك فقد عنيت الدول بإدارة شؤون اللغة وتحديد موقعها في التشريعات والأنظمة، بما يعزز من سيادتها، ويمكّن لثقافتها، ويحفظ حقوقها وهويتها.

وقد عنيت الدول العربية بإدارة شؤون اللغة العربية؛ حيث وضعت لها موقعها المتصدر في النصوص الدستورية، وسنت التشريعات والأنظمة التي تحدد طبيعة استخداماتها في المجالات المختلفة، وتحميها من تأثيرات اللغات الأخرى، وتنظم علاقة اللغة العربية بغيرها من اللغات، وأسست أيضًا المؤسسات التي تُعنى بخدمة العربية وتمكينها، وجعلها مكونًا فاعلًا متجددًا في حياة الشعوب العربية.

وانطلاقًا من إدراك مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية لأهمية السياسات اللغوية في تشكيل واقع اللغة وتحديد مستقبلها؛ فقد أطلق المجمع مشروع منظومة بيانات السياسات اللغوية في الدول العربية من أجل بناء قاعدة بيانات متكاملة ترصد واقع السياسات اللغوية في البلاد العربية، بصيغة تجعلها متاحة للباحثين والمهتمين وصناع القرار، وقابلة للتطوير والاستدامة؛ ليكون مشروع المنظومة مرجعًا لدراسة التشريعات والقرارات اللغوية في العالم العربي، وإسهامًا في فهم واقع تلك التشريعات اللغوية في الدول العربية منفردة أو مجتمعة على حد سواء، وممكنًا لعمليات التخطيط اللغوي في الدول العربية في المستقبل.

ولما كان مفهوم السياسات اللغوية واسعًا يشمل السياسات المعلنة والخفية، والسياسات الصادرة عن جهات رسمية، والسياسات الصادرة عن الجماعات اللغوية، والسياسات المعتبرة بحكم القانون أو بحكم الواقع والممارسة (انظر: Johnson, 2013)، فقد استهدف مشروع منظومة بيانات السياسات اللغوية في الدول العربية جمع السياسات اللغوية المعلنة الصريحة الصادرة بوثائق رسمية من جهات مرجعية تملك الصلاحية القانونية لإصدار القرارات والتشريعات. وقد كانت الأهداف الأربعة التالية بمثابة الموجه لعمليات إنتاج المنظومة وتطويرها، وانعكست على المحاور المتعددة التي قام عليها المشروع من جمع وتحليل للبيانات:

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- التوعية بأهمية السياسات اللغوية التي تمثل: القرارات، والأنظمة الصريحة والمعلنة، وأوعيتها الرئيسة، وبثّ الوعي لدى الجمهور وصُناع القرار والمتخصصين بشأن أهمية تعزيز الوجود النظامي للغة، وأثر ذلك في الواقع اللغوي المعاش.
- إتاحة منظومة البيانات للباحثين والمتخصصين والمعنيين بالسياسات اللغوية وصانعي قراراتها؛ لتيسير الاطلاع على الجوانب المتعلقة بالسياسات اللغوية النظامية الصريحة، وتكوين قاعدة بيانات رئيسة يبنى عليها في المستقبل؛ لتطوير العمل في اتجاهات مختلفة.
- تيسير التنسيق والتكامل بين الدول العربية في هذا الصدد، وبيان ما يوجد بين البلدان العربية من وجوه الشبه والاختلاف في السياسات اللغوية؛ لجعل التعاون والتوجه الإستراتيجي الموحد ممكنًا في المستقبل.
- الكشف عما يواجه السياسة اللغوية في البلدان العربية من تحديات سواء على مستوى رسم السياسات اللغوية أو تطبيقها، وإبراز العوامل المؤثرة في ذلك، مع مناقشة ما تتسم به البلدان العربية المختلفة من خصوصيات ثقافية ولغوية وديموغرافية مؤثرة في سياساتها اللغوية.

وقد اشتمل مشروع منظومة بيانات السياسات اللغوية في الدول العربية على أربعة عناصر رئيسة:

١. وثيقة منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية، التي تمثل الإطار المنهجي المعتمد لبناء المنظومة الرقمية لبيانات السياسات اللغوية في الدول العربية، ولبناء تقارير دراسة الحالة في الدول العربية، ولبناء تقرير حالة السياسات اللغوية في البلاد العربية (التقرير الحالي).

٢. المنظومة الرقمية لبيانات السياسات اللغوية في الدول العربية، التي توثق القرارات اللغوية الصادرة في الدول العربية، وتصنفها وفقًا لمجالاتها، وتاريخ إصدارها، وجهات الإصدار، والكلمات المفتاحية، ونصوص القرارات وغيرها من البيانات. وقد رصدت المنظومة أصالة التفاصيل الكاملة للقرارات اللغوية الصادرة في النطاق الزمني بين عامي ١٩٩٠م و٢٠٢٢م، ووسع النطاق الزمني لجمع القرارات أثناء العمل، ليشمل جمع كل ما يمكن الحصول عليه من قرارات مهما كان تاريخ صدورها، وكانت

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

النتيجة النهائية للمنظومة (١٧٣٨) قرارًا لغويًا صدرت في المدة الزمنية من عام ١٩٠٠م إلى عام ٢٠٢٤م.

٣. دراسات الحالة للسياسات اللغوية في الدول العربية، وتمثل (٢٢) دراسة حالة مستقلة قام بها (٢٢) باحثًا مختصًا في السياسة اللغوية من الدول العربية، وتقدم دراسات الحالة هذه توصيفًا لواقع السياسات اللغوية في كل دولة، وتحليلًا لمجالاتها وأنشطة التخطيط اللغوي التي تضطلع بها، ونقاشًا لانعكاس هذه السياسات على واقع اللغة العربية، والتحديات التي تواجهها، وفرص التطوير الممكنة.

٤. تقرير منظومة بيانات السياسات اللغوية في الدول العربية، ويشمل الإطار النظري الذي اعتمده المشروع في جمعه وتحليله للسياسات اللغوية، ويقدم أيضًا توصيفًا للسياسات اللغوية في الدول العربية عامّةً، وينظر في علاقة اللغة العربية باللغات الأخرى في الدول العربية، وتاريخ السياسات اللغوية، وتحليل مجالاتها وأنشطتها، ويناقش كذلك انعكاس هذه السياسات عامّةً على الواقع اللغوي في الدول العربية.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

كلمة مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية

الأساس اللغوي من أهم الأسس التي تقوم عليها الحضارات والثقافات، وتنبني عليها هوية الأفراد والأمم، وقد كانت الدول العربية واعية بهذا الأساس، ومدركة لتحدياته؛ فعملت – منذ وقتٍ مبكر – على سنّ الأنظمة، وسكّ القرارات، وبناء السياسات اللغوية التي تحفظ للشعوب العربية هويتها، وتعزّز تميّزها، وتُعلي مكانتها؛ حيث قامت الدول العربية بجهود حثيثة، تضافرت فيها جهود المؤسسات الرسمية، ومكونات المجتمع المدنية؛ للحفاظ على بقاء اللسان العربي، واستقلالية الإنسان العربي، بما يملك من إرثٍ حضاريٍّ معرفيٍّ يمتد لعشرات القرون.

ويأتي ضمن سياق بناء السياسات اللغوية في الدول العربية قرار تأسيس (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية)، فإنشاء المجمع جزءٌ من السياسة اللغوية للمملكة العربية السعودية؛ حيث جاء في قرار تأسيسه الصادر من مجلس الوزراء أن من مهامه: «وضع السياسات، والإستراتيجيات، والخطط، والبرامج المتعلقة بنشاط اللغة العربية».

و(مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية) معنيٌّ بإجراء الدراسات والبحوث ونشرها، وإصدار التقارير الدورية عن حالة اللغة العربية ومؤشراتها، والإسهام في رقمنة المخطوطات. وانطلاقًا من إيمان المجمع بقيمة التخطيط اللغوي؛ عمل على تنفيذ مشروع: (منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية)، الذي تقوم فكرته على جمع السياسات اللغوية المعلنة والصادرة عن جهاتٍ رسميةٍ في الدول العربية، منذ عام (١٩٩٠م) إلى عام (٢٠٢٢م)، وتصنيف قراراتها وفقًا لمجالاتها، وتواريخ إصدارها، ونحو ذلك. ويتضمن المشروع إطلاق منصةٍ رقميةٍ تتيح هذه البيانات للباحثين والمختصين؛ للاطلاع على القرارات كافة. ومن أبرز مخرجاته: إطلاق تقرير عام عن وضع السياسات اللغوية في الدول العربية؛ سعيًا إلى مراجعة الواقع، واستشراف المستقبل، إضافةً إلى إقامة ندوةٍ دوليةٍ؛ لمناقشة هذه المعطيات.

وقد عمل فريق العمل في المشروع على جمع القرارات والسياسات الرسمية المعلنة في الدول العربية، وقد بلغت قرابة الألفي قرار، ثم عمل على تصنيفها وفقًا لعدة تصنيفات، منها: تصنيفها وفقًا لمجالات القرارات، ووفقًا لتواريخ صدورها، ووفقًا لأعدادها في كل دولة، ووفقًا لأنواع التخطيط اللغوي الذي تنتمي إليه، ووفقًا لأهداف

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

التخطيط اللغوي الذي تنتمي إليه. ويشتمل التقرير الختامي على: دراسة التاريخ اللغوي للدول العربية، ودراسة أهم التحديات اللغوية التي تواجه اللغة العربية، وأبرز التوصيات والحلول التي تسعى إلى النهوض باللغة العربية في مجالات الحياة المتعددة.

ويأتي هذا المشروع ضمن التعاون القائم بين: مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، وفي سياق عدة أعمال يتكامل فيها المجمع مع المنظمة، فلمعالي مديرها العام وافر الشكر والتقدير، والشكر موصول لسعادة رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة على اهتمامه وعنايته بكلِّ ما يخدم المجالات المشتركة مع المنظمة، والشكر ممتدٌّ لسعادة الأمين العام للجنة الوطنية السعودية؛ نظير تعاونه الكريم، وعمله الدؤوب.

ويسعد المجمع دائمًا – ضمن توجيهات سمو الأمير/ بدر بن عبد الله بن فرحان آل سعود وزير الثقافة، ورئيس مجلس الأمناء – بالعمل على تعزيز استخدام اللغة العربية، وإطلاق المبادرات الداعمة لذلك، والتعاون الوثيق مع الشركاء والخبراء في أنحاء العالم.

ويسعد فريق المجمع بأن يتلقى رؤى الخبراء والباحثين والمهتمين بهذا الموضوع؛ ليؤتي المشروع ثماره المأمولة.

والله ولي التوفيق.

الأمين العام

أ. د. عبد الله بن صالح الوشمي

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

كلمة المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)

لطالما وجدت اللغة العربية -بوصفها واحدةً من أكثر لغات العالم حضورًا في الكون- نفسَها تنهجُ في علاقاتها بغيرها من اللغات، نَهجَ التواصل الحضاري، والانفتاح على التنوّع اللساني والثقافي، في سياقاتٍ تاريخيةٍ لا ينقطع بها عن الحركة جدلٌ بين الصراعات والحوارات اللغوية والثقافية. ويبدو ذلك جليًّا في مجمل الممارسات اللغوية لأبنائها الناطقين بها، وكذا عند المتكلمين بسواها.

ونرى أنّ من أقوم المسالك لتثبيت هذا النهج الذي ميّز مسيرة اللغة العربية، هو سبيل السياسات اللغوية، من خلال وضع التشريعات، والقوانين، واتخاذ التدابير، والإستراتيجيات، والخطط التي تعتمدها الحكومات والمؤسسات؛ لتنظيم استخدام اللغة العربية، وإحكام إدارتها في المجتمع، وتطويرها داخل البلاد العربية وخارجها؛ لما لذلك من تأثيرٍ مباشرٍ وحاسمٍ في تداولها واستعمالها في التعليم، والثقافة، والاتصالات، والاقتصاد، وسائر مظاهر الحياة، وتعزيز مكانتها بين اللغات الوطنية المحلية والعالمية.

ونرى أنّ الاشتغال على المشترك في السياسات اللغوية التي وضعتها كلُّ دولةٍ عربيةٍ لذاتها، ومحاولة إبرازه وتعزيزه، والعمل على تطويره بالاستفادة من تجارب الأمم في خدمة لغاتها هدفٌ إستراتيجيٌ وُفّق مجمع الملك سلمان العالمي في اختياره وتنفيذه، بالتعاون مع الألكسو من خلال مشروع (منظومة بيانات السياسات اللغوية)، ومن خطواته: وضع هذا التقرير عن حالة السياسات اللغوية في البلاد العربية، واعتنائه بجمع القرارات التي أصدرتها الدول العربية بشأن سياستها في تنظيم المسألة اللغوية وتحليلها كميًّا ونوعيًّا، والنظر فيها من الناحيتين: الآنية والتاريخية التطورية، وتصنيفها بحسب مجموعةٍ من أهداف التخطيط اللغوي وأنشطته، موزّعةً على التعليم، والقانون، والاقتصاد، والإدارة، والثقافة؛ وهي المجالات التي اهتمت بها هذه التشريعات.

وتشكّل هذه القرارات محتوى المنظومة الذي يسمح للباحثين ببناء فكرةٍ عن اختيارات كلِّ دولةٍ عربيةٍ، وأهدافها وتوجهاتها بشأن اللغة العربية، ويتيح لهم أيضًا فرصةً لاستخلاص المشترك بينها، وإمكانية المساهمة في تطويره.

وأغتنم هذه المناسبة؛ للتعبير باسم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عن خالص الشكر والتقدير لمجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية على تعاونه مع المنظمة، وعلى ما

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

ينفّذه من برامج، ومشروعات، ومبادرات تُسهِم في تحقيق جملةٍ من الأهداف، من أبرزها: حماية اللغة العربية، وتنميتها، وتطويرها، وتيسير استخدامها، وتعميق النظر في خصائصها، والعلم بتاريخها، وجغرافية تداولها، واستشراف مستقبَلِها.

وهي الأهداف عينها التي ما تنفكّ الألكسو تنشدها، وتجتهد في تعزيز ما أُنجِز منها، بالتنسيق مع الدول العربية، والتعاون مع منظماتٍ عربيةٍ وأجنبيةٍ ضمن أطر عملٍ إقليميةٍ ودوليةٍ.

الأستاذ الدكتور محمد ولد أعمر

المدير العام

للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الكلمات الإثرائية عن منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

كلمة الأستاذ الدكتور عبد الله بن سيف بن محمد التوبي

لا يختلف اثنان على أهميَّة اللغة في الحياة. إنَّها أعظمُ وسيلة يعْمد إليها الإنسان في التواصل مع الآخرين، وإحداث الفهم والإفهام، وهذه أهم وظيفةٍ لأيِّ لغةٍ على وجه البسيطة. والحال أكثر عمقًا عندما نتكلم عن لغةٍ يتحدث بها الناس في اثنتين وعشرين دولة عربية، فهي لغةٌ جامعةٌ في نمطيها الفصيح واللهجي على حدٍّ سواء، وهذا شأنٌ عزَّز الاعترافَ الدولي بها لتكون في عالم اللغات اليوم اللغة الثالثة بعد الإنجليزية والفرنسية.

تفرض أهمية اللغة العربية على الباحث السعيَ نحو دراسة وضعها الحضاري ضمن المنظومة العالمية للغات، ودراسة أنواع التعددية التي تجعلها في محيطٍ لغويٍّ نشطٍ ومشترك مع لغةٍ ثانية أو أكثر. لقد تجاوز التقرير الذي بين أيدينا هذه الإلماحة إلى الوظيفية في الطرح، وتجاوز الشعارات في المناداة بالعروبة وحبِّ العربية إلى البحث في السياسات اللغوية في البلاد العربية، التي يتفق الجميع على أنها العامل الأكثر تأثيرًا في الحِراك اللغوي، ووضوح أبعاده المستقبلية.

فقد استهدف مشروع منظومة بيانات السياسات اللغوية في الدول العربية جميع السياسات اللغوية المعلنة الصريحة، والصادرة بوثائق رسمية من جهاتٍ مرجعيةٍ تملك الصلاحية القانونية لإصدار القرارات والتشريعات التي تشمل الدساتير، والمراسيم، والأوامر، والتوجيهات، واستعمل التقرير مصطلح القرار؛ للتعبير عنها، وهذا يعدُّ من أبرز مُنطلقات هذا التقرير؛ حيث شكَّل قاعدةَ فهمٍ منذ البداية تَحَقَّقَ بها انتظام القراءة، ويُسر التصفُّح.

ومن الجدير بالذكر أنَّ منهجية البحث في هذا التقرير اتصفت بالتدرج والاتساق ضمن ثمانيةِ فصول، كلُّ فصلٍ يُحوِّل القيادةَ إلى الفصل التالي. وقد اعتمد التقرير على عددٍ من الباحثين وقع عليهم الاختيار ضمن معايير محددة، وهذا في حدِّ ذاته يؤكد نضجَ المنطلقات العلمية التي اعتمدها التقرير. لقد وصل عدد القرارات المرصودة في التقرير قرابة (١٧٣٨) قرارًا من عام ١٩٩٠م حتى عام ٢٠٢٤م، كلُّ ذلك من شأنه منح هذا التقرير صفة الارتكاز البحثي، ليكون بذلك مرجعًا مهمًا للجميع.

ولا شكّ أن القرارات اللغوية تتأثر بمجموعةٍ من العوامل الداخلية والخارجية

التي تؤثر في الحراك اللغوي، وتُضعف اندماج اللغة العربية مع غيرها من اللغات، وهي عوامل لم يغفلها التقرير، علاوةً على الإحصاءات والرسوم البيانية التي طعَّمت التقرير بحُلل الشكل الظاهري، وصلاحية المعلومة من مصادرها الموثوقة في الآن ذاته.

وليس من نافلة القول أنْ نشيرَ إلى أنَّ هذا التقرير يُقدِّم اليوم للباحثين، والمختصين، وصانعي القرار معلوماتٍ شافيةٍ، وبياناتٍ يُعوَّل عليها في الإجابة عن الأسئلة البحثية في هذا الموضوع، وخاصةً ما تعلق منها بمجالات القرارات اللغوية، وتصنيفها بحسب أنواع التخطيط، وأهدافه، وأغراضه ضمن الأهداف الموضوعة في التقرير، وهي أهدافٌ قابلة للاستدامة والتطوير.

وفي إطار التحديات التي تشهدها حركة التشريع اللغوي، قدَّم التقرير أبرز هذه التحديات، وأبان قلة القرارات في مجال البحث والنشر، وهو تحدٍّ يحتاج إلى مواجهةٍ فعليةٍ تكشف القناع عن خطورته على الوضع اللغوي في الحاضر، وأثر ذلك في المستقبل. ونأمل جميعًا أن يكون هذا التقرير باكورة المحاولات البحثية الثرية، نحو إصدار قراراتٍ لغويةٍ توجه الاهتمام لمزيدٍ من البحوث والدراسات اللغوية.

لقد ظهر جليًّا من التقرير الاهتمام بإدارة الوضع اللغوي في البلاد العربية، وتمحور القرارات في أهم المجالات الحيوية في هذا السياق، وتظل لغتنا العربية -رغم ذلك- تنتظر من متخذي القرار سريان هذه القرارات اللغوية، وتحريرها من القوالب المكتوبة، واتخاذ الإجراءات الفعلية؛ للحدِّ من مزاحمة اللغات الأخرى لها، خاصة في مجال التعليم، لما لهذا المجال من أهميةٍ بالغة في تشكيل الهوية اللغوية، وبناء التصورات المستقبلية نحو وظيفية اللغة، وقابليتها للتعايش.

وفي الختام، لا يسعنا المقام إلا أنْ نشكرَ مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية على جهوده الحثيثة، وأنشطته المستمرة في خدمة اللغة العربية، وتمكينها في البلاد العربية والعالم على حدٍّ سواء. سائلين المولى أن يكلِّل هذه الجهود بالتوفيق، والرعاية، والتأييد.

الأستاذ الدكتور عبد الله بن سيف بن محمد التوبي

مدير مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

كلمة الأستاذ الدكتور صالح بلعيد

بين يدي تقرير مَشروع مَنظومَة بيانات السّياسة اللّغويّة للدّول العربيّة الذي أنجزه مَجمَع المَلك سلْمان العالمي للّغة العربيّة، والذي يحتوي قاعدة بيانات مُتكامِلة، ترصد واقع السّياسات اللّغويّة وإستراتيجياتها في أجهزة تخطيط التّربيّة والتّعليم في الوطن العربي، يكشف هذه التقرير عن مُؤشّراتٍ ومُضايقاتٍ وتحدّيات اللّغة العربيّة في واقعها العربي أمام المَحلّيات واللّغات الأجنبيّة، وينظر إلى آفاق العربيّة لعام ٢٠٣٠م، عبر رصدٍ علميٍّ، بمَنهجيّةٍ جيّدة في مَآلات اللّغة العربيّة، مِن خلال واقعها في كلِّ البلاد العربيّة، وهي اللّغة الرّسمِيّة الوحيدة، وفي بعض البلاد لغة رسمِيّة إلى جانب المَحلّيات / الأجنبيّات. وعبر ثمانية (٨) أقسام، نقرأ تحليلات هذا التّقرير المُوجِب، الذي يأخذنا إلى الوضع الحضاريّ في المَسائل اللّغويّة في كلِّ البلاد العربيّة، وما ترسمُه مِن أهدافٍ ومَرامي التّخطيط اللّغويّ المَأمول، إلى جانب صعوبات ورهانات المُنجز، عبر مُضايقاتٍ تعيشها لغة المَركز (العربيّة الفصيحة)، التي تعرف بعض الهشاشة، بجانب لغات الهامِش المُؤدّية إلى تشابك الوضع اللّغويّ، ضمْن التّعدّدية اللّغويّة. هذا مِن جهة، ومِن جهةٍ أخرى نرى لغات الجَذْب / لغات العلم (الحيّة) بما لها مِن أرمادا التّوسّع عبر بياناتٍ أتى بها التّقرير في تراتبيّة الأشكال، والرّسوم، والبيانات لكلِّ دولةٍ عربيّةٍ مُنضوية تحت إمْرة جامعة الدّول العربيّة، وللأسف نجد تزاحم الأجنبيات مقام العربيّة في المواد العلميّة؛ للتراخي في تجسيد النّصوص التي لا ترى النّور، ولا تسعى إلى عمَليات التّعريب المَنهجي، ولذلك نرى العربيّة تعرف مَجموعاتٍ مِن القرارات ذات العلاقة بِمَقامها عبر امْتداد زمانها إلى يومِنا هذا، ومَع ذلك، تشهد القهقرى في تلك البيانات التي تدعونا إلى سلوك مَنهجيّةٍ جديدةٍ في الطّرح والتّبليغ، وتحتاج إلى دراساتٍ تكشف عن مَزيد مِن الصّعوبات، ولكن دون تقديم البدائل النّوعيّة التي يمكن أن تعتمد عليها التّقارير. إلّا أنّ هذا التّقرير له طرحٌ مَوضوعيٌّ شامِل في إصابة مَفصل الصّعوبات، وما له مِن اقتراح الحلول التي تُرفع إلى صاحب القرار، وهذه هي صفة التّمَيُّز التي يمتاز بها هذا التقرير، وفي الحقيقة، هو مَشروعٌ ناضجٌ مُتكامِلٌ، مَبنيٌّ على إستراتيجيّة للآماد الثّلاث: مُستعجل الزّمان، ومُتوسّط المُدّة، وطويل المدّة، وهذا هو الجديد الذي يطرحه هذا التّقرير، بما له من صفاتٍ أخرى تعالج الكثير من القصور في مَنظومَة الأداء اللّغويّ، وما يلحق مِن ضعْف تخطيط

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

السّياسة اللّغويّة، وما أحوجنا إلى أمْثال هذا التّشخيص المَصحوب باقتراح البدائل النّوعيّة في المُشترك اللّغويِّ العربيِّ، وفي الخصوصيات المناطقة للدّول العربيّة.

نُبارك هذا التقرير؛ لجرأة الطّرح، والأدلة والبيانات التي تُحاجِج في أصالة المَعلومات، والبحث والتّقصّي، والتّحرّج في المَصدر الورقي أو الشّابكي. هي بداية العمَل المَنهجي الذي قام به مُعدّو هذا التّقرير المُكثّف، البعيد عن الدّيماغوجيّة، بما يحمِل مِن أفكار يُمْكن أن تُشكّل نقطة أساس في الوصول إلى لبّ حلّ المُشكلات في ذات اللّغة داخليًّا أو خارجيًّا، وتكون هي مِفتاح الحلول الإجرائيّة في تعامُل العربيّة بمَنطق لغة الغلبة التي تحتاج إلى إيلاء الأهمِيّة التي توليها المُؤسّسات ذات العلاقة. إنّه تقرير جادّ عن حالة اللّغة العربيّة، يحمِل النّقاط الإيجابيّة في مُقاربةٍ جديدةٍ بوخز الضّمير على أنّ اللّغة الأمّ / لغة الأمّة / العربيّة الفصيحة تحتاج إلى تدبير سياسةٍ لغويّةٍ جديدةٍ ورشيدةٍ، ضمْن مُبادراتٍ تخدم تطوير العربيّة وفق خصوصياتها اللّغويّة، ولا نعدم المُشترك ضمْن المَنطق العامّ. وضمْن هذا المَسار نرى التّقرير مُبادرة مُهمَّة، ينحو إيجابيًّا بما حظيت به العربيّة في الكثير مِن البلاد العربيّة، وبخاصّة في المَمْلكة العربيّة السّعوديّة، التي أنزلتها مَنزلةً عاليةً في مَراسيمها، وفي أنظِمَتها التّربويّة، وفي استعمالها الأدبيّ والعلميّ، وعبر تلك المُؤسّسات الأكاديميّة مِن مِثل مَجمَع المَلك سلْمان العالمي للّغة العربيّة، وهذا مُؤشّرٌ للتّحوّل الجاد في إعلاء مَقام العربيّة في تعامُل المُؤسّسات الحكومِيّة وفق التّخطيط المَطلوب آفاق ٢٠٣٠، الدّاعم للرّقمَنة والذّكاء الاصطناعي، وأتمَتة المَعلومات، ضمْن تراكمِيّة الحضارة الإنسانيّة التي يقترح التّقرير أن تكون للعربيّة بصمَة قويّة كما كانت لها بصمات الفتوحات الحضاريّة في التّأسيس للحضارة الغربيّة أيام وجود العرب في الأندلس. ويرى التّقرير أنّ مُستقبل العربيّة عبر استشراف الدّراسات سيكون للعربيّة المَقام، وأنّ آفاقها واعدة في الخرائط اللّغويّة القادمَة، ونراها عبر هذه البلاد تنال رجْع الصّدى، وربّما بتؤدة، ولكنّها تؤدة مَضمونة.

هو تقرير حالة عن وضع العربيّة في بلاد العرب، وفي ذات الوقت استشرافٌ لخريطةٍ لغويّةٍ قادمَة، تُخطّط لها البلاد العربيّة عبر مُؤسّساتها المُنتجة للفكر اللّغوي والتّربويّ، وما ينجرّ عن مَشاريع قادمَة في مَوقع العربيّة في بلادها وفي غير

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

بلادها، وعند النّاطقين بغيرها، وفي خريطة اللّغات الأمَمِيّة، ومَكانتها بين لغات العلم. نُبارك للفريق المُنجز الذي استطاع الوصول إلى المَعلومات، والبيانات، والأشكال، والرّسومات، واعتمَد المَنهجيّة الحديثة في تقديم البيانات، وكذلك تلك اللّغة الفصيحة العالية التي أتى بها التّقرير، وبصفر خطأ. هو تقرير يُنير لنا دربَ تخطيط السّياسة اللّغويّة للعربيّة الجامِعة، ومِنها التّحكّم في التّخطيط التّربويّ. وعندما يقع حُسْن التّدبير يأتي حُسْن التّخطيط، وما ذلك بماء البحر الذي لا يُشرب؛ بل هي القوّة النّاعمَة التي نروم نِشدانها في هذا الوقت الذي تأتي العولمَة، والتّغوّل، والصّراعات اللّغويّة على دَحْر الكثير مِن اللّغات، وبخاصّة اللّغات الهشّة، والعربيّة ليست مِنها، بما لها مِن حمولةٍ لسانيّةٍ علمِيّةٍ ودينيّةٍ لا تجتمِع في أيِّ لغة في العالم، إلّا في العربيّة الفصيحة، وهي لغة الماضي والحاضر والمُستقبل، فأَنْعِمْ بها مِن لغة!

الأستاذ الدكتور صالح بلعيد

رئيس المَجلس الأعلى للّغة العربيّة، الجزائر

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

كلمة الأستاذ الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري

يمثِّل تقرير حالة السياسات اللغوية في البلاد العربية وثيقة هامة، ترتكز على بناء قاعدة بيانات منظومة القرارات والأنظمة اللغوية الصريحة لدى الجهات الرسمية العربية، التي تجلي واقع اللغة العربية الحضاري التعددي، والرصد التحليلي للسياسات، وتدرجها التاريخي، وتحديد المجالات، وأنواع التخطيط اللغوي، وأهدافه، والعوامل المؤثرة في الوضع والتحديات. إنها مجموعة وثائق وأدوات تتاح للباحثين، والمعنيين، وصانعي القرار، وتُساهم في توضيح السياسات، والتوعية بأهميتها، وتأثيراتها المتعددة الأبعاد. وإذ ننوه بهذه اللبنة الجادة الموفقة، فإن سعة الموضوع، وتعقده، وتداخلاته تستدعي النظر في إثراء ما تم، بانتقاء الأَوْلى والألح، من جوانب ووجهات هامة أخرى، عامة أو دقيقة؛ بغية تلمّس بعض مكامن الضعف في السياسات المتبعة، أو عدم نجاعتها. نلاحظ أولًا أن السياسة اللغوية ليست مَهمة الدول فقط؛ بل هي أيضًا مَهمة المجتمعات، ومهمة الأفراد. والجماعات قد تنتظم في جمعياتٍ لغويةٍ أو علميةٍ؛ للدفاع أو الحماية، والأفراد أصحاب حقوقٍ لغويةٍ وثقافيةٍ، وهناك رؤى نخب فاعلة، قد يلجؤون إلى القضاء أو المحاكم؛ لإقرار العدالة الترابية، أو عدالة السوق اللغوية، أو الاعتراف... إلخ. والدولة تسعى إلى احترام الحقوق اللغوية للأفراد والجماعات، ومراعاة فرصهم اللغوية والثقافية... إلخ. وتصبح اللغة ليست مسألة هوية ثقافية حضارية وحسب؛ بل هي كذلك أداة، ما دامت تتيح فرصًا في نجاح التعلُّم عبر الأسلاك، أو فرصًا للعمل، أو فرصًا اقتصادية، أو فرصًا للنجاح في الحياة. ومؤسسة السياسة اللغوية ليست محصورة في المجامع، مثل: مجمع دمشق، أو القاهرة، أو مجمع الملك سلمان، أو مراكز البحث والتخطيط، مثل: معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط، وليست محصورة في هيئات للحكامة والنظامة اللغوية، مثل: المجلس الوطني للغات والثقافة في المغرب؛ بل تحتاج إلى المؤسسات القضائية المؤهلة؛ لإقرار العدالة اللغوية، والفصل في النزاعات، فالمسألة ليست مسألة تشريع وحسب، يأخذ بعين الاعتبار التوجهات السياسية للدولة؛ لإدارة ألسن وثقافات الجماعات المتنوعة المكونة للشعوب القُطْرية؛ بل كذلك حَكامَة ونَظامَة وقضاء أي آليات تمكن من تنزيل التشريع على أرض الواقع، بالتشارك مع الجماعة والمواطن. ويدخل القطاع الخاص، والشركات، والأبناك ضمن هذه

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

النظامـة، فمـن المفـروض أن الشـركة الخاصـة لهـا سياسـتها اللغويـة الـتي تتماهـى مع الاختيـارات الوطنيـة الكبرى، مثـل: دعـم اللغـة الرسـمية، والابتعـاد عـن الإشـهار، أو الإعـلان الكثيـف بالدارجـة (العاميـة)... إلـخ. وتلتقـي سياسـة الأسـرة في اختيـار تعلُّم/تعليـم اللغـات في السـن المبكرة/الـروض مـع الاختيـارات الوطنيـة، الـتي تحـدد عـدد اللغـات الـتي نحتـاج إلى تعلُّمهـا (إلى جانـب اللغـة الرسـمية) في مراحـل السـن المختلفـة (بمـا فيهـا اللغـة الكونيـة). وقـد تلتقـي مـع اختيـار التعليـم الـدولي، الـذي تـدرس فيـه مـواد منتقـاة باللغـة الإنجليزيـة في الثانـوي أو العـالي، ولا يقـصي اللغـة الوطنيـة. ولا بـدّ مـن اختيـارات إسـتراتيجية مـبررة للدولـة أو الـدول في مجـال اللغـات توفّـق بـين المحلـي والإقليـمي والعالـمي؛ لتتـلافى التعريـب، أو الفرنسـة، أو التعـدد اللغـوي العشـوائي، أو (النجلـزة) المفرطـة، كمـا يحـدث في المغـرب العـربي، أو المشـرق؛ درءًا للتطبيـع مـع لغـة المسـتعمر القديـم أو الجديـد، ولا بـدّ مـن إتاحـة الفرصـة للتنـوع المحلـي (كاعـتراف الدسـتور المغـربي باللهجـة الحسـانية). ولأن الوضـع العـربي يعـاني مـن تَغَـوُّل الـدوارج (العاميـات) علـى حسـاب اللغـة المعياريـة (الفصـحى) في الإعـلام، والإشـهار، والإعـلان، والتعليـم أيضًـا، فـلا بـدّ مـن خطـطٍ جـادة؛ لتقويـم هـذا الوضـع الازدواجي المزعـج، ولأن العربيـة لغـة متعـددة المراكـز Pluricentric، وبينيـة جامعـة، فقـد وجـب إقامـة خطـطٍ للتنسـيق الجـدِّي بـين البلـدان العربيـة الـتي يجمعهـا هـذا اللسـان، مـع مراعـاة تنـوع السياسـات، حـتى في مجـال المصطلـح. وهنـاك تنـوع في الأنظمـة السياسـية للبلـدان يؤثـر في نمـاذج السياسـة اللغويـة المتبعـة في كل بلـد، ولعـل تطويـر بعـض مـن هـذه الآليـات يسـاهم إيجابًـا في رفـع التذبـذب، وازدواجيـة المُعْلَـن والمُمـارَس اللذيـن يأسـف لهمـا التقريـر عـن حـق.

الأستاذ الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري
أكاديمي ومخطط لساني، المغرب

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

كلمة الأستاذ الدكتور محمود إسماعيل صالح

من المعروف أن أي تخطيطٍ لغويٍّ يحتاج لكي ينجح ويؤتي ثماره أن يمرَّ بخطواتٍ رئيسةٍ ثلاث: تحديد السياسة اللغوية، ووضع الخطط اللازمة؛ لتطبيقها، ثم تطبيقيها في ميدان الواقع الاجتماعي.

لذلك نجد أن التوثيق للسياسة اللغوية في أيِّ بلدٍ هو الأساس؛ للتعرف على وضع لغةٍ ما في ذلك البلد، وما يخطط له فيها. من هنا تأتي أهمية العمل الذي بين أيدينا، والذي يقدمه مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، فهو رائدٌ في رصد هذه السياسات سواء أكانت في صورة تشريعات، أم قرارات تصدرها الدولة، أو أحد أجهزتها، كالوزارات والمؤسسات العامة الأخرى، ذلك أن المشكلة أن هذه التشريعات والقرارات مبثوثة في مصادر مختلفة على مدى سنوات عديدة، ويصعب الوصول إليها، لذلك كان لابُدَّ من بذل الكثير من الجهد والعمل؛ لجمع هذه التشريعات والقرارات، وتصنيفها وفق معايير محددة، ثم توفيرها للمشرعين والباحثين في صورةٍ يسهل الوصول إليها، بحسب الحاجة والمعيار، أو المعايير المطلوبة.

هنا، تكمن أهمية هذا العمل الذي يرصد التشريعات والقرارات المستقلة والعرضية، ولا شكَّ في أن ذلك سيُعين كل جهة تشريعية، أو إدارية، أو بحثية في التعرف عليها، وعلى مصادرها، ودرجة أهميتها في كلِّ بلد عربي، وتاريخ صدور كل قرار، إضافة إلى مدى تعرضه للتغيير والتعديل عليه.

من ناحية أخرى، تجد المؤسسات والباحثون بغيتهم في التعرف على السياسات المختلفة، لكي يضعوا الخطط اللازمة، سواء على مستوى تخطيط المكانة، أو المحتوى، أو الاكتساب، كذلك تفيد مثل هذا البيانات الباحثين في مقارنة السياسات المختلفة في أكثر من دولة، وأنواع التخطيط المتبعة، ثم تتبع تنفيذ هذه السياسات من الناحية العملية، أو عدم تطبيقها.

لننظر إلى مثال لأهمية مثل هذه المنظومة، ألا وهو السياسة اللغوية في البلدان العربية في مجال التربية والتعليم، التي حظيت بنسبةٍ عاليةٍ من حيث عددها؛ لنعرف مدى فاعلية هذه السياسات، وتطبيقها في ميدان الواقع الاجتماعي، فنحن نجد أن جميع الدول العربية أولت هذا الجانب أهميةً كبيرةً في تشريعاتها وقراراتها، فالتعليم هو أساسٌ لبناء الفرد، ومن ثم المجتمع، والوطن.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

فهل التعليم في البلدان العربية يدعم هذا التعرض للفصحى؟ وما مدى ذلك؟ للإجابة عن هذا السؤال نقول: إنه للأسف! لا يتحقق ذلك بالصورة المطلوبة، فحتى على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي، نجد أن الخطط لا تدعم ذلك في صور مختلفة، أولها عدم تعليم العربية بالصورة المناسبة للطلاب من حيث المنهج، وطريقة التدريس في كثيرٍ من البلدان العربية، ولعلّ من أسباب ذلك: تعليم بعض المقررات الدراسية بغير اللغة العربية في بعض الدول، كذلك يلاحظ زيادة مطّردة في إلحاق الآباء الميسورين أطفالهم بالمدارس الأجنبية و(الدولية) التي تُعامَل فيها اللغة العربية بوصفها لغةً أجنبية.

إذا نظرنا في التعليم الجامعي والعالي نجد أن كثيرًا من الجامعات العربية غالبًا ما تدرس التخصصات الصحية: (الطب والصيدلة مثلًا)، والتقنية: (الهندسة وعلوم الحاسوب)، إضافةً إلى بعض العلوم الأساسية: (الفيزياء، والكيمياء، والرياضيات مثلًا) إما باللغة الإنجليزية في المشرق العربي، أو بالفرنسية في بلدان المغرب العربي عمومًا؛ بل نلاحظ توجُّه بعض الجامعات في بعض الدول العربية نحو تدريس المقررات حتى في التخصصات الإدارية؛ بل وربما القانونية أحيانًا، أو تشترط إجادة الطالب للغة أجنبية، وينطبق ذلك على الدراسات العليا في هذه التخصصات؛ مما يعني كتابة الطلاب أطروحاتهم باللغة الأجنبية، وهذا يساعد على استمرارهم في كتابة دراساتهم وبحوثهم المستقبلية باللغة الأجنبية، وفي هذا تقليل من شأن اللغة العربية من حيث الممارسة، ومن شأنه التأثير على نظرة الشباب إلى العربية بوصفها لغة لا تتلاءم مع متطلبات الحياة العصرية، إن لم يؤدِّ ذلك إلى ازدراء بعضهم لها، وذلك يناقض – بصورة واضحة – سياسات الدول العربية في دعم اللغة العربية على مستوى التعليم والبحث العلمي.

نخلص من كلِّ هذا إلى نتيجةٍ مفادها: أن الاكتفاء بالتشريعات والقرارات الداعمة للغة العربية على الرغم من كثرتها لا تجد دعمًا لها من حيث التخطيط والتطبيق العملي، وفي هذا دعوة للمسؤولين والباحثين في مجال التعليم أن لا يكتفوا بالنظر في سياسات الدول العربية؛ بل يحتاجون إلى إلقاء النظرة الفاحصة في الخطط المتبعة في تنفيذ هذه السياسات، ومن ثم التثبت من تحقُّق تلك السياسات على أرض الواقع العملي.

الأستاذ الدكتور محمود إسماعيل صالح

رئيس تحرير مجلة التخطيط والسياسة اللغوية

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

كلمة الأستاذ الدكتور مأمون عبد الحليم وجيه

إنَّ مستقبل أيّ لغة، ونماءها، وتطور تعليمِها وتعلُّمِها معقودٌ بناصية التخطيط اللغوي السديد، فهو أسُّ كلِّ نجاحٍ وسَنامُه، ومستقبل اللغات مرهونٌ بقدرة التخطيط اللغوي على استيفاء مُتطلبات بقائها واستمرارها. وللتخطيطِ اللغويِّ الفاعلِ المثمر شِقان: شقٌّ مؤسسيٌّ علميٌّ، وشقٌّ سياسيٌّ سياديٌّ، والنهوض بالعربية يستوجب بلا مراء التعاون بين الجهات العلمية، والجهاتِ السياسيةِ السيادية؛ لتفعيل أيِّ تخطيطٍ لغويٍّ جادٍ، ونقله من طور الجهود الفردية أو المؤسسية إلى طور السياسات اللغوية الفاعلة ذات القرارات الملزمة.

والتخطيط اللغويُّ السديد، هو ذلك التخطيط الذي يُبنى على رصدِ الواقع والاستفادةِ من تجارب الماضي وتجارب الآخرين، واضعًا نُصب عينيه نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات؛ ليتمكّن من استشراف المستقبل بفكرٍ واعٍ، وإدراكٍ حصيفٍ، تتآزرُ فيه الجهودُ، وتتشابكُ التوصياتُ العلميةُ الكاشفة مع قرارات السياسيات اللغوية الناجزة.

إن لغتنا العربية بحاجةٍ ماسة إلى تخطيطٍ لغوي يتجاوز مرحلة التفكير الفرديِّ أو القُطْريِّ إلى مرحلة التخطيط ا لجماعيّ الأمميّ على مستوى جامعة الدول العربية؛ بحيث تصبح قراراته سياسة لغوية تلزم المؤسسات في الدول العربية كافة. وهذا التقرير الذي يقدمه مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية عن السياسات اللغوية في الوطن العربي، هو بحق دراسة علمية دقيقة، أحاطت بكل جوانب الموضوع وتخومه؛ رصدًا، وتصنيفًا، وتحليلًا، وتوثيقًا، وتأريخًا لكل القرارات المتعلقة بالسياسات اللغوية، ومجالاتها المتنوعة في مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، في ظلِّ المؤثرات المحلية والعالمية كالتعددية اللغوية وتنوعاتها، والعولمة الفكرية والثقافية، وآثارها في صياغة الواقع اللغوي لهذه الدول، ليضع بين أيدي العلماء، والباحثين، وصنّاع القرار قاعدة بياناتٍ متكاملة، تعدُّ دون شك مرجعًا نافعًا ودليلًا كاشفًا لواقع السياسات اللغوية في الدول الأعضاء، الأمر الذي يُسهم في استشراف مستقبل اللغة، ورسم خريطة السياسات اللغوية اللازمة في جميع المجالات؛ للحفاظ على اللغة، وحمايتها، وتنميتها؛ لتنهض بدورها الريادي محليًا، وقوميًّا، و عالميًّا.

الأستاذ الدكتور مأمون عبد الحليم وجيه

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

كلمة الأستاذ الدكتور محمد صلاح الدين الشريف

هذا تقرير أوّليّ، ومدخل ضروريّ للعمل على تجويد السياسات اللغويّة في الدول العربيّة، والتنسيق بينها، وتنظيمها على نحوٍ متكاملٍ في إستراتيجيّة لغويّة ثقافيّة، وسياسيّة، واقتصاديّة واحدة. وقد توخّى القائمون عليه سبيل الواقعيّة الوصفيّة في التشخيص، والموضوعيّة المطلقة في جمع القرارات وتصنيفها، بحسب أنواعها وأغراضها ومجالاتها، مع توفير المعطيات الدقيقة، والنسب الدالّة بحسب البلدان والأصناف، فهو تقرير علميّ موثّق، خالٍ من المواقف المسبقة، والأحكام المتسرّعة، لا يجاوز ما يقتضيه التشخيص من تحكيم وتقييم لازمَين، يوفّر لكلّ قارئ سواء أكان فردًا باحثًا، أو مواطنًا ناشطًا، أم كان ممثّلًا لسلطةٍ ما وزاريّة، أو حكوميّة، أو تشريعيّة ما يمكّنه من المشاركة في المجهود الوطنيّ والعربيّ العامّ، بالاقتراح، والنقد، والتحليل، والاستدلال، وغيرها من الأنشطة الضامنة لوحدتنا اللغويّة والثقافيّة، والسامحة بالتخطيط الناجع والمفيد، على نحوٍ متناسق، لا يترك أيَّ مجالٍ للإستراتيجيّات اللغويّة المقابلة، ما كان منها معلنًا، وما كان منها غير معلن بالخصوص.

لا شكّ أنّ هذا التقرير يتجاوز الرصد الشكليّ إلى المضامين، فهو عملٌ يفتح الأبواب، وينتدب الهمم التائقة إلى خدمة اللسان العربيّ، باعتباره الوريث الأوّل لكلّ الحضارات السابقة له، والوسيط الفعّال الذي بفضله انتقلت الثقافة الإنسانيّة من عهودها القديمة إلى عصرها الحديث، وكذلك باعتباره الوريث الشرعيّ لمجاله الأسريّ، والممثّل الأوّل والوحيد لأسرته الإفريقيّة الآسيويّة في التنافس على قيادة الثقافة الإنسانيّة المعاصرة في مجالات العقائد الدينيّة، والمدنيّة، والمعارف العلميّة والعمليّة، والمهارات الفنّيّة والصناعيّة.

من هذه الجهة، لا يدعونا القائمون على هذا المشروع إلى خدمة لساننا فقط؛ بل يدعونا مشروعهم إلى مشروع أنبل، وهو المشاركة في التنمية الثقافيّة الإنسانيّة الشاملة؛ من أجل مصيرٍ أفضل، لا يقوم على الهيمنة الأحاديّة، ولا فائدة البعض دون الأغلبيّة، فالعربيّة بفضل تاريخها الثقافيّ المجيد، وبفضل مكانتها الحديثة، إنّما هي من جملة الألسنة الخمسة القادرة على الريادة الثقافيّة العادلة والحكيمة؛ بحكم وزنها البشريّ المتمثّل في عدد المتكلّمين بها، وعدد المستعملين لها، والمحتاجين إليها؛ لدعم هويّاتهم الثقافيّة. ولمّا كانت مؤهّلة لهذه المهمّة النبيلة، بما لها من

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

عمقٍ تاريخيٍّ، وما لها من انتشارٍ جغرافيٍّ، كانت مُستهدفة منذ القرن التاسع عشر بالخصوص.

ليس عالمنا بالعالم المثاليّ الوديع؛ فتاريخ الإنسانيّة قائم بالضرورة على التنازع على المحيطات الحيويّة، ومن السذاجة أن نميّزَ أو أن نفصلَ بين التنازع على الثروات القارّة والمنقولة، والثروات الرمزيّة، سواء أكانت عقديّة أو معرفيّة أم كانت فنّيّة ومهاريّة، فالتنافس الاقتصاديُّ مصحوبٌ بالتنافس الثقافيّ، وليس تغليب الاقتصاد على الثقافة أو العكس، سوى ابتداء بأحدهما للوصول إلى الآخر، وما التنافس المسالم إلا توازن تتحكّم فيه السياسة إذا اختلّ، ولا بدّ أن يختلّ، فالسياسة تترك ابتسامها المجامل للأنياب المكشّرة، وللمخالب الجارحة، والغلبة في الأخير لا تكون إلا للكتلة البشريّة الأقوى. وقد بيّن التاريخ أنّ اللغة هي العقد الجامع للكتل الغالبة.

من الضروريّ اللازم إذن أن يكون لنا وعيٌ لغويٌّ تاريخيٌّ كافٍ؛ لضمان مستقبلنا، فمن ترك لسانه للسان غيره، فمصيره بطول العهد وتداول الأجيال أن يصبح تابعًا للآخر، منحلًّا في ثقافته ولسانه، فلابدّ إذن من أن يكون هذا العمل مدخلًا لأعمال أخرى، تضع لنا الملامح الضروريّة لإستراتيجيّةٍ لغويّةٍ ثقافيّة، وسياسيّةٍ اقتصاديّةٍ واحدة، وواحدة فقط، تمنع كتلتنا البشريّة من التشتّت بنزعاتٍ داخليّةٍ متهوّرة، تسيّرها سياسات وإستراتيجيّات اكتسحت وما زالت تكتسح مجالنا الحيويّ. ولا يكون ذلك إلّا بمعرفةٍ عالمة، وتقانةٍ ماهرة تتحكّم بلساننا في مجالنا الحيويّ، حتّى وإن استدعى ذلك مرونة في الاستعمال خاضعة للمعايير.

بدون هذه الإستراتيجيّة الواعية، لن نخسر مكتسباتنا فقط؛ بل سنخسر دورنا المنتظر في ترسيخ إنسانيّة أفضل، ونترك المجال، مجالنا الحيويّ، لأحد الألسنة الأربعة الأخرى.

الأستاذ الدكتور محمّد صلاح الدين الشريف
أستاذ في اللغويّات وتعليم العربيّة
عضو قارّ بالمجمع التونسيّ بيت الحكمة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

محتويات تقرير منظومة بيانات السياسات اللغوية في الدول العربية

- **القسم الأول: اللغة العربية واللغات الأخرى في الدول العربية**

يقدم هذا القسم لمحة عامة عن وضع اللغة العربية واللغات الأخرى في الدول العربية، توضح الوضع الحضاري العام للغة العربية ضمن منظومة اللغات العالمية في العالم المعاصر، وتبين وجوه التعددية اللغوية الموجودة وأنواعها، مع ربط ذلك بالوضع الحضاري العام للغة العربية، ليكون ذلك بمثابة مقدمة معرفية ونظرية إجمالية تفهم من خلالها حركة التشريع اللغوي للسياسات اللغوية في الدول العربية التي ستُستَعرض في الأقسام التالية.

- **القسم الثاني: وصف لمنظومة القرارات اللغوية وتعريف بها**

يقدم القسم الثاني تعريفًا بمنظومة بيانات السياسات اللغوية في الدول العربية، ووصفًا للعناصر المكونة لها، والتفاصيل المنهجية التي اعتمدت عليها، ويقدم أيضًا تصورًا عن منهجية جمع البيانات، والخطوات التي اتبعها الفريق العامل في جمع البيانات؛ لضمان جودة المدخلات وشموليتها، ويختتم هذا القسم بتوضيح المنهجية المتبعة في تحليل بيانات المنظومة التي اعتمد عليها تقرير المنظومة.

- **القسم الثالث: رصد تحليلي للسياسات اللغوية**

يقدم القسم الثالث وصفًا بانوراميًّا عامًّا للبيانات التي احتوتها منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية، ونقاشًا لأبرز القضايا التي تعالجها تلك السياسات اللغوية، وعرضًا مختصرًا لمجالات القرارات وأنواعها وأهدافها، وتحليلًا لعدد من خصائص هذه القرارات، مثل: استقلالها أو عرضيتها، والجهات التي أصدرتها.

- **القسم الرابع: تاريخ السياسات اللغوية**

يقدم القسم الرابع نظرةً تاريخيةً لتطور السياسات اللغوية التي رصدتها منظومة بيانات السياسات اللغوية للدول العربية، والظواهر البارزة عند النظر إلى هذه السياسات من منظور زمني.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- **القسم الخامس: مجالات السياسات اللغوية**

يقدم القسم الخامس استعراضًا وتحليلًا للمجالات التي عالجتها القرارات اللغوية التي رصدتها المنظومة، ويبدأ القسم بتوصيف عام لتوزيع القرارات على المجالات، ثم يقدم نقاشًا تفصيليًا لهذه المجالات، يستعرض فيه أنماط القرارات التي تشيع في كل مجال، وإسهامات الدول العربية فيها.

- **القسم السادس: تصنيف السياسات اللغوية بحسب أنواع التخطيط اللغوي وأهدافه**

يقدم القسم السادس استعراضًا مفصلًا لتصنيف السياسات اللغوية التي رصدتها منظومة السياسات اللغوية للدول العربية وفقًا لأنواع التخطيط اللغوي وأهدافه، ويستعرض أبرز أنماط القرارات اللغوية التي تخدم أهداف التخطيط اللغوي وأنواعه.

- **القسم السابع: العوامل المؤثرة في الوضع اللغوي والسياسات اللغوية**

يقدم القسم السابع نقاشًا للعوامل المؤثرة في السياسات اللغوية في الدول العربية بحسب ما رصدته دراسات الحالة الخاصة بكل دولة، ويشمل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة، مثل: العوامل التاريخية، والديموغرافية، والثقافية، والسياسية، والدولية، والعولمة.

- **القسم الثامن: التحديات ووجوه التعزيز الممكنة**

ويقدم القسم الثامن تلخيصًا لأبرز التحديات والعقبات التي تؤثر في الواقع اللغوي، وتواجه حركة التشريع اللغوي بناءً على ما قدمته دراسات الحالة في هذا الصدد، ويناقش أيضًا وجوه التعزيز الممكنة للواقع اللغوي في البلدان العربية بما يتلافى المشكلات القائمة، ويعزز الوجود النظامي للغة العربية في البلدان العربية.

القسم الأول
اللغــة العربيــة واللغــات الأخرى في الدول العربية

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

القسم الأول: اللغة العربية واللغات الأخرى في الدول العربية

يقدم هذا القسم لمحةً عامةً عن وضع اللغة العربية واللغات الأخرى في الدول العربية؛ فيبدأ في الجزء الأول منه بتوضيح للوضع الحضاري العام للغة العربية ضمن منظومة اللغات العالمية في العالم المعاصر، ثم ينتقل إلى بيان وجوه التعددية اللغوية الموجودة وأنواعها، مع ربط ذلك بالوضع الحضاري العام للغة العربية، ليكون ذلك بمثابة مقدمة معرفية ونظرية إجمالية تفهم من خلالها حركة التشريع اللغوي للسياسات اللغوية في الدول العربية التي ستُستَعرض في الأقسام التالية.

١,١. الوضع الحضاري للغة العربية في منظومة اللغات العالمية

يرى كثير من الدارسين والمنظرين (انظر: دو سوان، ٢٠١١، أوستلر، ٢٠١١) أنه لا يمكن فهم الوضع اللغوي للغة معينة، من دون فهم مجمل الأوضاع اللغوية للغات أجمع؛ فاللغات في العالم لا توجد وحدها كجزر معزولة، بل تمثل منظومة متكاملة يتطلب فهْمُ أوضاع أفرادها فهْمَ ما بينها من علاقات وروابط. وتذهب بعض التقديرات إلى أنه يوجد في العالم اليوم حوالي سبعة آلاف لغة، وليست هذه اللغات على درجة واحدة بل تتفاوت تفاوتًا عظيمًا جدًّا من ناحية منزلتها السياسية، وما تؤديه في المجتمعات المعاصرة من وظائف وأدوار. ويقسم بعض الباحثين (دو سوان، ٢٠١١) اللغات العالمية إلى أربع فئات بحسب ما تمتلكه من قيمة تواصلية، تبعًا لما يلخصه الجدول التالي:

الجدول (١,١) موقع اللغة العربية في منظومة اللغات العالمية

الفئة	اللغات	سمات عامة
اللغات الطَرفية / Peripheral languages	٩٨٪ من لغات العالم، يتكلمها أقل من ١٠٪ من سكان العالم	لغات محلية، ضيقة النطاق، وكثير منها غير مكتوب، ويتواصل أصحابها مع غيرهم عبر إحدى اللغات المركزية.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الفئة	اللغات	سمات عامة
اللغات المركزية / Central languages	قرابة ١٠٠ لغة من لغات العالم، يتكلمها قرابة ٩٥٪ من سكان العالم (لغات قومية)	لغات مكتوبة، وتستخدم في التعليم والإعلام والإدارة، وهي في الغالب لغات قومية، أو رسمية في الدول التي تقع في منطقتها. وكثير من متحدثيها من متعددي أو ثنائيي اللغات، الذين يعرفون بعضا من اللغات المركزية العليا.
اللغات المركزية العليا super-/ central languages	١٢ لغة (الإنجليزية، الصينية، الإسبانية، العربية، الفرنسية، الألمانية، الروسية، الهندية، اليابانية، الملاوية، البرتغالية، السواحلية)	لغات ذات إرث حضاري أو استعماري كبير، ولا يقل عدد متحدثيها في الغالب عن ١٠٠ مليون، وتستخدم في الاتصالات العالمية بعيدة المدى.
اللغة المركزية الفائقة hyper-/ central language	اللغة الإنجليزية	لغة الاتصال العالمي، ومحور المنظومة اللغوية في العالم اليوم.

فالعربية بحسب هذا التصنيف – وهو تصنيف يتفق عليه معظم الدارسين – تتبوأ مكانة كبيرة بين لغات العالم المعاصر؛ فهي في التقديرات والتصنيفات كافة تقع ضمن اللغات العشر الكبرى في منظومة اللغات العالمية (دو سوان، ٢٠١١، مونتغمري، ٢٠١٤، Chan, Graddol 2016, 2000)، وهي إحدى اللغات الست الرسمية في منظمة الأمم المتحدة، وهي أيضًا لغة رسمية في كثير من المنظمات الدولية الأخرى (الغالي، ٢٠١٥). ولم تبلغ العربية هذه المنزلة العالمية إلا بعد مرورها بعدد من المراحل والتطورات التاريخية التي ابتدأت بارتباط العربية بالإسلام والقرآن، فكانت في القرون الثلاثة الأولى التي تلت ظهور الإسلام هي اللغة الأولى المهيمنة على العلم والعالم، ثم مرت بعد ذلك بعدد من المراحل المتفاوتة من التراجع والازدهار، حتى وصلت ما يسمى

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

بـ(عصر التدهور والانحدار)، وهو عصر بلغت فيه العربية غاية الضعف والتدهور حتى كادت أن تنقرض وتتفكك إلى لهجات متباينة غير قابلة للتفاهم، ولم يبق لها من وظائف التواصلية إلا الوظيفة الدينية، ثم أعقب ذلك مرحلة عرفت بمرحلة (البعث والإحياء) في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الميلادي، الذي شهدت فيه العربية نهضةً مستجدةً تزامنت مع ظهور الأقطار العربية الحديثة، وكان للدول العربية الحديثة – رغم ما بينها من تفاوت – دورٌ كبيرٌ في الاهتمام باللغة العربية وبعثها، واستعادة دورها الحضاري في المجالات والمضامير الاجتماعية كافة، ولكن مع ضغط العولمة وما صاحبه من ضعف لدور الدول الوطنية الحديثة – لا سيما في مجال السيطرة على الإعلام والاقتصاد – بدأت مرحلة جديدة من مراحل المسيرة الحضارية للغة العربية، اتسمت بشيء من التراجع عما حققته من مكتسبات في المرحلة السابقة (لتتبع المراحل التي تعاقبت على العربية في مسيرتها الحضارية، انظر: الشمري، ٢٠١٨).

وليس الوضع الحضاري للعربية هو المقصود أصالة بهذا التقرير، بل يقتصر التقرير ومن ورائه مشروع منظومة السياسات اللغوية على القرارات التي تمثل سياسات لغوية صريحة ومعلنة وصادرة في شكل وثائق رسمية مكتوبة في الكيانات السياسية الممثلة بالدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، ولكن الوضع الحضاري للغة العربية يمثل خلفيةً معرفيةً ونظريةً لا بدّ منها؛ لفهم حركة التشريع اللغوي في الدول العربية؛ فالسياسات اللغوية سواء أكانت صريحة أو ضمنية، وكذلك التوجهات والأيديولوجيات اللغوية لا تنشأ في فراغ، وإنما تنشأ في ظل وضع حضاري يشكلها ويوجهها، ويكون له أثر كبير في مدى نجاحها أو إخفاقها. وسنرى فيما يلي كيف يفسر لنا نموذج منظومة اللغات العالمية المذكور أعلاه بعضًا من ظواهر التعددية اللغوية الموجودة في الدول العربية، وهذه الدول تبلغ – كما هو معروف – اثنتين وعشرين دولة ويقدم الجدول (١,١) ملخصًا لبعض معلوماتها من ناحية: مقدار المساحة، وعدد السكان، وسنة الانضمام إلى جامعة الدول العربية، وقد اعتمدنا في مقدار المساحة وعدد السكان على ما ورد في دراسات الحالة الخاصة بكل دولة على حدة، وهي تعتمد في معظمها على إحصاءات أو تقديرات رسمية، وأما بالنسبة إلى سنة الانضمام فقد اعتمدنا على الموقع الشبكي الرسمي لجامعة الدول العربية[١].

(١) يمكن الوصول إليه من خلال الرابط التالي: http://www.leagueofarabstates.net/ar/aboutlas/Pages/HistoricalOverView.aspx

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الجدول (١,٢) الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية

الرقم	الدولة	المساحة	عدد السكان	سنة الانضمام
١	جمهورية مصر العربية	١,٠٠٢,٤٥٠	١٠٥,٠٠٠,٠٠٠	١٩٤٥
٢	المملكة العربية السعودية	٢,٢٥٠,٠٠٠	٣٦,١٧٥,٢٢٤	١٩٤٥
٣	جمهورية العراق	٤٤٦,٧١٣	٤٢,٢٤٨,٨٨٣	١٩٤٥
٤	الجمهورية العربية السورية	١٨٥,٠٠٠	٢١,٠٠٠,٠٠٠	١٩٤٥
٥	الجمهورية اللبنانية	١٠,٤٥٢	٤,٥٠٠,٠٠٠	١٩٤٥
٦	المملكة الأردنية الهاشمية	٨٩,٣٤٢	١٠,٨١٠,٠٠٠	١٩٤٥
٧	الجمهورية اليمنية	٥٥٥,٠٠٠	٣٣,٦٩٦,٦١٠	١٩٤٥
٨	دولة ليبيا	١,٧٥٩,٥٤٠	٨,٦١٧,٠٠٠	١٩٥٣
٩	جمهورية السودان	١,٧٦٥,٠٤٨	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	١٩٥٧
١٠	المملكة المغربية	٧١٠,٨٥٠	٣٧,٠٠٠,٠٠٠	١٩٥٨
١١	الجمهورية التونسية	١٦٣,٦١٠	١١,٨٠٣,٥٨٨	١٩٥٨
١٢	دولة الكويت	١٧,٨١٨	٤,٨٢٣,٦٩٨	١٩٦١
١٣	الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية	٢,٣٨١,٧٤٠	٤٢,٢٠٠,٠٠٠	١٩٦٢
١٤	مملكة البحرين	٧٨٥	١,٥٧٧,٠٥٩	١٩٧١
١٥	دولة قطر	١١,٥٨٦	٢,٨٤٦,١١٨	١٩٧١
١٦	سلطنة عمان	٣٠٩,٥٠٠	٥,٠٧٩,٥١٤	١٩٧١
١٧	الإمارات العربية المتحدة	٧١,٠٢٣	٩,٣٠٤,٢٧٧	١٩٧١
١٨	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	١,٠٣٠,٠٠٠	٤,٤٧٥,٦٨٣	١٩٧٣
١٩	جمهورية الصومال الفيدرالية	٦٣٦,٥٤١	١٨,١٤٣,٣٧٨	١٩٧٤
٢٠	دولة فلسطين	٦,٢٠٧	٥,٤٨٠,٠٠٠	١٩٧٦
٢١	جمهورية جيبوتي	٢٣,٦٦٩	١,١٣٩,٦٠٧	١٩٧٧
٢٢	الاتحاد القُمُري	٢,٢٦٣	٩١٩,٣٧٨	١٩٩٣
المجموع		١٣,١٨٦,٢١٩ كلم٢	٤٥١,٤٣٠,٠١٧ نسمة	

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

١.٢. التعددية اللغوية وتنوعاتها في الدول العربية

كما هو مذكور في الجدول (١,٢) أعلاه، تمتد الدول العربية على مساحة تبلغ في مجموعها (١٣,١٨٦,٢١٩) كلم٢، وتشتمل على ما يزيد عن (٤٥٠) مليونًا من السكان، وتقع الدول العربية في المنطقة الواقعة في جنوب غرب آسيا وشمال إفريقيا، وبحسب موقع اللغة العربية في منظومة اللغات العالمية المذكور في الجدول (١,١)؛ حيث تمثل العربية اللغة المركزية الفائقة في هذه المنطقة الجغرافية التي تجذرت فيها في مراحل مختلفة من مسيرتها الحضارية، لتكون في عالم اللغات اليوم اللغة الثالثة من ناحية الاعتراف الرسمي في دول العالم بعد اللغتين الإنجليزية والفرنسية (Ammon, 2010).

ليست الخريطة الديموغرافية للعربية متطابقة مع الخريطة السياسية للدول العربية، فمن ناحية هناك أقليات عربية موجودة خارج الدول العربية، وجزء من هذه الأقليات موجود على أطراف العالم العربي في تركيا وإيران، وبعض دول إفريقيا، وأواسط آسيا، والجزء الآخر أقليات حديثة تكونت بسبب الهجرة نحو بعض الدول الأوروبية والأمريكية وغيرها من الدول الأخرى في العصر الحديث، ورغم ما لهذه الأقليات من أثر على ما أشرنا إليه سابقًا من الوضع الحضاري العام للعربية، فإنها ليست داخلة ضمن نطاق التقرير الحالي الذي يركز على السياسات اللغوية الصريحة في الكيانات السياسية الممثلة بالدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، ولكن توجد من ناحية أخرى تعددية لغوية داخل الدول العربية؛ فالعربية على المستوى الجمعي ليست اللغة الوحيدة المستخدمة في المجتمعات العربية، بل تتسم المجتمعات العربية بتفاعل لغوي معقد يتضمن العديد من اللغات الأخرى، ويمكن تقسيم هذه التعددية إلى ثلاثة أنواع مختلفة: (١) تعددية أصيلة، و(٢) تعددية طارئة، و(٣) تعددية دخيلة، والفرق بين هذه الأنواع عائد إلى أسباب تكونها، ومدى تجذرها في المنطقة، وإلى ما تؤديه من وظائف في الفضاء الاجتماعي العام، بالإضافة إلى الجانب النفسي اللساني المتعلق بكون اللغات المؤدية لتلك التعددية لغات أصلية لشرائح اجتماعية من السكان؛ فالتعددية اللغوية الأصيلة ناتجة عن وجود مكونات اجتماعية أصيلة في الدول العربية تتحدث لغات أخرى غير العربية، والتعددية اللغوية الطارئة ناتجة عن توافد أعداد من الوافدين للإقامة بصفة مؤقتة لأسباب اقتصادية غالبًا تكون متعلقة بالبحث عن العمل، والتعددية اللغوية الدخيلة ناتجة عن تأثيرات

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

دوليـة ومزاحمـة للغـة العربيـة مـن قبـل لغـات عالميـة أخـرى ليسـت مـن الناحيـة اللسـانية النفسـية لغـة أُمًّـا لأي مـن السـكان. ويلخـص الجـدول (١,٣) بعضًـا مـن أبـرز اللغـات الممثلـة لهـذه الأنـواع المختلفـة مـن التعدديـات اللغويـة، إضافـةً إلى اللغـة الـتي تحظـى بمنزلـة رسـمية في النسـخة الأخـيرة مـن دسـاتير الـدول العربيـة، وقـد تـم إيـراد الـدول بالترتيـب نفسـه الـذي وردت بـه في الجـدول السـابق (١,٢)، أي: بحسـب تاريـخ انضمامهـا إلى جامعـة الـدول العربيـة، مـع الاكتفـاء بالاسـم المتـداول بـدلًا مـن الاسـم الرسـمي الكامـل للدولـة. وقـد اسـتندنا في هـذه المعلومـات إلى دراسـات الحالـة الـتي كتبهـا الباحثـون عـن كل دولـة علـى حـدة، إضافـةً إلى بعـض المراجـع الأخـرى عـن الوضـع اللسـاني الاجتماعـي في الـدول العربيـة (انظـر: Bassiouney, 2009).

الجدول (١,٣) التعددية اللغوية في الدول العربية وأنواعها

الدولة	اللغات الرسمية	تعددية أصيلة	تعددية طارئة	تعددية دخيلة
مصر	العربية	العربية، النوبية، الأمازيغية	-	الإنجليزية
السعودية	العربية	العربية	البنغالية، الهندية، الأردية، الفلبينية، النيبالية، الإندونيسية	الإنجليزية
العراق	العربية، الكردية	العربية، الكردية، التركمانية، السريانية	-	الإنجليزية
سوريا	العربية	العربية، الكردية، الشركسية، التركمانية، الداغستانية، الأرمنية	-	الإنجليزية، الفرنسية
لبنان	العربية	العربية، الأرمنية، الكردية، السريانية	-	الفرنسية، الإنجليزية
الأردن	العربية	العربية، الشركسية، التركمانية، الأرمنية، الشيشانية	-	الإنجليزية

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الدولة	اللغات الرسمية	تعددية أصيلة	تعددية طارئة	تعددية دخيلة
اليمن	العربية	العربية، المهرية، السقطرية، الحميرية	الصومالية، الأثيوبية	الإنجليزية
ليبيا	العربية	العربية، الأمازيغية، التيدا (التبو)	-	الإنجليزية
السودان	العربية، الإنجليزية	العربية، البجاوية، الفوراوية والكواليب والنوبية	-	الإنجليزية
المغرب	العربية، الأمازيغية	العربية، الأمازيغية	-	الفرنسية، الإسبانية، الإنجليزية
تونس	العربية	العربية، الأمازيغية	-	الفرنسية، الإنجليزية
الكويت	العربية	العربية	الهندية، البنغالية، الفلبينية، النيبالية، الأردية، السنهالية	الإنجليزية
الجزائر	العربية، الأمازيغية	-	-	الفرنسية، الإنجليزية
البحرين	العربية	-	الأردية، الهندية، الفارسية	الإنجليزية
قطر	العربية	-	الهندية، البنغالية، الفلبينية، النيبالية، الأردية، السنهالية	الإنجليزية
عمان	العربية	العربية، البلوشية، اللواتية، السواحلية، الشحرية، المهرية	الهندية، الأردية، البنغالية، الفارسية	الإنجليزية

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الدولة	اللغات الرسمية	تعددية أصيلة	تعددية طارئة	تعددية دخيلة
الإمارات	العربية	–	الأردية، الهندية، البنغالية، الفلبينية، الفارسية، البلوشية	الإنجليزية
موريتانيا	العربية	العربية، الولفية، البولارية، السونونكية	–	الفرنسية
الصومال	الصومالية، العربية	الصومالية، البانتو، العربية	–	الإنجليزية (رسمية في بعض الأقاليم)
فلسطين	العربية	العربية	–	–
جيبوتي	الفرنسية، العربية	الصومالية، العفر	–	الفرنسية
الاتحاد القُمُري	الفرنسية، العربية	القمرية	–	الفرنسية

إن الأوضاع اللغوية في آحاد الدول تختلف من دولة إلى أخرى، فبعض الدول العربية – كمصر مثلًا – من أكثر دول العالم تجانسًا من الناحية اللغوية، وبعضها – كالسودان مثلًا – من أكثرها تنوعًا، ولكنها تشترك جميعًا في وجود شيء من التعددية اللغوية بدرجات متفاوتة، وهي تعددية تعود – كما ذكرنا – إلى ثلاثة أنواع مختلفة. وسنتوقف لنبين أحوال الدول العربية بالنسبة إلى كل نوع منها بإيجاز.

- **أما النوع الأول** فهو التعددية اللغوية المتأصلة، وهي – كما ذكرنا – ناتجة عن وجود مكونات اجتماعية أصيلة من السكان تتحدث لغات أخرى غير العربية، وهذه اللغات تكون متكاملة مع العربية، ويفسرها نموذج منظومة اللغات العالمية المذكور أعلاه؛ فالعربية – بحسب هذا النموذج – تعدّ اللغة المركزية العليا ولغة التفاهم المشتركة في معظم الرقعة الجغرافية الممثلة للدول العربية، واللغات الأخرى للمكونات الاجتماعية الأصيلة لغات مركزية وطرفية تتعايش

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مع العربية وتتكامل معها وظيفيًّا، فيتكلمها أصحابها في مناطقهم وبيئاتهم الاجتماعية الخاصة، ولكنهم غالبًا من ثنائيي اللغة الذين يعرفون العربية ويستعملونها لمختلف الوظائف التواصلية في الاستعمال الرسمي، وفي الفضاء الاجتماعي العام، وقد تكون هذه اللغات لغات رسمية أو وطنية بحسب أحجامها والظروف الخاصة بكل دولة، ومن أبرز اللغات الممثلة لهذا النوع من التعددية اللغوية الأصيلة اللغتان: (الكردية) في المشرق العربي، و(الأمازيغية) في المغرب العربي؛ فالكردية أصبحت لغة رسمية في العراق؛ إذ يمثل الأكراد ما يبلغ ١٥–١٨٪ من مجموع الشعب العراقي، واللغة الأمازيغية أصبحت لغة رسمية في كل من المغرب والجزائر؛ لأنها لغة شريحة واسعة جدًّا من المجتمع في هاتين الدولتين، ولهاتين اللغتين وجود في لغات أخرى؛ فللكردية وجود متوسط في سوريا، ووجود محدود في لبنان، وللأمازيغية وجود محدود جدًّا في كل من: ليبيا، وتونس، ومصر. وهناك أمثلة أخرى على هذا النوع من التعددية الأصيلة كوجود النوبية في مصر، والسريانية والتركمانية في العراق، ولغة التبو في ليبيا، والأرمنية في لبنان، وغيرها من الأمثلة الأخرى التي يوضحها الجدول (٢,١)، وبعضها تنص دساتير الدول التي توجد فيها على كونها لغات وطنية، أو رسمية في مناطقها الخاصة؛ فالسريانية والتركمانية ليستا كالكردية من ناحية كونها لغة رسمية للدولة، ولكنهما لغتان رسميتان في مناطقهما الخاصة فقط، ولأصحابهما حق التعليم بلغاتهم الأصيلة في الدستور العراقي، وينص الدستور الليبي على أن اللغة الأمازيغية ولغة التبو لغتان وطنيتان في ليبيا، وكذلك الحال بالنسبة إلى اللغة (الوَلَفية، والبولارية، والسونونكية) في الدستور الموريتاني، وبعضها توجد بأحجام قليلة جدًّا ومحدودة، وكثير من اللغات التي تنتمي إلى هذا النوع من التعددية (كالسريانية، والآشورية، والأمازيغية، والمهرية، والسقطرية وغيرها) تعود إلى المجال الأسري نفسه الذي تعود إليه العربية، فكلها تعود إلى أسرة اللغات (الأفرو–آسيوية)، وهي لغات متأصلة قديمًا في مناطقها التي تمددت لها العربية في مراحل معينة من تاريخها الحضاري.

- **وأما النوع الثاني** فهو التعددية اللغوية الطارئة، وهي تعددية ناتجة عن توافد أعداد كبيرة من متكلميها بصفة مؤقتة، وغالبًا ما يكون السبب لمثل هذا النوع من التعددية سبب اقتصادي ناتج عن احتياجات السوق والبحث عن العمل، وقد تكون ناتجة عن اللجوء بسبب الحروب والكوارث الإنسانية، كما هو

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

السبب مثلًا في وجود عدد كبير نسبيًا من متحدثي اللغة الصومالية في اليمن، وأبرز الأمثلة على هذا النوع من التعددية الطارئة التعددية الناتجة عن تدفق أعداد كبيرة من الوافدين والمقيمين إلى دول الخليج العربي بحثًا عن العمل؛ فعدد المواطنين في معظم دول الخليج (ربما باستثناء السعودية وعمان) أقل من عدد المقيمين والوافدين بحسب ما أورده الباحثون في دراسات الحالة الخاصة بهذه الدول، استنادًا إلى الإحصاءات الرسمية في كل دولة؛ ففي الإمارات مثلًا يُشكّل الوافدون والمقيمون نسبة ٨٨,٥٢٪ من إجمالي عدد السكان، بينما يشكل المواطنون النسبة المتبقية وهي ١١,٤٨٪، والنسبة في قطر هي ٩١,٨ للمقيمين، و٨,٢ للمواطنين، وفي الكويت تبلغ نسبة المواطنين ٣٢٪ من عدد السكان، وفي السعودية وعمان نسبة المواطنين هي الأكثر، ولكن نسبة المقيمين مرتفعة أيضًا وتبلغ ٤١,٨ و٤٣٪ على التوالي. ولذلك أثره الكبير على التركيبة الديموغرافية واللغوية للمجتمعات؛ ففي الإمارات على سبيل المثال ٥٩٪ من السكان هم من منطقة جنوب آسيا، ومن مواطني دول (الهند، وبنغلاديش، وباكستان) على وجه التحديد، وفي السعودية تمثل هذه الجنسيات الأعلى بالنسبة إلى المجموع الكلي للمقيمين، فتبلغ نسبتهم ٤٣,٥٪، وفي قطر تبلغ نسبة غير العرب من المجموع الكلي للسكان ٨٠,٢٪، وأكثرهم ينتمي إلى دول جنوب آسيا المذكورة أعلاه. فأعداد كبيرة من السكان تتحدث لغات بعيدة جدًا عن العربية، ولا تتكامل معها وظيفيًا؛ لأن نسبة كبيرة من الوافدين والمقيمين لا تعرف العربية ولو بالحد الأدنى. ولذا فإن نموذج منظومة اللغات العالمية لا يفسر هذا النوع من التعددية، فنتج عنها ظاهرة لغوية فريدة من نوعها، تسمى: عربية الخليج الهجينة (Gulf Pidgin Arabic)، وهي لغة فريدة من نوعها، لها سماتها البنيوية والتواصلية الخاصة، ولها حضور واضح في الفضاء الاجتماعي العام؛ إذ تستعمل للتواصل فيما بين المقيمين والمواطنين، وفيما بين المقيمين أنفسهم.

- **وأما النوع الثالث** من التعددية اللغوية فهو التعددية اللغوية الدخيلة، وهي ناتجة عن لغات كبرى أخرى في منظومة اللغات العالمية، وليست من اللغات الأم لأيّ من السكان الموجودين في الدول العربية، ولكن لها حضور واسع في الفضاء الاجتماعي العام، وأبرز اللغات الممثلة لهذا النوع من التعددية اللغات (الإنجليزية والفرنسية)، ويتفاوت حضور هاتين اللغتين من دولة إلى أخرى؛ فالفرنسية ذات حضور واضح في بلدان المغرب العربي، وغيرها من الدول

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الأخرى التي وقعت في مرحلة من مراحلها التاريخية تحت الاستعمار الفرنسي، والإنجليزية أكثر حضورًا في بلدان المشرق العربي، وبالطبع فإن هاتين اللغتين لا تتكاملان مع العربية، بل تزاحمانها وتنافسانها على كثير من الوظائف التواصلية، لا سيما في مجالات معينة كالمجالات الاقتصادية، ومجال الدراسات الجامعية في التخصصات العلمية ونحوها، فتستعمل مكان العربية في مثل هذه المجالات، وقد ينتج عنها ظواهر لغوية أخرى كالتناوب اللغوي (code-switching) على نطاق واسع، وربما وصل أثر ذلك إلى درجة بالغة جدًّا؛ فيرى بعض الباحثين (Daoud, 2001) أن التقسيمات التقليدية (للأحادية اللغوية، والثنائية اللغوية، والتعددية اللغوية) لم تعد تعبر عن الوضع اللغوي الناتج عن أثر الفرنسية مثلًا في بعض بيئات التواصل اللغوي في بلدان المغرب العربي، ويرى أن الوصف الملائم لمثل هذا الوضع المعقد هو مصطلح (الكوكبة اللغوية المهيمنة) (dominant language constellation, DLC) الذي تكاد تضمحل فيه الحدود بين اللغات في التواصل اليومي؛ حيث يتم «التفاعل بسهولة وسلاسة عبر مجموعة من اللغات» المختلفة، وربما كان ذلك ينطبق على بيئات أخرى غيرها.

تلخص هذه الأنواع الثلاثة من التعددية اللغوية الوضع اللغوي للعربية واللغات الأخرى في الدول العربية، وهي مجرد صورة بانورامية تحاول التقاط الخطوط العريضة والقواسم المشتركة، أما التفاصيل الدقيقة فتختلف من دولة إلى أخرى، وهي أيضًا متغيرة من مرحلة إلى أخرى، فما قد يكون من قبيل التعددية اللغوية الطارئة في مرحلة من المراحل، قد ينتقل في مرحلة لاحقة إلى نمط التعددية اللغوية الأصيلة، ومن أمثلة ذلك: حضور اللغة الأرمنية في لبنان؛ فوجودها كان طارئًا نتيجة النزوح والهجرة في مطلع القرن العشرين، ولكنها تجذرت بعد ذلك في بيئات اجتماعية وازنة في البيئة اللبنانية؛ فأصبحت لغة وطنية تصدر بها عدد من المطبوعات الصحفية، وتكتب بها اللافتات في بيئاتها الاجتماعية الخاصة، إضافةً إلى التعليم بها في بعض المدارس في مجتمعاتها الخاصة، ولهذه الأنواع الثلاثة من التعددية اللغوية أثر كبير على حركة التشريع اللغوي، وسيتوقف هذا التقرير عند تلك الآثار بالتفصيل في القسم السابع المتعلق بـ(العوامل المؤثرة في السياسات اللغوية في الدول العربية).

القسم الثاني
وصف لمنظومة القرارات اللغويــة وتعريــف بهــا

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

القسم الثاني: وصف لمنظومة القرارات اللغوية وتعريف بها

يهدف هذا القسم إلى تقديم تعريف بمنظومة بيانات السياسات اللغوية للدول العربية، ووصف للعناصر المكونة لها، والتفاصيل المنهجية التي اعتمدت عليها، ويقدم أيضًا تصورًا عن منهجية جمع البيانات والخطوات التي اتبعها الفريق العامل على جمع البيانات؛ لضمان جودة المدخلات وشموليتها، ويختتم هذا القسم بتوضيح المنهجية المتبعة في تحليل بيانات المنظومة التي اعتمد عليها التقرير الحالي في الأقسام القادمة.

٢,١. تعريف بمنظومة القرارات اللغوية

أطلق مشروع منظومة بيانات السياسات اللغوية للدول العربية لأجل بناء منظومة بيانات متكاملة ترصد واقع السياسات اللغوية في البلاد العربية، بصيغة تجعلها متاحة للباحثين، والمهتمين، وصُنَّاع القرار، وقابلة للتطوير والاستدامة.

وقد جمعت المنظومة كل ما أمكن الحصول عليه من القرارات المتعلقة بالسياسات اللغوية الصادرة عن الجهات الرسمية الحكومية في الدول التابعة لجامعة الدول العربية كافة، وقد نتج عن ذلك جمع (١٧٣٨) قرارًا صدرت من عام ١٩٠٠م إلى عام ٢٠٢٤م بكامل بياناتها، جمعها أكثر من (٢٥) باحثًا في جميع الدول العربية.

٢,١,١. القرارات اللغوية المشمولة في منظومة بيانات السياسات اللغوية للدول العربية

لما كان الهدف الأساس من هذا المشروع – كما ذكر في التعريف الموجز أعلاه – هو تكوين منظومة بيانات شاملة تجمع كل القرارات المعبرة عن سياسة لغوية؛ لرصد واقع السياسات اللغوية في الدول الأعضاء لجامعة الدول العربية، ولأن تعريفات السياسات اللغوية متعددة ومتداخلة؛ فقد حدد الإطار النظري للمشروع مفهوم القرارات اللغوية التي ستضمها المنظومة بأنها السياسات القانونية الصريحة والمعلنة فقط، التي تتطلب وجود وثيقة رسمية تمثل قرارًا صادرًا عن جهة مرجعية تملك الصلاحية القانونية لإصدار القرار، أو الإلزام به فيما يخص أيّ جانب من جوانب الواقع اللغوي.

٢,١,٢. الدول المشمولة في منظومة بيانات السياسات اللغوية للدول العربية

اقتصر جمع البيانات في المنظومة على القرارات التي تمثل سياسات لغوية صريحة ومعلنة وصادرة في شكل وثائق رسمية مكتوبة في الكيانات السياسية الممثلة بالدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وتضم هذه الدول اثنتين وعشرين دولة تتباين في:

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

أحجامها الجغرافية، ووزنها السياسي، والاقتصادي، والديموغرافي، وواقعها اللغوي. ويقدم الجدول التالي قائمة بهذه الدول مرتبة بحسب تاريخ انضمامها إلى الجامعة، وقد استقطب مشروع جمع البيانات في المنظومة من كل دولة من هذه الدول جامعًا واحدًا على الأقل للبيانات مختصًا باللغويات التطبيقية، وباحثًا مختصًا لإعداد دراسة الحالة الخاصة بالدولة. وقد أُوكل لكل جامع القيام برصد شامل لكل ما يمكن جمعه من الوثائق، بدءًا بالدساتير، ومرورًا بأنواع القرارات السياسية والإدارية كافة المتعلقة بالشأن اللغوي، والمعلومات المتعلقة بهذه القرارات، وسيأتي تفصيله لاحقًا في هذا القسم.

الرقم	الدولة	سنة الانضمام[٢]
١	جمهورية مصر العربية	١٩٤٥
٢	المملكة العربية السعودية	١٩٤٥
٣	جمهورية العراق	١٩٤٥
٤	الجمهورية العربية السورية	١٩٤٥
٥	الجمهورية اللبنانية	١٩٤٥
٦	المملكة الأردنية الهاشمية	١٩٤٥
٧	الجمهورية اليمنية	١٩٤٥
٨	دولة ليبيا	١٩٥٣
٩	جمهورية السودان	١٩٥٧
١٠	المملكة المغربية	١٩٥٨
١١	الجمهورية التونسية	١٩٥٨
١٢	دولة الكويت	١٩٦١
١٣	الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية	١٩٦٢
١٤	مملكة البحرين	١٩٧١
١٥	دولة قطر	١٩٧١

(٢) بيانات تاريخ الانضمام مأخوذة من موقع الجامعة العربية على الرابط التالي:
http://www.leagueofarabstates.net/ar/aboutlas/Pages/HistoricalOverView.aspx

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الرقم	الدولة	سنة الانضمام[٢]
١٦	سلطنة عمان	١٩٧١
١٧	الإمارات العربية المتحدة	١٩٧١
١٨	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	١٩٧٣
١٩	جمهورية الصومال الفيدرالية	١٩٧٤
٢٠	دولة فلسطين	١٩٧٦
٢١	جمهورية جيبوتي	١٩٧٧
٢٢	الاتحاد القُمُري	١٩٩٣
المجموع ٢٢ دولة		

٢,٢. منهجية جمع البيانات

يناقش هذا الجزء التفاصيل المتعلقة بجمع البيانات الخاصة بمنظومة السياسات اللغوية للدول العربية، ويشمل تصنيف القرارات المستهدفة في المنظومة، ومصادرها التي تجمع منها، والنطاق الزمني لتغطية القرارات اللغوية، وآلية اختيار جامعي البيانات ومحلليها والتدريب المقدم لهم، وآلية جمع البيانات بمرحلتيها الخاصتين برصد القرارات وتوسيم بياناتها، وتفاصيل المنظومة الإلكترونية للبيانات.

٢,٢,١. جمع القرارات المستهدفة وتصنيفها.

استهدف المشروع جمع البيانات المتعلقة بالسياسات اللغوية الصريحة فقط، التي تتمثل في وثائق رسمية مكتوبة، ولهذا النوع من السياسات درجات ومستويات متعددة؛ فقد تكون بمثابة سياسات لغوية شاملة ومتكاملة تتمثل في وجود وثيقة مستقلة خاصة بالسياسة اللغوية في جوانبها وأبعادها المختلفة كافة بالنسبة إلى كيان سياسي معين، وكل ما يتصل بذلك من مبادرات وأهداف وبرامج، وقد تكون قرارات وسياسات جزئية تتعلق بجانب معين ومخصوص من جوانب الواقع اللغوي. وقد استعملنا في هذا المستوى الجزئي من السياسات اللغوية الصريحة مصطلح (القرار)؛ لأنه أشمل المصطلحات وأكثرها عمومية، ويشمل مستويات مختلفة من التشريعات والأنظمة التي تشمل: (الدساتير، والمراسيم، والأوامر، والتوجيهات، والتعاميم، واللوائح، والأحكام القضائية، والأنظمة الإدارية ونحوها)،

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وهـذه القـرارات بمسـتوياتها المختلفـة يمكـن تقسـيمها علـى نوعـين؛ أولهمـا: يمثـل القـرارات المسـتقلة أو المباشـرة الـتي تصـدر ابتـداءً وقصـدًا بخصـوص أمـر لغـوي بعينـه، وثانيهمـا: القـرارات العَرَضيـة أو غـير المباشـرة، الـتي يُتَنـاوَل فيهـا الجانـب اللغـوي عَرَضًـا في بعـض المـواد ضمـن وثيقـة نظاميـة تتعلـق بأمـر أكـثر عموميـة وشـمولًا. وسـنذكر مثـالًا واحـدًا لـكل نـوع مـن هذيـن النوعـين، كمـا هـو موضـح في الجـدول (٢,٢) أدنـاه.

الجـدول (٢,٢) مثـالان لنوعـي القـرارات المسـتقلة والعرضيـة

رقـم القرار	عنوان القرار	بلـد الإصدار	جهـة الإصدار	مجال القرار	نوعـه
٥٠ – ٩٤	تدعيم التعريب في الإدارة	تونس	وزير الصحة	الصحة	قرار مستقل
المـادة التاسعة م/٥١	تضمن نظام العمل المادة التالية: اللغة العربية هي الواجبة الاستعمال في البيانات والسجلات والملفات وعقود العمل وغيرها مما هو منصوص عليه في هذا النظام، أو في أيّ قرار صادر تطبيقًا لأحكامه، وكذلك التعليمات التي يصدرها صاحب العمل لعماله. وإذا استعمل صاحب العمل لغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية في أيّ من الحالات المذكورة فإن النص العربي هو المعتمد دون غيره.	السعودية	مرسوم ملكي	العمل	قرار عرضي

المثـال الأول هـو منشـور صـادر مـن وزيـر الصحـة التونسـي برقـم: (٥٠/٩٤)، وتاريـخ (١٩٩٤/٠٦/٠٩م)، الموسـوم بالرقـم: (٠٦-٢٠-٠٤) في منصـة القـرارات، وينـصُّ علـى: «إيـلاء اللغـة العربيـة، بوصفهـا اللغـة الرسـمية للمؤسسـات الدسـتورية وهيـاكل الإدارة التونسـية، مزيـدًا مـن العنايـة في المصالـح الإداريـة، والمنشـآت العموميـة، والمحيـط العـام»، ويتضمـن بعـض التوجيهـات المتعلقـة بهـذا الصـدد. وهـذا كمـا هـو بـيّن يمثـل القـرارات المسـتقلة والمباشـرة الـتي تصـدر بشـأن أمـر لغـوي ابتـداءً وقصـدًا، وهـو ينتـمي إلى فئـة التعاميـم الصادرة في مسـتوى الـوزارات، وأمـا المثـال الثـاني فهـو نظـام

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

العمل في المملكة العربية السعودية، وهو مرسوم ملكي بشأن نظام العمل صادر برقم: (م/٥١)، وتاريخ (٢٠٠٥/١٠/٠٥م)، الموسوم بالرقم: (٠٧-١٨-٠٨) في منصة القرارات، ولم يُتَطَرَّق فيه إلى الشأن اللغوي إلا في مادة واحدة من مواده، ذكر نصها في الجدول (٢,٢) أعلاه. وكما هو واضح، فإن النظام يتعلق بأمر أكثر عمومية وشمولية من الجانب اللغوي، وإنما ذكر فيه الجانب اللغوي عرضًا، فهو نموذج ممثل لما سمي بـ (القرارات العرضية)، ويتناول المشروع جمع هذين النوعين من القرارات.

وكما هو معلوم، فإن القرارات قد تكون عرضة للتغير والتبدل والتعديل؛ إذ إنها قد تصدر وثيقة تعبر عن سياسة لغوية معينة، ثم يصدر ما ينقضها أو يعدلها بعد ذلك، وقد يكون ذلك في أيّ مستوى من مستويات القرارات بالمعنى الواسع الذي أوضحناه أعلاه بدءًا من الدستور فما دونه، ويندرج ضمن مفهوم (القرار) بمعناه الواسع الذي وضحناه أعلاه، ويتطلب اكتمال البيانات رصد هذا النوع من القرارات التي طالها أيّ شكل من أشكال التعديل أو التغيير بحسب الإمكان. ويوضح الجدول (٢,٣) أدناه مثالًا لهذا النوع من القرارات.

الجدول (٢,٣) مثال لقرار مستقل معدل

رقم القرار	عنوان القرار	بلد الإصدار	جهة الإصدار	مجال القرار	نوعه
٠٥-٩١	تعميم استعمال اللغة العربية	الجزائر	رئيس الجمهورية	الإدارة	قرار مستقل معدَّل بالقرار رقم ٣٠-٩٦
٣٠-٩٦	تعميم استعمال اللغة العربية	الجزائر	رئيس الجمهورية	الإدارة	قرار مستقل يعدّل القرار رقم ٠٥-٩١

القرار الأول مرسوم رئاسي صادر برقم: (٩١-٠٥)، وتاريخ ١٩٩١/٠١/١٦م، الموسوم بالرقم: (٠٤-٠١-٠٥) في منصة القرارات، يمثل قرارًا مستقلًا بناء على التعريف المذكور أعلاه، يخصُّ تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر، ولكن هذا المرسوم قد جرى تعديله بأمر لاحق صادر عن رئيس الجمهورية برقم: (٩٦-٣٠)، وتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢١م، الموسوم بالرقم: (٠٤-٠٢-٠٥) في منصة القرارات، وقد رصدت هذه التعديلات والتغييرات في قرارات المنظومة حسب توفر البيانات اللازمة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٢,٢,٢. مصادر القرارات المستهدفة.

إن الأمثلة التي قدمت للقرارات (المستقلة، والعرضية، والمعدلة) تحيط بأنواع القرارات التي جمعت في المنظومة. وكما توضح هذه الأمثلة المعروضة، فإن هذه القرارات بأنواعها المختلفة يمكن أن تصدر عن جهات متباينة ومختلفة بحسب التنظيمات الإدارية في كل دولة، ولا يمكن حصر الجهات كافة التي تصدر عنها مثل هذه القرارات، ولكن يمكن التمثيل على جهات إصدار القرارات بما يلي، وسنتطرّق لاحقًا إلى هذا الموضوع من واقع البيانات المجموعة في منظومة القرارات:

- المراسيم والأوامر الملكية أو الرئاسية.
- مجالس الشورى، والمجالس النيابية.
- مجالس الوزراء (المجلس، الرئيس، النائب، ديوان الرئاسة، الأمانة العامة).
- الوزارات (الوزراء، وكلاء الوزارات، الإدارات العامة في الوزارات).
- مجالس القضاء والمحاكم.
- الهيئات والمؤسسات الحكومية المستقلة.
- إمارات المناطق، وأمانات المدن والبلديات.
- مديريات الأمن وقيادات الجيش.
- المجامع اللغوية.
- الجامعات.

٢,٢,٣. النطاق الزمني للقرارات

كان المشروع في أصله يستهدف جمع القرارات التي صدرت منذ عام ١٩٩٠م حتى نهاية عام ٢٠٢٢م، ولكن وسع النطاق الزمني لجمع القرارات أثناء العمل، ليشمل جمع كل ما يمكن الحصول عليه من قرارات مهما كان تاريخ صدورها، وكانت النتيجة النهائية للقرارات المجموعة في المنظومة تتضمن قرارات صدرت منذ عام ١٩٠٠م حتى عام ٢٠٢٤م، وسيأتي في القسم الرابع من هذا التقرير تحليل مفصل للخط الزمني للقرارات اللغوية في الدول العربية وتاريخها.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٢,٢,٤. آلية اختيار جامعي البيانات ومحلليها

لضمان جودة اختيار الباحثين العاملين في المشروع في مهام جمع البيانات وتحليلها؛ فقد حددت اللجنة العلمية للمشروع عددًا من المعايير التي لا بدّ من تحققها في العاملين في الفرق الميدانية سواء في جمع البيانات أو تحليلها، ومن هذه المعايير:

- أن يكون الباحث حاصلًا على درجة الماجستير في اللغة العربية، مع خبرة (٥) سنوات.
- أن يعي مفهوم السياسات اللغوية، وأن تكون لديه معرفة إجمالية بحال اللغة العربية في البلد.
- أن يكون قد سبق له العمل في مشروعات مشابهة.
- أن يكون قادرًا على التعامل مع (التقنية، والأنظمة، والتطبيقات الحاسوبية).
- أن يكون مقيمًا في البلد نفسه.
- تخصُّص محلل البيانات: أن تكون لديه خبرة في: (التحليل الكمي، والتحليل الكيفي، وكتابة التقارير).

إضافةً إلى المعايير الشخصية السابقة، ورغبةً في الحصول على تمثيل فاعل من الدول العربية المختلفة؛ فقد قررت اللجنة العلمية للمشروع أن تكون الأفضلية لمن يعمل في مجمع لغوي في البلد، أو يرشح من مجمع لغوي أو ما شابهه من مؤسسات، وقد تواصلت اللجنة العلمية مع عدد من المؤسسات اللغوية في الدول التي تتوفّر فيها تلك المؤسسات؛ لترشيح من يرونه مناسبًا، وقد أثمر هذا التواصل مع المؤسسات اللغوية ترشيح عدد من جامعي البيانات ومحلليها.

واعتمادًا على المعايير الموضحة أعلاه؛ اختير باحثان على الأقل في كل بلد من البلدان المشمولة بالمشروع، إلا في بعض الحالات التي استدعت فيها الظروف إضافة باحثين آخرين؛ لتقاسم مهام الفرق الميدانية، وهما مهمتان رئيستان:

- **أولًا: جامع البيانات:** ومهمته جمع القرارات المعبرة عن سياسات لغوية بحسب التوصيفات المذكورة أعلاه، ثم إدخال بياناتها في المنصة الإلكترونية للمشروع وفقًا لإطار موحد للجميع، ورفع الوثيقة الممثلة لكل قرار منها بصيغة (Pdf) على منصة المشروع، وسنشرح في هذا القسم لاحقًا التفاصيل الخاصة بالمنصة الإلكترونية، وآلية استعمالها.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- **ثانيًا: محلل البيانات:** ومهمته هي توصيف كل قرار من القرارات المدخلة في منصة البيانات، ثم كتابة دراسة حالة تحوي تحليلًا إجماليًّا للسياسات اللغوية في البلد وفقًا لمنهجية موحدة لكل الدراسات.

٢,٢,٥. تدريب جامعي البيانات ومحلليها

صمم لتنفيذ مرحلتي جمع البيانات وتحليلها برنامج تدريبي خاص يؤهل جامعي البيانات ومحلليها لأداء مهماتهم بأكمل وجه، وخصّص لهم أيضًا فريق دعم فني ووسائل اتصال خاصة؛ للإجابة عن أسئلتهم، وتوضيح ما قد يشكل عليهم. إضافةً إلى ذلك، فقد عقد اجتماع مع عينة من جامعي البيانات ومحلليها؛ لعرض أدوات المشروع وتجريبها واختبارها معهم، ومنحهم الفرصة لإبداء مرئياتهم وملحوظاتهم على آلية جمع البيانات والنموذج الإلكتروني الخاص بها، والتعرف إلى التقسيمات الإدارية للمؤسسات التشريعية في البلدان العربية المختلفة.

إن البرنامج التدريبي الذي صمم لكل جامع من جامعي البيانات ومحلليها على حدة يشمل مستندًا يوضح طبيعة المشروع ومستهدفاته، ويشرح بالتفصيل طبيعة القرارات التي يهدف المشروع إلى حصرها ورصد بياناتها، ويرافق هذا المستند مقطع مرئي يشرح الأدوات التي سيعمل عليها جامع البيانات أو محللها، والخطوات التي يجب عليهما اتباعها لتنفيذ مهامها. إضافةً إلى ذلك، صمم فريق المشروع مصادر متعددة الوسائط إضافية تقدم أمثلة من عمليات توسيم القرارات، وخصصت أيضًا لجميع جامعي البيانات ومحلليها حلقات نقاش افتراضية (عن بُعد)؛ لتجربة الأدوات، وشرح المطلوب منهم، والاستماع إلى أسئلتهم، والتحديات التي قد تواجههم، وتوفير الدعم اللازم لهم، وصممت اللجنة كذلك نموذجًا لتقرير يُعبّئه جامع البيانات ويرفعه إلى اللجنة العلمية كل أسبوعين؛ لمتابعة العمل لدى الفرق الميدانية جميعًا.

٢,٢,٦. آلية جمع البيانات

كان العمل على جمع بيانات القرارات في المنظومة معتمدًا على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** رصد القرارات.
- **المرحلة الثانية:** توسيم بيانات القرارات.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وفيما يلي تفصيل لمنهجية البحث والتوسيم للقرارات المتبعة في هذا المشروع:

- **أولًا: المرحلة الأولى: رصد القرارات:** وجه الباحثون – الذين رُشّحوا لهذه المهمة – إلى جمع ورصد القرارات التي تعبر عن سياسات لغوية؛ من خلال الرجوع إلى المصادر والمراجع القانونية في البلد محل الدراسة، واستعراض (المدونات، وقواعد البيانات، واللوائح التنظيمية)؛ بحثًا عن القرارات والمواد ذات الصلة بالتشريع اللغوي. وقد وُجّه الباحث إلى البدء بالمؤسسات الرئيسة في نظام البلد محل الدراسة، والنظر في أنظمتها، ثم الانطلاق منها إلى المؤسسات والجهات الحكومية التنفيذية والتشريعية على مستويات أدنى، ورصد (الأنظمة، والقرارات، والتشريعات، والمراسيم وما شابهها) التي تنظم الواقع اللغوي وتشرّعه وفقًا لمحددات القرارات محل الرصد المذكورة أعلاه، وقد شملت عمليات رصد القرارات في هذه المرحلة استخدام الزيارات الميدانية للمؤسسات والتواصل مع الجهات المعنية في البلد، والاستفادة من: (التقارير والبحوث السابقة، والمسارد الخاصة بالأنظمة والتشريعات)، واستخدام كل ما يتيح لجامع البيانات الوصول إلى أكبر قدر ممكن من القرارات، مع التأكيد على توثيق القرارات من مصادر رسمية.
- **ثانيًا: المرحلة الثانية:** توسيم بيانات القرارات: حكمت هذه المرحلة آلية موحدة لجمع بيانات القرارات؛ حيث صممت هذه الآلية – بعد دراسة مستفيضة للمشروعات ذات العلاقة وتحليل للقرارات والسياسات اللغوية – لاستخلاص أهم المعلومات والعناصر التي يلزم توفرها في منظومة بيانات السياسات اللغوية للدول العربية، ولتوحيد المعايير التي تضمن الاتساق بين الفرق الميدانية في جميع الدول المشمولة بالمشروع، وقد صمّمت اللجنة العلمية استمارةً تتضمن الوسوم التي يأتي تفصيلها لاحقًا في هذا القسم. فيُعبّئ جامع البيانات استمارةً منفصلةً لكل قرار أو سياسة لغوية، ومن ثم تُرسَل هذه الاستمارة إلكترونيًّا، وبعد إرسالها، تنتظم معلوماتها في ملف (إكسل) مخصص لكل دولة على حدة، بحيث تجتمع القرارات الخاصة بكل دولة في ملف واحد، وبعد اكتمال عمل جامع البيانات، يُراجع الفريق المركزي لإدارة البيانات هذه الملفات، ويُضيف وسمي البلد والرمز المرجعي، ويتأكد من صحة البيانات ودقتها.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٢,٢,٧. الوسوم الخاصة بالقرارات اللغوية

وسمت جميع القرارات اللغوية التي جمعها جامعو البيانات في المنظومة وفقًا للمحددات الآتية:

- **البلد:** وهو البلد الذي أصدر فيه القرار المعبر عن سياسة لغوية، يضيفه فريق إدارة البيانات عند إضافة البيانات الخاصة بكل بلد إلى الملف الشامل لجميع السياسات اللغوية.
- **الرمز المرجعي:** رقم فريد بالقرار ينتجه فريق إدارة البيانات، ويستخدم لربط مستندات القرارات وتفاصيلها بالملف الشامل والمجلدات الخاصة بالبيانات، ولا يُدخَل من قبل جامع القرارات، ويضاف عند إضافة البيانات الخاصة بكل بلد إلى الملف الشامل لجميع القرارات، وتستخدم الأرقام العربية المغربية في هذا الوسم (1,2,3,...).
- **الرقم التسلسلي:** رقم عشوائي ليس له دلالة، يحدده جامع البيانات ويستخدمه لإحصاء القرارات التي أدخلها، وللتسمية المؤقتة للملفات المصاحبة القرارات، وتستخدم الأرقام العربية المغربية في هذا الوسم (1,2,3,...).
- **نوع القرار:** يحدد فيه جامع البيانات ما إذا كان القرار مستقلًا أم عَرَضيًا؛ فالمستقل هو الموجه لأمر لغوي تحديدًا، والعَرَضي هو ما جرى في تناول الجانب اللغوي عَرَضًا ضمن قرار أكثر عمومية.
- **رقم القرار:** يكتب رقم القرار المكتوب في المستند نفسه إن كان القرار مستقلًا، وإن عَرَضيًا فيكتب رقم القرار، ثم رقم المادة. ويستخلص جامع البيانات الرقم من القرار نفسه، وتستخدم الأرقام العربية المغربية في هذا الوسم (1,2,3,...).
- **عنوان القرار:** جملة واحدة لا تتجاوز (٢٠٠) حرفٍ حدًّا أقصى، توضح طبيعة القرار العامة توضيحًا مختصرًا، ويحل هذا الملخص الموجز محل العنوان في أيّ موضع يستلزم عنونة للقرار، ويفضل استخدام لغة القرار محل التوسيم ما أمكن.
- **الكلمات المفتاحية للقرار:** الكلمات المهمة التي تعبر عن مضمون القرار.
- **سنة إصدار القرار:** العام الميلادي الذي أُقر فيه القرار من مصدره، وتستخدم الأرقام العربية المغربية في هذا الوسم (1,2,3,...).

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- **جهة إصدار القرار:** اسم الجهة المصدرة للقرار بحسب التقسيم الإداري والتنظيمي في الدولة، مثل: (ديوان ملكي، أو مجلس وزراء، أو مجلس شورى، أو مجلس أمة أو وزارة ونحوها).
- **مجال القرار:** الموضوع الذي يُعنى به القرار، مثل: (التعليم، أو الإعلام، أو القانون، أو الاقتصاد، أو الصحة ونحوها).

أُعِد بناءً على هذه الوسوم نموذج موحد لجمع البيانات، وصُمّم بصيغة نموذج إلكتروني تُعَبأ وتُحفظ بياناته في قاعدة بيانات تُخزن لدى فريق إدارة البيانات دون تَدخُّل من جامع البيانات في تخزينها. تضمن النموذج الإلكتروني الحقول التي أدخلها جامع البيانات مصحوبة بإرشادات توضح له المطلوب، وبذلك فقد حُذِف الحقلان الخاصّان ببلد القرار والرمز المرجعي من النموذج؛ لأن جامع القرارات لن يدخلهما، وأُضِيف إلى النموذج حقلان آخران؛ أحدهما لرفع الوثائق نفسها، والآخر لإضافة أيّ ملحوظات أخرى قد يراها جامع البيانات مهمة أو ضرورية، مثل: كون القرار ساريًّا، أو معدلًا وغيرهما. ويوضح الشكل (٢,١) صورة لواجهة النموذج الإلكتروني الموحد الذي استعمله جامعو البيانات.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الشكل (٢,١) واجهة النموذج الإلكتروني الموحد لجمع البيانات

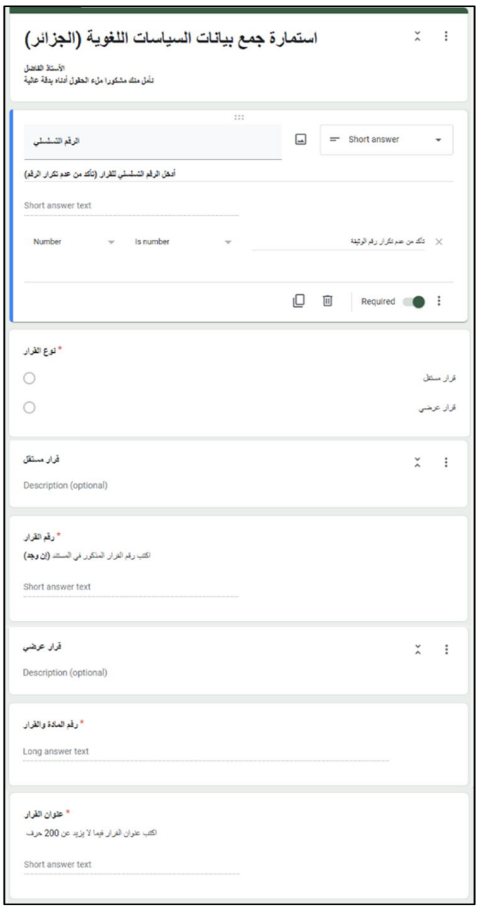

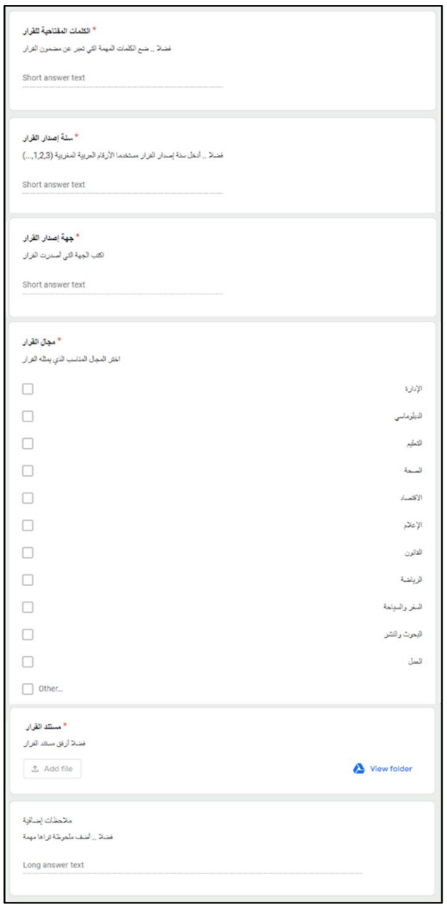

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وفيما يلي نموذج يوضح نمط البيانات التي أدخلها جامعو البيانات باستعمال النموذج الموحد لجمع البيانات ممثلة بالقرارات التي سبق أن مثلنا بها في الجدولين (٢,٢ و٢,٣)، وقد روعي في الأمثلة أن تكون متنوعة في أنواعها ومجالاتها وحالاتها.

الجدول (٢,٤) المعلومات التي يدخلها جامع البيانات في النموذج الإلكتروني الموحد

الرقم التسلسلي	نوع القرار	رقم القرار	عنوان القرار	الكلمات المفتاحية	سنة إصدار القرار	جهة إصدار القرار	مجال القرار	مستند القرار	ملحوظات
٣٥	مستقل	٥٠/٩٤	تدعيم التعريب في الإدارة	الإذاعة المتلفزة- الوثائق الإدارية- التعريب- اللوحات- المعلقات	١٩٩٤	وزير الصحة	الصحة	المستند	-
٠٦	عرضي	م /٥١	نظام العمل	صاحب العمل، عقود العمل، السجلات، الملفات، لغة أجنبية	٢٠٠٥	مرسوم ملكي	العمل	المستند	-
١٥	مستقل	٩١-٠٥	تعميم استعمال اللغة العربية	الوثائق، العقود، المرافعات، الأختام، الإعلام، المطبوعات	١٩٩١	رئيس الجمهورية	الإدارة	المستند	قرار مستقل معدل بالقرار رقم: (٣٠-٩٦)
٢٧	مستقل	٣٠-٩٦	تعميم استعمال اللغة العربية	الوثائق، العقود، المرافعات، الأختام، الإعلام، المطبوعات	١٩٩٦	رئيس الجمهورية	الإدارة	المستند	قرار مستقل تعديل للقرار رقم: (٠٥-٩١)

خلال عمل جامعي البيانات في رصد بيانات القرارات اللغوية وإدخالها، كان دور فريق إدارة البيانات التأكد من دقة الرصد وشموليته، ومن سلامة إدخال

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

البيانـات؛ مـن خـلال متابعـة متواصلـة ودوريـة لمـا يدخلـه جامعـو البيانـات مـن مدخـلات، وبعـد أن اكتملـت مرحلـة إدخـال البيانـات مـن قبـل جامـع البيانـات، أضـاف فريـق إدارة البيانـات الوسـوم الخاصـة بهـم، وهـي: (رمـز الدولـة، والرمـز المرجعـي للقـرار).

وأمـا بالنسـبة إلى (رمـز الدولـة)، فيضيـف الفريـق الرمـز الخـاص بالدولـة عنـد إضافـة بيانـات القـرارات إلى قاعـدة البيانـات الشـاملة، ويُحـدد للدولـة رمـز مكـون مـن رقمـين تُعـرف بـه حسـب الترتيـب الأبجـدي المعتمـد في جامعـة الـدول العربيـة؛ فيكـون للدولـة الأولى في القائمـة الرمـز (٠١)، وللثانيـة الرمـز (٠٢)، وللأخـيرة الرمـز (٢٢). والجـدول (٢,٥) أدنـاه يوضـح قائمـة الـدول العربيـة حسـب الترتيـب الأبجـدي المعتمـد مـن جامعـة الـدول العربيـة، والرمـز المكـون مـن رقمـين النـاتج عـن هـذا الترتيـب.

الجدول (٢,٥) ترتيب الدول الأعضاء حسب المراسم والبروتوكول

الترتيب حسب المراسـم والبرتوكول		
الرقم	الاسم الرسمي	الدولة
٠١	المملكة الأردنية الهاشمية	الأردن
٠٢	الإمارات العربية المتحدة	الإمارات
٠٣	مملكة البحرين	البحرين
٠٤	الجمهورية التونسية	تونس
٠٥	الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية	الجزائر
٠٦	جمهورية الاتحاد القُمُري	الاتحاد القمري
٠٧	جمهورية جيبوتي	جيبوتي
٠٨	المملكة العربية السعودية	السعودية
٠٩	جمهورية السودان	السودان
١٠	الجمهورية العربية السورية	سوريا
١١	جمهورية الصومال	الصومال
١٢	جمهورية العراق	العراق
١٣	سلطنة عمان	عمان
١٤	دولة فلسطين	فلسطين
١٥	دولة قطر	قطر
١٦	دولة الكويت	الكويت

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الترتيب حسب المراسـم والبرتوكول		
الرقم	الاسم الرسمي	الدولة
١٧	الجمهورية اللبنانية	لبنان
١٨	دولة ليبيا	ليبيا
١٩	جمهورية مصر العربية	مصر
٢٠	المملكة المغربية	المغرب
٢١	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	موريتانيا
٢٢	الجمهورية اليمنية	اليمن

إضافةً إلى رمز الدولة، فإن فريق إدارة البيانات يضيف – بعد اعتماد البيانات – الرمز المرجعي للقرار، والغرض من تطوير هذا الرمز المرجعي هو إيجاد رمز موحد يستخدم في تحديد القرار في قاعدة البيانات، وتسمية المستندات المتعلقة بالقرار حتى لو تعددت صيغها، والربط بينها بطريقة يسيرة، ويمكن من خلال هذه الرموز تحديد الدولة ورقم السياسة اللغوية وموضوعها بمعرفة طريقة تحليل الرمز المرجعي للقرار. وفيما يلي شرح لآلية بناء الرمز المرجعي المستخدم في تسمية الملفات وربطها:

- تستخدم الأرقام العربية المغربية في تسمية الملفات (1,2,3,...).
- ينقسم اسم كل ملف على ثلاثة أقسام تفصلها الشرطة المعترضة (-).
- يرمز القسم الأول إلى (رقم الدولة) المحدد من قبل فريق إعداد البيانات؛ ويكون مداه من (٠١ إلى ٢٢)، وترتيبه حسب ترتيب الدولة أبجديًّا في القائمة المعتمدة من جامعة الدول العربية (مثال: ٠٤ يمثل رمز تونس في ترتيب دول الجامعة العربية).
- يرمز القسم الثاني إلى (رقم القرار) الذي جمع من الدولة، ويؤخذ من ملف القرارات الموسمة من قبل جامع البيانات بعد مرحلة التدقيق.
- يرمز القسم الثالث إلى (مجال القرار)، وتحدد الأرقام بناءً على عدد المجالات التي حصرت في المشروع، وسيخصص لوصفها القسم الخامس أدناه (مثال: ٠٦ يمثل رمز مجال الصحة).
- يستخدم (الرمز المرجعي) نفسه لحفظ الملف بصيغته النصية والمصورة (إن وجدت)، ويضاف أيضًا إلى القرار في الملف الشامل لقواعد البيانات؛ لربط قاعدة البيانات بالمستندات. فعلى سبيل المثال، يحفظ ملف القرار المصور باسم (01-4-02.pdf)، ويحفظ الملف النصي باسم (01-4-02.docx)، كما يوضح الجدول (٢,٦) أدناه.

الجدول (٢,٦) الرمز المرجعي المستخدم في ربط القرارات وتسمية الملفات

الرمز المرجعي	الدولة	الرقم التسلسلي	نوع القرار	رقم القرار	عنوان القرار	الكلمات المفتاحية	سنة الإصدار	جهة إصدار القرار	مجال القرار
٠٤-٣٥-٠٦	تونس	٣٥	مستقل	٥٠/٩٤	تدعيم التعريب في الإدارة	الإذاعة المتلفزة- الوثائق الإدارية- التعريب- اللوحات- المعلقات	١٩٩٤	وزير الصحة	صحي

وبإضافة الرقم المرجعي إلى القرار، تكتمل مهمة جامع البيانات، وتتبقى من مراحل إكمال بيانات القرارات اللغوية مهمة أوكلت للباحثين المختصّين بالسياسة اللغوية، وهي: كتابة ملخص القرار، ومراجعة البيانات المدخلة من جامعي البيانات، وتعديل ما يلزم، وفي هذه المهمة طلب من محلل البيانات أن يقرأ بتمعن بيانات كل قرار أدخله زميله جامع البيانات في البلد الذي ينتميان إليه، ثم يكتب عن كل قرار ملخصًا وافيًا بمضمونه، وإن كان القرار قصيرًا أو مادّةً من قرار أطول كُتِب نصُّه كاملًا في حقلٍ من حقول منظومة القرارات، يسمى: (ملخص القرار)، كما يوضح الشكل التالي (٢,٢).

الشكل (٢,٢) منظومة البيانات وخاناتها، وموضع: (ملخص القرار) الذي استخدمه المحلل

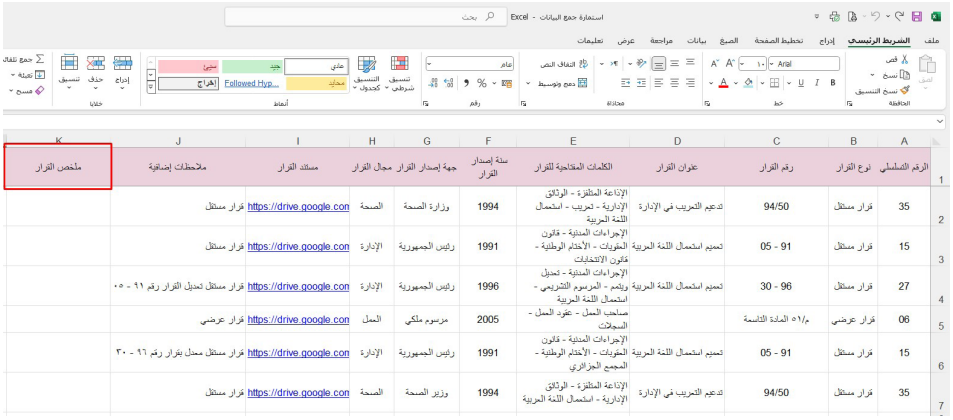

الرقم التسلسلي	نوع القرار	رقم القرار	عنوان القرار	الكلمات المفتاحية للقرار	سنة إصدار القرار	جهة إصدار القرار	مجال القرار	مستند القرار	ملاحظات إضافية	ملخص القرار
35	قرار مستقل	94/50	تدعيم التعريب في الإدارة	الإذاعة المتلفزة - الوثائق الإدارية - تعريب - استعمال اللغة العربية	1994	وزارة الصحة	الصحة	https://drive.google.com	قرار مستقل	
15	قرار مستقل	05 - 91	تعميم استعمال اللغة العربية	الإجراءات المدنية - قانون العقوبات - الأحكام الوطنية - قانون الانتخابات	1991	رئيس الجمهورية	الإدارة	https://drive.google.com	قرار مستقل	
27	قرار مستقل	30 - 96	تعميم استعمال اللغة العربية	الإجراءات المدنية - تعديل ويتمم - المرسوم التشريعي - استعمال اللغة العربية	1996	رئيس الجمهورية	الإدارة	https://drive.google.com	قرار مستقل تعديل القرار رقم ٩١ - ٠٥	
06	قرار عرضي	م/٥١ المادة الثامنة		صاحب العمل - عقود العمل - السجلات	2005	مرسوم ملكي	العمل	https://drive.google.com	قرار عرضي	
15	قرار مستقل	05 - 91	تعميم استعمال اللغة العربية	الإجراءات المدنية - قانون العقوبات - الأحكام الوطنية - المجمع الجزائري	1991	رئيس الجمهورية	الإدارة	https://drive.google.com	قرار مستقل معدل بقرار رقم ٩٦ - ٣٠	
35	قرار مستقل	94/50	تدعيم التعريب في الإدارة	الإذاعة المتلفزة - الوثائق الإدارية - استعمال اللغة العربية	1994	وزير الصحة	الصحة	https://drive.google.com	قرار مستقل	

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٢,٢,٨. تصميم منظومة البيانات

صُمّمت منظومة بيانات المشروع لتخدم أهداف الباحثين والمستفيدين منها، ورُوعي في تصميمها أن تكون قابلة للتحديث والتطوير في المستقبل. ووفقًا لذلك، فقد صُمّمت نماذج جمع البيانات بصيغة إلكترونية ووُحِّد استخدامها في الدول المختلفة؛ لضمان توافق قواعد البيانات المستقلة لكل دولة مع قواعد البيانات الخاصّة بالدول الأخرى، وقد صُمِّمت المنظومة أيضًا لتكون قابلة للاستخدام في الأنظمة الإلكترونية التي قد تطور لاحقًا لإدارة المنظومة على الشبكة العنكبوتية. وفيما يلي شرح لطبيعة منظومة البيانات.

تتكون المنظومة من مستند إلكتروني شامل للقرارات الموسمة من الدول العربية مجتمعة، ومستندات مفردة تمثل قرارات الدول العربية والبيانات المتعلقة بها، ومجلدات خاصة بنسخ من القرارات التي رصدت في مستند المنظومة. تحفظ البيانات الخاصة بالقرارات في مستند إلكتروني بحسب الوسوم المحددة في منهجية جمع البيانات، ويمكن استعراض المستند والعمل عليه باستخدام برامج الجداول الحسابية (مثل: Microsoft Excel). ومن خلال هذا الملف يصل المستخدم إلى كل القرارات المرصودة من الدول المختلفة، ويستعرض بياناتها، مثل: تاريخ الإصدار، أو مجال القرار، أو النبذة المختصرة عن القرار وغيرها. إضافةً إلى ذلك، يمكن لمستخدم المنظومة البحث عن القرارات أو فرزها بحسب تلك البيانات، فيمكن – على سبيل المثال – رصد جميع القرارات المصدرة في العام ٢٠٠٥م في دولة ما أو في جميع الدول، أو القرارات المتعلقة بالصحة في جميع الدول العربية، أو القرارات الخاصة بدولة معينة (مثل: دولة البحرين أو اليمن على سبيل المثال)، وهكذا. وإضافةً إلى المستند الشامل، تحتوي المنظومة الإلكترونية على مجلدات تخزن فيها جميع القرارات المرصودة في مرحلة جمع البيانات، وتسمى المستندات الخاصة بكل قرار بالرمز المرجعي الفريد المخصّص له، ويمكن استخدام الرمز المرجعي لربط الملفات الإلكترونية بالقرارات في مستند البيانات الشامل من خلال رابط تشعبي.

٢,٣. منهجية تحليل البيانات

يناقش هذا الجزء الجوانب المتعلقة بتحليل البيانات الخاصة بمنظومة القرارات، الذي نتج عنه دراسات الحالة الخاصة بمنظومة كل دولة من الدول

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

العربيـة، والتقريـر الحـالي الخـاص بتوصيـف حالـة القـرارات اللغويـة علـى مسـتوى شـامل للـدول العربيـة.

٢,٣,١. هيكلـة دراسـة الحالـة والتقريـر الحـالي لمنظومـة بيانـات السياسـات اللغويـة للـدول العربيـة

وضـع الإطـار النظـري لمشـروع منظومـة بيانـات السياسـات اللغويـة للـدول العربيـة هيكلـة خاصـة بتحليـل البيانـات بعـد دراسـة عـدد مـن المشـاريع والدراسـات المقاربـة في طبيعتهـا لهـذا المشـروع، وللأبحـاث في مجـال التخطيـط اللغـوي. قدمـت هـذه الهيكلـة للباحثـين مـن الـدول المختلفـة بهـدف اسـتحضار القضايـا المهمـة عنـد دراسـة الحالـة للسياسـات اللغويـة في الـدول العربيـة، وضمـان التناسـق بين دراسـات الحالـة والتأكـد مـن شـمولية دراسـة الحالـة

وضع الإطار النظري لمشروع منظومة بيانات السياسات اللغوية للدول العربية هيكلـة خاصـة بتحليـل البيانـات بعـد دراسـة عـدد مـن المشـروعات والدراسـات المقاربـة في طبيعتهـا لهـذا المشـروع، وللأبحـاث في مجـال التخطيـط اللغـوي. قدمـت هـذه الهيكلـة للباحثـين مـن الـدول المختلفـة بهـدف اسـتحضار القضايـا المهمـة عنـد دراسـة الحالـة للسياسـات اللغويـة في الـدول العربيـة، وضمـان التناسـق بـين دراسـات الحالـة، والتأكـد مـن شـمولية دراسـة الحالـة لتلـك القضايـا، وقـد صممـت هيكلـة الدراسـة لتناسـب الـدول العربيـة المختلفـة، وقـد يـرد تفـاوت فيمـا يسـتحقه كل عنصـر مـن تفصيـل بحسـب الحالـة اللغويـة للدولـة. ولأن لـكل دولـة مـن الـدول العربيـة دراسـة حالـة تخصهـا؛ فقـد كان مـن الضـروري أن تركـز دراسـة الحالـة علـى شـؤون الحالـة اللغويـة للدولـة المسـندة إلى الباحـث كاتـب التقريـر، ويكـون ذكـر الـدول الأخـرى والأقاليـم محـدودًا فيمـا لـه تأثـير مباشـر ورئيـس علـى الواقـع اللغـوي للدولـة محـل الدراسـة. إضافـةً إلى ذلـك، فـإن مـن الضـروري أن تكتـب دراسـات الحالـة اعتمـادًا علـى البيانـات المرصـودة في منظومـة القـرارات، والدراسـات والتقاريـر ذات العلاقـة بأسـلوب مـتزن يتجنـب الأحـكام الشـخصية والتحامـل.

إن هيكلـة التقريـر النهـائي صممـت بصـورة تتوافـق مـع الهيكلـة ذاتهـا المسـتعملة في دراسـات الحالـة ممـا يجعـل دراسـات الحالـة المنفـردة للـدول مفيـدة عنـد إعـداد التقريـر النهـائي، وبذلـك يوفـر التقريـر النهـائي صـورة شـاملة عـن حالـة السياسـات اللغويـة في العالـم العـربي، ويعكـس أبـرز القضايـا والظواهـر الـتي تظهرهـا مجموعـة

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

دراسات الحالة. بهذه الصورة، ويكون التقرير مقاربًا لطبيعة الدراسات التلوية في كونه يظهر صورة بانورامية للقضايا التي درستها دراسات الحالة منفردة، ويظهر أيضًا الاتجاهات التي تحويها. وإضافةً إلى دراسات الحالة، فإن التقرير النهائي يفيد أيضًا من البيانات الخام التي توفرها منظومة بيانات السياسات اللغوية للدول العربية عن الصورة الإجمالية للسياسات اللغوية، ويبني عليها محتواه في وصف واقع السياسات اللغوية في العالم العربي وتحليله.

٢,٣,٢. عناصر هيكلة دراسة الحالة والتقرير الحالي لمنظومة بيانات السياسات اللغوية للدول العربية

- القسم الأول: اللغة العربية واللغات الأخرى في الدول العربية.
- القسم الثاني: وصف لمنظومة القرارات اللغوية وتعريف بها.
- القسم الثالث: رصد تحليلي للسياسات اللغوية.
- القسم الرابع: تاريخ السياسات اللغوية.
- القسم الخامس: مجالات السياسات اللغوية.
- القسم السادس: تصنيف السياسات اللغوية بحسب أنواع التخطيط اللغوي وأهدافه.
- القسم السابع: العوامل المؤثرة في الوضع اللغوي والسياسات اللغوية.
- القسم الثامن: التحديات ووجوه التعزيز الممكنة.

٢,٣,٣. الدعم المقدم للباحثين

رُشّح للعمل على إعداد دراسات الحالة للبلدان العربية نخبةٌ من الباحثين والباحثات المختصّين في (مجال التخطيط والسياسة اللغوية) ممن لهم باع طويل في العمل في هذا المجال والبحث فيه. وقد حصل الباحثون في مشروع منظومة بيانات السياسات اللغوية للدول العربية على دعم فني من شأنه أن يرفع من جودة المخرجات في دراسات الحالة، ويضمن اتساقها مع بعضها، وفيما يلي بعض أوجه الدعم التي قدمت لهم: أولًا: أقيمت حلقات نقاش مع الباحثين؛ لمناقشة مستهدفات المشروع وطبيعته، وعرض هيكلة الدراسة عليهم،

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

والإرشـادات والملحوظـات المتعلقـة باسـتخدامها، والاسـتماع لتجاربهـم، والإجابـة عـن استفسـاراتهم. ثانيًـا: قدمـت لهـم مسـتندات داعمـة تحـوي تفاصيـل متطلبـات دراسـات الحالـة مـن ناحيـة الشـكل والمضمـون لـكل قسـم مـن أقسـام الدراسـة. ثالثًـا: وفّـر فريـق إدارة المشـروع خـط دعـم فـني للتواصـل طيلـة وقـت عمـل الباحثـين؛ للإجابة عـن استفسـاراتهم، ودعمهـم بمـا يحتاجونـه أثنـاء إعدادهـم لدراسـات الحالـة. رابعًـا: وفّـر للباحثـين دراسـة أنموذجيـة بإمكانهـم اتبـاع طريقتهـا في تحليـل القـرارات اللغويـة في دراسـتهم.

٢,٣,٤. أدوات التحكيم والمراجعة لدراسات الحالة

طـوّر فريـق المشـروع المركـزي نمـاذج خاصـة بتقييـم الدراسـات، والتأكـد مـن اسـتيفائها للاشـتراطات والمتطلبـات الخاصـة بدراسـة الحالـة، وقـد أفـادت هـذه النمـاذج كثيـرًا في تيسـير عمليـات المراجعـة وإجـراءات المعالجـة للدراسـات مـن طـرف محكـمي الدراسـات ومعدّيهـا. وإضافـةً إلى ذلـك، فقـد مـرت دراسـات الحالـة بأكـثر مـن جولـة تقييميـة؛ للتأكـد مـن مطابقـة دراسـات الحالـة لمـا يطـرأ علـى منظومـة القـرارات مـن تحديثـات وتغـيرات تحتمهـا عمليـات المراجعـة. ويعـرض الجـدول التـالي النمـوذج الـذي اسـتعمل في تقييـم دراسـات الحالـة وتحكيمهـا.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الجدول (٢,٧) النموذج المستعمل في تقييم دراسات الحالة

الدولة:				
عناصر مهمة في دراسة الحالة	متحقق	متحقق إلى حد ما	غير متحقق	ملحوظات إضافية
المعلومات الخاصة بالدولة (المساحة - عدد السكان - التركيبة السكانية - الأعراق - نسبة المهاجرين والأجانب)				
تحليل قرارات الدولة كما وكيفاً حسب أنواع التخطيط (الوضع / الاكتساب / المتن / المكانة)				
المعلومات الخاصة بالدولة (المساحة - عدد السكان - التركيبية السكانية - الأعراق - نسبة المهاجرين والأجانب)				
رصد نصي لأبرز المحطات التاريخية التي تشكلها السياسات اللغوية في الدولة				
الإشارة إلى أبرز القرارات في الدراسة				
تحليل لأبرز القضايا التي تعالجها السياسات اللغوية				
تحليل كمي وكيفي لمجالات القرارات اللغوية				
نقاش الجهات المؤثرة في تشريع وتطبيق القرارات اللغوية والعوامل المؤثرة عليها				
نقاش مدى انعكاس القرارات اللغوية على الواقع المعاش وتطبيق القرارات اللغوية				
استخدام مصادر موثوقة ودراسات مناسبة في دراسة الحالة				
وجود ثبت المراجع				

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الجداول والرسومات البيانية				
رسـم بيـاني أو جـدول للقـرارات بحسـب تواريـخ إصدارهـا				
رسم بياني أو جدول للقرارات بحسب جهات الإصدار				
رسـم بيـاني أو جـدول للقـرارات بحسـب مجالهـا				
رسـم بيـاني أو جـدول للقـرارات بحسـب تصنيـف القـرارات (مسـتقل / عـرضي)				
رسم بياني أو جدول للقرارات بحسب نوعها (الوضع / الاكتساب / المتن / المكانة)				
رسـم بيـاني أو جـدول للقـرارات بحسـب أنشـطتها (التنقيـة / الإحيـاء اللغـوي / التقييـس / نشـر اللغـة / وغيرهـا)				
دعـم الرسـوم البيانيـة والجـداول بنصوص توضحهـا وتشـرح طبيعتها				

٢,٤.منهجية تحليل البيانات لهذا التقرير

يهدف التقرير الحالي إلى إعطاء صورة بانورامية عن واقع السياسات اللغوية في منظومة بيانات السياسات اللغوية للدول العربية؛ من خلال العناصر التي مرّ ذكرها في هذا القسم عن المنظومة وهيكلة التقارير. ولتحقيق هذا الهدف؛ يتبع التقرير الحالي منهجية وصفية في تحليله الكمي والكيفي للبيانات التي تحتويها منظومة السياسات اللغوية للدول العربية، والتقرير الحالي هو بهذه الصورة دراسة حالة تنظر في واقع السياسات اللغوية في العالم العربي عامّةً، وتبني وصفها لهذا الواقع من خلال ما يتوفر من بيانات عن السياسات اللغوية في الدول العربية منفردة ومجتمعة. وعليه، فإن التقرير الحالي يعتمد في تحليله أساسًا على ما يتوفر في المنظومة من (بيانات، وتصنيفات، ووسوم) في رسم تصور عن السياسات

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

اللغويـة، وينطلـق مـن هـذه البيانات في نقاشـه عما يـبرز من ظواهر وأنمـاط تخص هذه السياسـات على نطـاق الدولـة منفـردة أو الـدول مجتمعـة.

وإذا كان الأمر كذلـك، فـإن التقريـر الحـالي لا يتجـاوز مـا تمكنـه منـه هـذه المنهجيـة مـن تحليـل كـمي وكيفـي، إلى البحـث في مسـببات الظواهـر الـتي يناقشـها أو يكشـفها، أو نتائجهـا، إلا بمـا يجـده مـن أدلـة داعمـة وإشـارات قـد تـرد في دراسـات الحالـة للـدول منفـردة. وأخـيرًا، فـإن التقريـر الحـالي يطمـح لأن يكـون بوابـةً تسـاعد الباحثـين على استكشـاف منظومـة السياسـات اللغويـة، ومعرفة مـا تحتويه من بيانـات ثرية وفريـدة عـن السياسـات اللغويـة، وأن يكـون جسـرًا يمكّـن الباحثـين أفـرادًا ومؤسسـات مـن القيـام بمشـروعات وأبحـاث تـدرس واقـع السياسـات اللغوية في البـلاد العربيـة وتسـبر أغوارهـا.

القسم الثالث
رصد تحليلي للسياسات اللغوية

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

القسم الثالث: رصد تحليلي للسياسات اللغوية

يقدم هذا القسم وصفًا بانوراميًّا عامًّا للبيانات التي احتوتها منظومة السياسات اللغوية للدول العربية، ونقاشًا لأبرز القضايا التي تعالجها تلك السياسات اللغوية، وعرضًا مختصرًا لمجالات القرارات وأنواعها وأهدافها، وتحليلًا لعدد من خصائص هذه القرارات، مثل: استقلالها، أو عرضيتها، والجهات التي أصدرتها. وإذا تطرق القسم الحالي إلى جوانب تتعلق بمجالات السياسات اللغوية وأنواعها فهو لخدمة الوصف العام لمنظومة البيانات، ويلي هذا القسم في القسم الرابع تحليل للخط الزمني لصدور القرارات اللغوية، وفي القسم الخامس تحليل مفصّل لمجالات السياسات اللغوية، وفي القسم السادس تحليل مفصّل لأنواع السياسات اللغوية.

٣,١. وصف عام لبيانات منظومة السياسات اللغوية للدول العربية.

احتوت منظومة السياسات اللغوية على (١٧٣٨) قرارًا لغويًّا صدر أولها في عام ١٩٠٠م، وآخرها في عام ٢٠٢٤م، بمتوسط (٧٩) قرارًا لكل دولة من الدول العربية. ورغم إسهام الدول كلها في إصدار تلك القرارات، إلا أن هناك تباينًا كبيرًا في إسهامها، يوضحه ارتفاع معدل الانحراف المعياري (متوسط= ٧٩، انحراف معياري= ٥٠). والجدول (٣,١) أدناه يوضح عدد القرارات الصادرة عن كل دولة – ونسبتها من مجموع القرارات في المنظومة – مرتبًا ترتيبًا تنازليًّا، وكما يظهر الجدول، فإن الدول السبع الأولى في أعلى القائمة أصدرت ما يزيد عن ٥٦٪ من مجموع القرارات، في حين أصدرت الدول الثلاث الأولى في القائمة (مصر والسعودية وقطر) ما يزيد عن ٣٠٪ من القرارات اللغوية في المنظومة. في المقابل، نجد في الجدول عددًا من الدول التي يتراوح إسهامها بين ٠,٧٥٪ إلى أقل من ٣٪ من القرارات.

ويمكن عزو هذا التباين في أعداد القرارات، وتركز إصدار عدد كبير من القرارات في عدد محدود من الدول العربية إلى تضافر عدد من الأسباب؛ أولها: الامتداد التاريخي؛ حيث نجد أول قرار لغوي لدى مصر في عام ١٩٠٠م، والمغرب في عام ١٩٠٨م، والعراق ولبنان في عام ١٩٢١م، والأردن في عام ١٩٢٤م، والسودان عام ١٩٢٥م والسعودية في عام ١٩٣١م. ثانيهما: النضج التشريعي، وإدراك أهمية العنصر اللغوي في التشريعات، وهو ظاهر لدى الدول التي ذكرت آنفًا؛ حيث نجد العمق التاريخي للقرارات اللغوية إضافةً إلى استمرار صدور القرارات اللغوية في السنوات التالية لأول قرار. يظهر

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

هـذا النضـج التشـريعي أيضًـا لـدى عـدد مـن الـدول الـتي ظهـرت أولى قراراتهـا اللغويـة في سـنوات متأخـرة نسـبيًّا، مثـل: قطـر، الـتي صـدر أول قـرار لغـوي فيهـا عـام ١٩٦١م، والإمـارات في عـام ١٩٧١م؛ إذ نجـد لكليهمـا عـددًا مـن القـرارات اللغويـة يجعلهمـا ضمـن أكـثر الـدول اهتمامًـا بوضـع التشـريعات اللغويـة.

وتجـدر الإشـارة هنـا إلى أن الأسـبقية التاريخيـة ليسـت بالضـرورة إشـارة متصاحبـة مـع ارتفـاع عـدد القـرارات اللغويـة، كمـا هـو الحـال في السـودان، الـتي صـدر أول قـرار لغـوي فيهـا في عـام ١٩٢٥م، إلا أن قراراتهـا اللغويـة كانـت ضمـن الـدول الأقـل عـددًا، والمؤسسـات الـتي تديـر البـلاد، كمـا هـو الحـال في الصومـال والسـودان، وإلى حـالات البلـدان اللغويـة الاسـتثنائية كمـا هـو الحـال في جيبـوتي والاتحـاد القُمُـري؛ حيـث تتنافـس العربيـة مـع لغـات أخـرى قـد تعـدّ أكـثر حضـورًا وشـيوعًا، ويوضـح الشـكل (٣,١) توزيـع القـرارات في المنظومـة علـى الـدول العربيـة.

جدول (٣,١) توزيع عدد القرارات على الدول

الدولة	عدد القرارات	النسبة من مجموع القرارات
مصر	٢١٩	٪١٣
السعودية	١٦١	٪٩
قطر	١٤٧	٪٨
سوريا	١٢٠	٪٧
الأردن	١١٨	٪٧
الإمارات	١١٦	٪٧
المغرب	٩٨	٪٦
اليمن	٧٦	٪٤
الجزائر	٧٢	٪٤
لبنان	٧٢	٪٤
موريتانيا	٧٢	٪٤
العراق	٦٩	٪٤

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الدولة	عدد القرارات	النسبة من مجموع القرارات
فلسطين	٦١	٪٤
عمان	٦١	٪٤
ليبيا	٤٨	٪٣
الكويت	٤٨	٪٣
تونس	٤٢	٪٢
البحرين	٤١	٪٢
السودان	٣٧	٪٢
الصومال	٢٨	٪٢
جيبوتي	١٩	٪١
الاتحاد القمري	١٣	٪١
المجموع	١٧٣٨	٪١٠٠

الشكل (٣,١). توزيع القرارات في المنظومة على الدول العربية

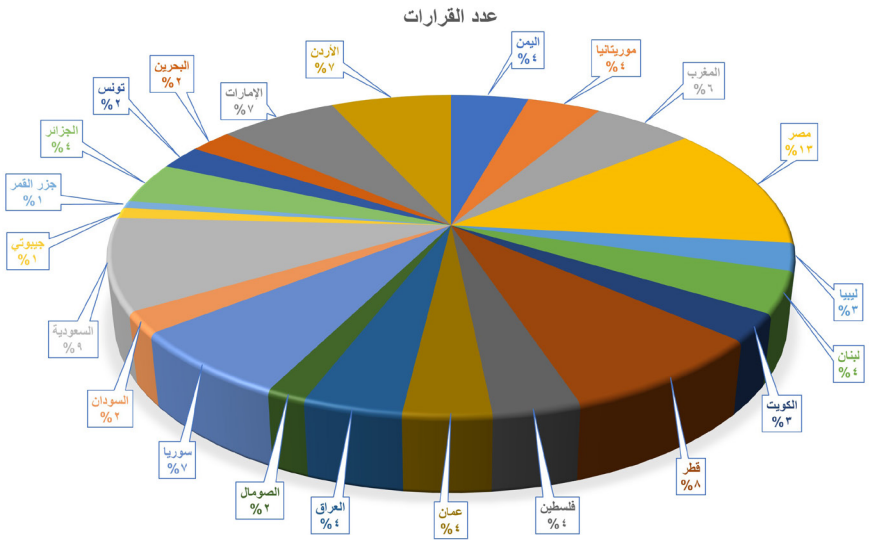

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٣,٢. مجالات القرارات اللغوية

صنفت القرارات اللغوية في المنظومة من قبل جامعي البيانات ومحلليها بحسب مجالاتها، وقد حصرت المجالات التي تنتمي إليها القرارات اللغوية في (١٣) مجالًا يوضحها الجدول (٣,٢) أدناه، ولأن بعض القرارات قد تكون لها صلة بعدد من المجالات؛ فقد أخذ بالمجال الأكثر أهمية. وفيما يلي استعراض مختصر لإحصائيات المنظومة المتعلقة بمجالات القرارات، والقسم الخامس من التقرير الحالي مخصص لاستعراض مجالات القرارات اللغوية وتحليلها بتوسُّع.

الجدول (٣,٢). توزيع قرارات المنظومة على المجالات

مجال القرار	عدد القرارات	مجال القرار	عدد القرارات
الاقتصاد	٣٠٧	الصحة	٦٥
البحوث والنشر	١٩	العمل	٦٠
التعليم	٤٧٢	القانون	٣٣١
الدبلوماسي	٤١	الرياضة	٢٥
السفر والسياحة	٢٥	الإدارة	١٦١
الثقافة	١٥٩	الإعلام	٥٦
الشؤون الدينية	١٧	-	-
المجموع			١٧٣٨

كان مجال التعليم أعلى المجالات من حيث عدد القرارات؛ إذ كانت قراراته (٤٧٢) قرارًا تمثل ما نسبته ٢٧٪ من القرارات، وتلاه مجال القانون بـ (٣٣١) قرارًا تمثل ما نسبته ١٩٪ من القرارات، ثم الاقتصاد بـ (٣٠٧) قرارات تمثل ما نسبته ١٨٪ من قرارات المنظومة، كما يوضح الجدول (٣,٢) أعلاه، والشكل (٣,٢) أدناه. وتلا هذه المجالات في تواتر القرارات مجالا الإدارة والثقافة بأعداد متقاربة: (١٦١ و١٥٩) على التوالي، في حين جاءت بقية المجالات على مسافة مما سبق من مجالات. وقد مثلت المجالات الخمسة الأعلى تواترًا في عدد القرارات ما نسبته ٨٢٪ من مجموع قرارات المنظومة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الشكل (٣,٢). نسبة تمثيل المجالات في المنظومة

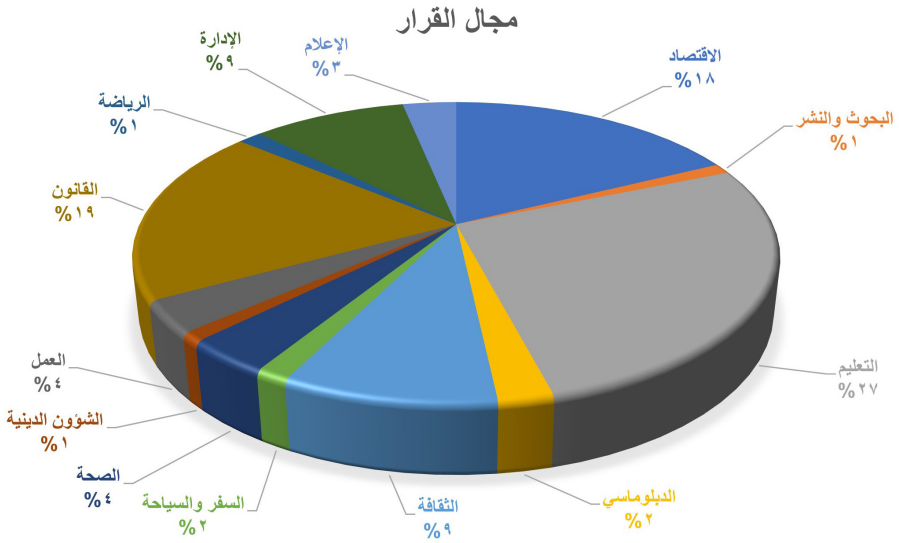

٣,٣. أنواع التخطيط اللغوي.

صنفت القرارات اللغوية التي رصدتها المنظومة بحسب أنواع التخطيط اللغوي الأربعة: (تخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط الاكتساب اللغوي، وتخطيط المتن اللغوي، وتخطيط المكانة اللغوية). وكما هو الحال في مجالات القرارات، فإن قرارات التخطيط قد تنتمي إلى أكثر من نوع من أنواع التخطيط اللغوي، وقد صنفت القرارات بحسب أكثر هذه الأنواع ارتباطًا بالقرار. وفيما يلي استعراض مختصر لإحصائيات المنظومة المتعلقة بأنواع التخطيط اللغوي، والقسم السادس من التقرير الحالي مخصص لاستعراض موسّع للقرارات بحسب أنواع التخطيط اللغوي.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الجدول (٣,٣). توزيع قرارات المنظومة على أنواع التخطيط اللغوي

أنواع التخطيط اللغوي	العدد
الوضع اللغوي	٩٥٣
الاكتساب اللغوي	٣٩٩
المكانة اللغوية	٢٣٩
المتن اللغوي	١٤٧
المجموع	١٧٣٨

وكما يوضح الجدول (٣,٣) أعلاه، فإن تخطيط الوضع اللغوي كان أكثر أنواع التخطيط تواترًا في المنظومة ممثلًا بـ (٩٥٣) قرارًا نسبتها من مجموع القرارات ٥٤٪، ويلي تخطيط الوضع اللغوي في تواتر القرارات تخطيط الاكتساب ممثلًا بـ (٣٩٩) قرارًا نسبتها ٢٤٪، ثم تخطيط المكانة اللغوية ممثلًا بـ (٢٣٩) قرارًا نسبتها ١٤٪، وأخيرًا تخطيط المتن اللغوي ممثلًا بـ (١٤٧) قرارًا نسبتها من مجموع القرارات في المنظومة ٨٪. ويوضح الشكل (٣,٣) أدناه نسب أنواع التخطيط اللغوي في المنظومة.

الشكل (٣,٣). نسبة تمثيل أنواع التخطيط اللغوي في المنظومة

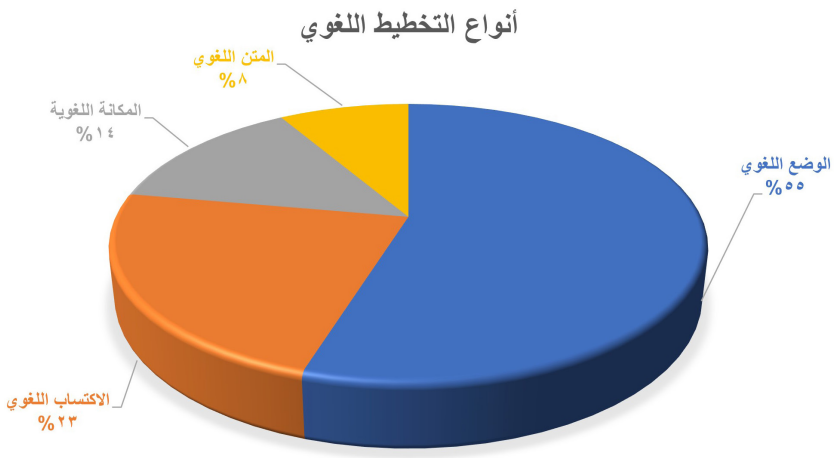

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٣,٤. أهداف التخطيط اللغوي.

صنفت القرارات اللغوية التي رصدتها المنظومة بحسب أهداف التخطيط اللغوي وأنشطته الأربعة عشر الموضحة في الجدول (٣,٤) أدناه، وإذا وجد قرار يرتبط بأكثر من هدف من أهداف التخطيط اللغوي فإنه يصنف بحسب أقرب الأهداف ارتباطًا بالقرار. وفيما يلي استعراض مختصر لإحصائيات المنظومة المتعلقة بأهداف التخطيط اللغوي وأنشطته، والقسم السادس من التقرير الحالي مخصص لاستعراض أهداف التخطيط اللغوي وتحليلها بتوسُّع.

الجدول (٣,٤). توزيع قرارات المنظومة على أهداف التخطيط اللغوي

أهداف القرارات	العدد	أهداف القرارات	العدد
استعمال اللغة	٣٧	التنقية اللغوية	١٨٨
الاتصال بين اللغات	٣٢٨	المكانة اللغوية	٣٩
الإصلاح اللغوي	٢٥	تقييس المصطلحات	١١
التبسيط الأسلوبي	٢٧	تمكين اللغة	٢٤٦
الترجمة	٣٢	حماية اللغة	٣٢
التعريب	١١	صيانة اللغة	٣٣٦
التقييس اللغوي	٢٨٤	نشر اللغة	١٤٢
المجموع			١٧٣٨

تظهر بيانات المنظومة – كما يوضح الجدول (٣,٤) – تباينًا في توزيع القرارات اللغوية على أهداف التخطيط اللغوي، وكان أكثر الأهداف تواترًا صيانة اللغة ممثلًا بـ (٣٣٦) قرارًا، ثم الاتصال بين اللغات ممثلًا بـ (٣٢٨) قرارًا، ويمثل كل من هذين الهدفين ما نسبته ١٩٪ من مجموع قرارات المنظومة، يليهما هدف التقييس اللغوي ممثلًا بـ (٢٨٤) قرارًا نسبتها من القرارات ١٦٪، ثم هدف تمكين اللغة ممثلًا بـ (٢٤٦) قرارًا نسبتها ١٤٪، ويلي هذين الهدفين بدرجة هدف التنقية

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

اللغويـة ممثلًا بـ (١٨٨) قـرارًا نسـبتها ١١٪، ثـم هـدف نشـر اللغـة ممثـلًا بـ (١٤٢) قـرارًا نسـبتها ٨٪، ثـم تتـوالى الأهـداف الأخـرى بأعـداد ونسـب أقـل. ويوضـح الشـكل (٣,٤) أدنـاه نسـب الأهـداف في قـرارات المنظومـة.

الشكل (٣,٤). نسبة تمثيل أهداف التخطيط اللغوي في المنظومة

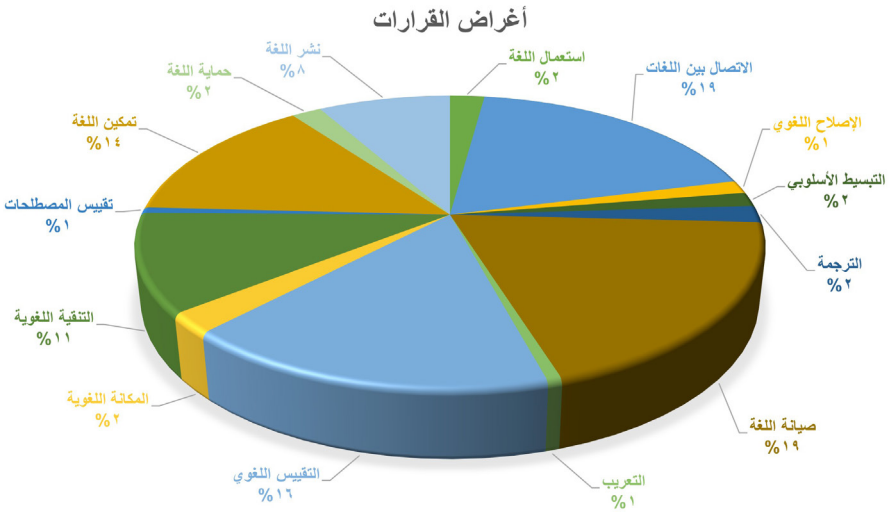

٣,٥. القـرارات المسـتقلة والعرضيـة في منظومـة بيانـات السياسـات اللغويـة للـدول العربيـة.

صنفـت القـرارات اللغويـة الـتي أدخلـت في منظومـة البيانـات مـن حيـث اسـتقلالها أو عرضيتهـا، وكمـا أشـرنا في القسـم الثـاني مـن هـذا التقريـر، فـإن القـرارات المسـتقلة هـي تلـك الـتي صـدرت أساسًـا لتنظيـم شـأن لغـوي، صَغُـر أم كَـبُر، في حـين أن القـرار العَـرَضي يتعلـق بأمـر أكـثر عموميـة وشـمولية مـن الجانـب اللغـوي، ويـأتي التشـريع اللغـوي عَرَضًـا. وتناقـش الفقـرات التاليـة توزيـع القـرارات المسـتقلة والعرضيـة في المنظومـة، وتسـتعرض أبـرز القضايـا الـتي تُعـنى بهـا القـرارات المسـتقلة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الشكل (٣,٥). توزيع القرارات المستقلة والعرضية في المنظومة

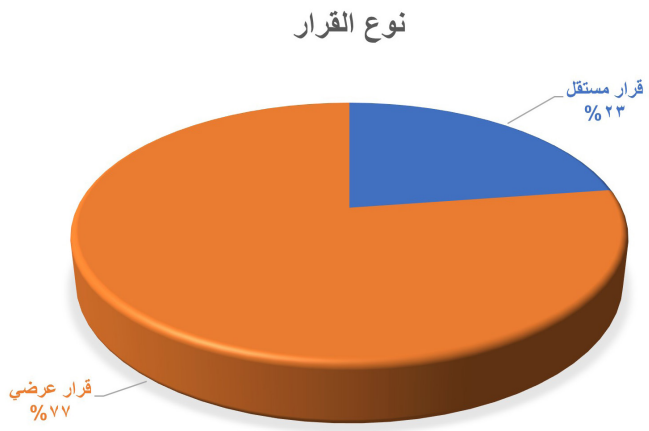

يبين تحليل بيانات القرارات اللغوية على مستوى المنظومة أن غالبية القرارات اللغوية كانت عرضية بنسبة ٧٧٪ من القرارات – كما يوضح الشكل (٣,٥) أعلاه – إلا أن النظر في بيانات الدول العربية منفردة وتحليل توزيع القرارات المستقلة والعرضية فيها يكشف لنا تفاصيل أكثر لا تظهر عند تحليل بيانات الدول مجتمعة؛ فعند تأمل الشكل (٣,٦) في الصفحات القادمة يتضح أن القرارات العرضية تتجاوز في كثير من الدول نسبة ٨٠٪ بكثير، فعلى سبيل المثال: ثمة (٧) دول تتجاوز نسبة القرارات العرضية فيها ٩٠٪ من القرارات، وهي: (الأردن، والبحرين، والسعودية، والكويت، واليمن، وقطر، وموريتانيا)، وثمة (٣) دول تتجاوز نسبة القرارات العرضية فيها ٨٠٪ من القرارات، وهي: (الإمارات، وعمان، ومصر). والنظر في الشكل (٣,٦) يكشف لنا أيضًا أن جُلّ القرارات المستقلة يتركز في عدد محدود من الدول التي تتجاوز نسبة القرارات المستقلة فيها العرضية، كما في العراق بنسبة ٧١٪، أو لبنان بنسبة ٥٧٪، أو المغرب بنسبة ٥٤٪، أو سوريا بنسبة ٥٣٪، وكلها دول لها تمثيل متوسط أو مرتفع من حيث عدد القرارات كما اتضح في الجدول (٣,١) أعلاه.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا لا نملك الحكم على أفضلية موازنة ما بين القرارات المستقلة والعرضية على غيرها، فالنظر إلى الأرقام وحده لا يكفي للوصول إلى تقييم كيفي عما إذا كان الأفضل أن تكون القرارات المستقلة مقاربة للعرضية أم لا. ورغم ذلك، فإن كون القرارات اللغوية في العديد من الدول ترجّح فيها كفة القرارات العرضية يدفع للتساؤل عما إذا كانت عملية التخطيط اللغوي وما يتبعها من عمليات تشريعية تأتي في الغالب عرضًا وتبعًا لعمليات تشريعية اقتصادية، أو تعليمية، أو غيرها. وفي المقابل، فإن القرارات المستقلة تعني أن الاهتمام المقصود بالشأن اللغوي – لأمر ما – كان الدافع الأول للبدء في العمليات والإجراءات الإدارية والقانونية، ليخلص الأمر إلى إصدار قرار لغوي مستقل. الأمر الآخر الذي يدعو لمزيد من الاهتمام بالقرارات اللغوية المستقلة هو عدم وجود سياسات لغوية شاملة في الدول العربية تكون منطلقًا للتخطيط اللغوي وما يتعلق به من عمليات تشريعية لاحقة.

والنظر في أفراد القرارات اللغوية المستقلة يظهر عددًا من أصناف القرارات التي تتكرر في الدول المختلفة؛ أول هذه الأصناف، هو: إنشاء المؤسسات التي تُعنى باللغة العربية كما هو الحال في قرار إنشاء مجمع لغوي في العراق عام ١٩٤٥م، وقرار إنشاء المجلس الاستشاري للغة العربية في الإمارات الصادر عام ٢٠١٢م، وقانون مجمع اللغة العربية الأردني الصادر عام ٢٠١٥م، وقرار إنشاء مركز أبوظبي للغة العربية عام ٢٠٢٠م، وقرار إنشاء مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية في السعودية عام ٢٠٢٠م، وقرار إنشاء مصلحة لتعليم اللغة العربية بفرنسا في الجزائر عام ٢٠٢٢م. وهذه القرارات وأمثالها من القرارات المستقلة – التي تُعنى بإنشاء المؤسسات المعنية بقضايا التخطيط اللغوي وخدمة اللغة وتنظيم شؤونها – تكشف اهتمامًا متجددًا بصنع مرجعيات مسؤولة ضمن مؤسسات الدول المختلفة عن قضايا اللغة العربية.

والصنف الثاني الذي يبرز في القرارات المستقلة، هو: إصدار (التشريعات، والأنظمة، واللوائح) التي تُعنى بحماية اللغة العربية وتنظيم شؤونها في المجالات المختلفة. يمثل هذا النمط من القرارات قانون اللغة العربية لسنة ١٩٥٢م في ليبيا، وقانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية الصادر عام ١٩٧٧م في العراق، وقانون تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر الصادر عام ١٩٩٠م، وقرار اعتماد

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مشروع قانون حماية اللغة العربية في فلسطين الصادر عام ٢٠١٤م، وقرار مشروع ترسيخ اللغة العربية ودعمها وتعميم استخدامها الصادر عام ٢٠١٨م في تونس، وقانون حماية اللغة العربية في قطر عام ٢٠١٩م، ومقترح قانون حماية اللغة العربية وتطويرها الصادر عام ٢٠٢٢م في المغرب وغيرها.

وأما الصنف الثالث الذي يبرز في القرارات المستقلة، فهو: قرارات إطلاق المنتجات الفكرية والمبادرات المتعلقة باللغة العربية. يمثل هذه القرارات قرار إصدار تقرير (العربية لغة حياة) في الإمارات الصادر عام ٢٠١٢م، وقرار تأسيس مهرجان ثقافي دولي للخط العربي في الجزائر الصادر عام ٢٠٠٨م، وقرار إطلاق جائزة محمد بن راشد للغة العربية في الإمارات الصادر عام ٢٠١٤م، وقرار إطلاق المشروع الوطني للقراءة في المغرب الصادر عام ٢٠٢٢م، وقرار النظام الأساس لمعجم الدوحة التاريخي للغة العربية في قطر الصادر عام ٢٠٢٣م.

وإضافةً إلى ما سبق، يكشف فحص القرارات المستقلة الصنف الرابع الذي يتمثل في تركيز المشرعين في عدد من الدول على إدارة الشؤون التعليمية وارتباطها باللغة العربية، ويتجسد هذا الاهتمام في أوجه مختلفة، مثل: تشريع اللغة العربية لغة للتعليم، كما في قرار لغات التعليم في الصومال الصادر عام ١٩٦٥م، أو جعل الكفاية اللغوية متطلبًا للنجاح في الاختبارات والتخرج من البرامج الأكاديمية كما في القرارات التالية: قرار نظام امتحان الكفاية في اللغة العربية في الأردن الصادر عام ٢٠١٦م، وقرار إلزام الطالب الجامعي إتقان اللغة العربية في كل التخصصات في العراق الصادر عام ٢٠٢٣م، والعديد من القرارات المستقلة المنظمة لامتحانات السلك التعليمي في المغرب. إضافةً إلى ذلك، تهتم بعض القرارات بشأن تعليم مواد اللغة العربية في التعليم العام والعالي كما في قرار إلزام الجامعات العراقية بتدريس مادة اللغة العربية الصادر عام ١٩٩١م، وقرار تفاصيل محتوى منهج مادة اللغة العربية وآدابها في لبنان الصادر عام ١٩٩٨م. وأخيرًا، تعالج بعض القرارات اللغوية المستقلة إنشاء معاهد تعليم اللغة العربية كما في قرار ترشيح معلمين لتلقين اللغة العربية لأبناء الجالية المغربية بأوروبا الغربية الصادر عام ٢٠٠١م، وقرار إنشاء معهد البعوث الإسلامية للطالبات الناطقات بغير اللغة العربية من البلاد الأجنبية في مصر الصادر عام ٢٠٠٣م، وقرار إنشاء مصلحة لتعليم اللغة العربية بفرنسا الذي أصدرته الجزائر عام ٢٠٢٢م.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

والصنف الخامس والأخير الذي يبرز في القرارات المستقلة، هو: تلك القرارات التي تعالج باقة من الشؤون الإدارية والقانونية وغيرها، ويتفاوت نطاق تركيزها بين قرارات ذات نطاق ضيق (كأنظمة ترخيص الإعلانات في مناطق البلديات، أو منع استخدام مصطلح معين، أو أسماء المحال التجارية)، وقرارات ذات نطاق أوسع (كالقرارات التي تنظم لغة التحاكم والمرافعات، والقرارات التي تقرر استخدام العربية في المكاتبات الإدارية، أو قوانين اللغات الرسمية في الدول).

الشكل (٣,٦). توزيع القرارات المستقلة والعرضية على الدول العربية

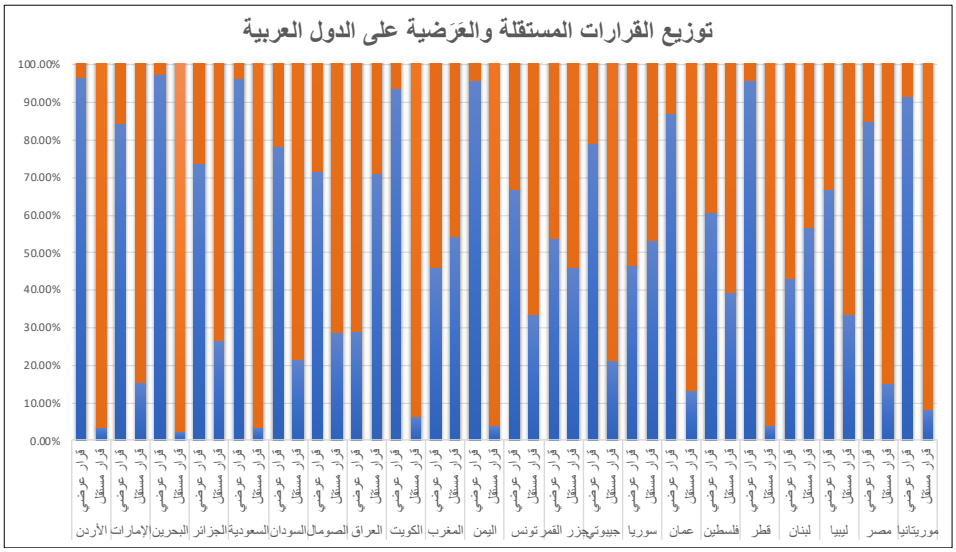

والصنفان الخامس والرابع هما الأكثر عددًا بين القرارات المستقلة، ولهما أهمية بالغة في تنظيم الشأن اللغوي في قطاعات التعليم والمجالات الأخرى التي ذكرت آنفًا، إلا أن كثيرًا منهما متكرر بحسب تكرر المناطق الإدارية أو البرامج التعليمية، وهذا التكرار مرتبط أيضًا بكون عدد منهما جزءًا من المتطلبات القانونية لمنح التصاريح والأذون المختلفة. ولما كان الأمر كذلك، فإن جزءًا كبيرًا من هذه القرارات يسهم في ضبط العمليات الإدارية، وضمان الالتزام بالقوانين المشرعة.

وفي مقابل الصنفين الخامس والرابع، فإن القرارات التي مرّ ذكرها في الأصناف الثلاثة الأولى تختلف في أنها قرارات ذات أثر متعدٍّ وواسع النطاق في عمليات

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

التخطيط اللغوي، فهي تؤسس مؤسسات تدير الشأن اللغوي وتضبط أموره، أو تطلق تشريعات عامة تحكم استخدام اللغة، وتسهم في حمايتها، أو تؤسس لمبادرات ثقافية ومنتجات معرفية لها أن تسهم في تعزيز مكانة اللغة العربية، ودعم الجهود العاملة في خدمتها. ولذلك، فإن الأصناف الثلاثة هذه – وإن قلّ عدد قراراتها – تختلف نوعيًّا عن بقية القرارات؛ لأنها تنتج عن دراسة للواقع، وقصد للتغيير فيه، وأثرها متضاعف بحسب نجاح المؤسسات التي تنطلق منها، والمبادرات التي تخرج من خلالها.

٣,٦. الجهات المصدرة للقرارات في منظومة بيانات السياسات اللغوية للدول العربية.

يظهر تحليل الجهات المصدرة للقرارات اللغوية في الدول العربية تباينًا متوقعًا في آليات إصدار القرارات وإدارة الشأن اللغوي، كما يبين تحليل الجهات المصدرة السياقات التاريخية والتنظيمية المختلفة التي تختص بها كل دولة من الدول العربية. وفيما يلي استعراض لبعض الظواهر التي ظهرت أثناء تحليل جهات إصدار القرارات اللغوية.

إن أول ما يلحظ – فيما يخص جهات إصدار القرارات في الدول العربية – هو وجود الوزارات مصدرًا للقرارات اللغوية في جميع الدول العربية، وهذا لا يستغرب؛ حيث توكل إلى الوزارات في الدول إدارة نطاقات واسعة من المسؤوليات والمهام في شؤون قطاعات (الصحة، والاقتصاد، والإعلام وغيرها من المجالات)، والمكون اللغوي حاضر في هذه المسؤوليات والمهام بصورة أو بأخرى، وتصدر هذه القرارات اللغوية في الدول من الوزارات بصورة مستقلة أو من مجالس الوزراء في الدول، وحصة الوزارات والمجالس الوزارية من إصدار القرارات اللغوية حصة مؤثرة، فعلى سبيل المثال، فإن نسبة قرارات الوزارات في قرارات لبنان ٨٥٪، وفي الكويت ٦٢٪، وفي فلسطين ٦٢٪، وفي مصر ٤٩٪، وفي السعودية ٤٩٪، وفي قطر ٤٣٪.

وإضافةً إلى القرارات الوزارية، فإن كثيرًا من قرارات المنظومة تصدر من أعلى السلطات في الدول العربية على اختلاف أنظمة الحكم فيها (كالدواوين الملكية والأميرية، ورئاسة الجمهوريات أو من ينوب عنها). والقرارات الصادرة عن هذه السلطات حاضرة في كل الدول العربية ما عدا خمس دول، وحصص هذه القرارات من الدول التي تصدر فيها قرارات لغوية من سلطات عليا مؤثرة أيضًا، فعلى

سـبيل المثـال، فـإن نسـبة هـذه القـرارات مـن قـرارات عمـان ٥٧٪، ومـن قـرارات قطـر ٥٤٪، ومـن قـرارات تونـس ٤٨٪، ومـن قـرارات البحريـن ٣٩٪. وإذا نظرنـا إلى المنظومـة عامّـةً، فـإن القـرارات الصـادرة عـن هـذه المصـادر تمثـل ٢٢٪ مـن مجمـوع القـرارات، وهـذا الأمـر يعكـس اهتمـام أعلـى السـلطات التشـريعية في الـدول العربيـة (الملـوك، والأمـراء، والرؤسـاء) بـإدارة الشـؤون اللغويـة وإيمانهـا بأهميـة اللغـة لهويـة البـلاد وتكويـن ثقافتهـا. ومـما يتعلـق بالقـرارات الصـادرة عـن أعلـى السـلطات التشـريعية مـا نجـده في بعـض البلـدان مـن قـرارات لغويـة قليلـة تعكـس سـياقها التاريـخي والسـياسي؛ حيـث كانـت في مراحـل الاسـتعمار الأجنـبي، ويؤكـد صدورهـا مـن تلـك السـلطات أهميـة عامـل اللغـة في سـيادة الـدول العربيـة وتاريـخ اسـتقلالها.

وإضافـةً إلى مـا سـبق، فـإن تأمـل جهـات إصـدار القـرارات يكشـف دور المؤسسـات العلميـة والثقافيـة في صياغـة القـرارات اللغويـة وإصدارهـا؛ ففـي سـوريا – علـى سـبيل المثـال – نجـد مجمـع اللغـة العربيـة وعـددًا مـن المؤسسـات مسـؤولًا عـن إصـدار القـرارات اللغويـة، والأمـر كذلـك في (ليبيـا، والسـودان، والعـراق، وعـدد مـن الـدول)، إلا أن حصـة القـرارات الصـادرة عـن تلـك المؤسسـات ليسـت بحجـم الحصـص الـتي أشـرنا إليهـا أعـلاه لمؤسسـات الـدول المختلفـة.

والتنـوع الـذي يكشـفه فحـص الجهـات المصـدرة للقـرارات يعـني أن القـرارات الـتي تتعلـق باللغـة تصـدر عـن العديـد مـن الجهـات والمسـتويات في كل دولـة مـن الـدول، ممـا يشـير إلى أن كثـيرًا مـن تلـك القـرارات اللغويـة تصـدر عـن جهـات ليسـت مختصـة بالتخطيـط اللغـوي، وهـذا يضـع علـى عاتـق المشـتغلين بالتخطيـط اللغـوي واجـب التوعيـة بأسسـه، والطـرق المثلـى لتفعيـل أنشـطته؛ حـتى تنعكـس تلـك القـرارات علـى أرض الواقـع بفعاليـة، وتحقـق أهدافهـا المرجـوّة.

* خاتمة.

قـدم القسـم الثالـث وصفًـا عامًّـا لمنظومـة بيانـات السياسـات اللغويـة للـدول العربيـة يوضـح عـدد القـرارات الـتي شـملتها المنظومـة، ونسـبة القـرارات الصـادرة عـن الـدول العربيـة بالنسـبة إلى المنظومـة، وقـدم أيضًـا وصفًـا مختصـرًا لمجـالات القـرارات، وأنـواع التخطيـط اللغـوي المرتبطـة بهـا وأهدافهـا، ثـم قـدم هـذا القسـم نقاشًـا للقـرارات المسـتقلة والعرضيـة، وتحليـلًا للجهـات المصـدرة للقـرارات. وبعـد

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

هـذا التوصيـف العـام للمنظومـة، واسـتعراض المجـالات الـتي اهتمـت بهـا القـرارات اللغويـة، وأبـرز الجهـات المؤثـرة في إصدارهـا، ويلـي هـذا القسـم تحليـل مفصـل للخـط الزمـني للقـرارات (في القسـم الرابـع)، وتحليـل مفصـل لمجـالات القـرارات اللغويـة (في القسـم الخامـس)، وتحليـل مفصـل لأنـواع التخطيـط اللغـوي وأهدافـه (في القسـم السـادس).

القسم الرابع
تاريخ السياسات اللغوية

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

القسم الرابع: تاريخ السياسات اللغوية

يقدم القسم الحالي نظرة تاريخية عن تطور السياسات اللغوية التي رصدتها منظومة بيانات السياسات اللغوية للدول العربية، والظواهر البارزة عند النظر إلى هذه السياسات من منظور زمني، ويجدر التنبيه هنا إلى أن منظومة بيانات السياسات اللغوية للدول العربية رصدت أصالة القرارات اللغوية الصادرة في النطاق الزمني بين عامي ١٩٩٠م و٢٠٢٢م، إلا أن جامعي البيانات والباحثين بذلوا قصارى جهدهم في تضمين ما أمكن الوصول إليه من قرارات وسياسات لغوية تقع خارج هذا النطاق الزمني؛ وكانت نتيجة ذلك: رصد قرارات لغوية من عام ١٩٠٠م إلى عام ٢٠٢٤م. ومن أجل خدمة هدف هذا القسم في استعراض القرارات اللغوية من منظور زمني؛ فقد اخترنا أن نقسم الحقب الزمنية التي تغطيها القرارات اللغوية في المنظومة إلى (٥) حقب تغطي كل واحدة منها (٢٥) سنة من عام ١٩٠٠م حتى عام ٢٠٢٤م؛ لما يتيحه النظر إلى هذه الحقب الزمنية من شمولية وتنوع يمكناننا من رصد أنماط القرارات مقارنة بالنظر إلى آحاد السنوات التي غطتها قرارات المنظومة، والقرارات التي صدرت فيها.

يبين الخط الزمني لصدور القرارات اللغوية تزايدًا تصاعديًّا مطردًا في أعداد القرارات التي صدرت في الحقب الزمنية المتتالية، وكما يبين الشكل رقم (٤,١) والجدول (٤,١) أدناه، فإن المدة الزمنية الأولى من ١٩٠٠م – ١٩٢٥م قد شملت (٩) قرارات لغوية، في حين كانت المدة الزمنية الأخيرة من عام ٢٠٠١م – ٢٠٢٤م الأكثر من حيث عدد القرارات؛ إذ شملت (١١٥٥) قرارًا لغويًّا تمثل ما نسبته ٦٦٪ من قرارات المنظومة. وهذا التزايد الملحوظ في عدد القرارات اللغوية بمرور السنوات يمكن تفسيره من خلال عدد من العوامل؛ أولها: أن الحقبتين الأوليتين كانتا شاهدتين على تأسيس واستقلال العديد من الدول العربية وانتقالها إلى مرحلة الدولة الحديثة، بما تتطلبه هذه المرحلة من وضع الأسس القانونية والتشريعية التي تنطلق منها وتحدد ملامحها، في حين أن المراحل التالية كانت مراحل نضج تشريعي ومؤسسي في العديد من تلك الدول؛ مما يفسر تزايد قرارات الدول، وتنوع مجالاتها في مرحلة نمو هذه الدول الحديثة، الذي شهدته الحقبتين الثالثة والرابعة من القرن العشرين؛ حيث صاحب هذه المرحلة تطور في (الأنظمة، والتشريعات، واللوائح) التي تعالج شؤون الحياة المختلفة، من: (تعليم، واقتصاد،

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وقانـون وغيرهـا)، وصاحـب هـذا التطـور التشـريعي تطـور في توثيـق الأنظمـة والقـرارات في المؤسسـات الرسـمية في الـدول العربيـة. والعامـل الثـاني الـذي يفسـر هـذا التزايـد الملحـوظ في أعـداد القـرارات، هـو: التغـيرات الـتي شـهدها العالـم مـن اتصـال الثقافـات والقـوى الاقتصاديـة والسياسـية ببعضهـا علـى مسـتوى لـم يكـن معاشًـا في الحقـب الأولى مـن مُـدد القـرارات المرصـودة في المنظومـة، ممـا جعـل الـدول العربيـة أكـثر اهتمامًـا بإدارة شـؤونها اللغويـة، وحمايـة مصالحهـا الثقافيـة والسـيادية في هـذا العالـم الجديـد المنفتـح علـى بعضـه. وأخـيرًا، فـإن عامـل زيـادة الوعـي بأهميـة إدارة الشـأن اللغـوي في مجـالات الحيـاة المختلفـة وانخـراط المشـرعين وصانعـي القـرار بعمليـات التخطيـط اللغويـة لـه أثـره في زيـادة القـرارات اللغويـة المرصـودة في الحقبتين الأخيرتـين مـن عـام ١٩٧٥م إلى عـام ٢٠٢٤م، الـتي تمثـل مـا نسـبته ٨٩٪ مـن كل قـرارات المنظومـة. وفيمـا يلـي اسـتعراض مختصـر لهـذه الحقـب الخمـس، ومجـالات القـرارات الـتي صـدرت فيهـا، مـع التمثيـل علـى شيء مـن هـذه القـرارات، وسـيترك الاسـتعراض المفصّـل لمجـالات القـرارات اللغويـة في القسـم الخامـس المخصـص لذلـك.

الشكل (٤,١). أعداد القرارات اللغوية بحسب الحقب الزمنية

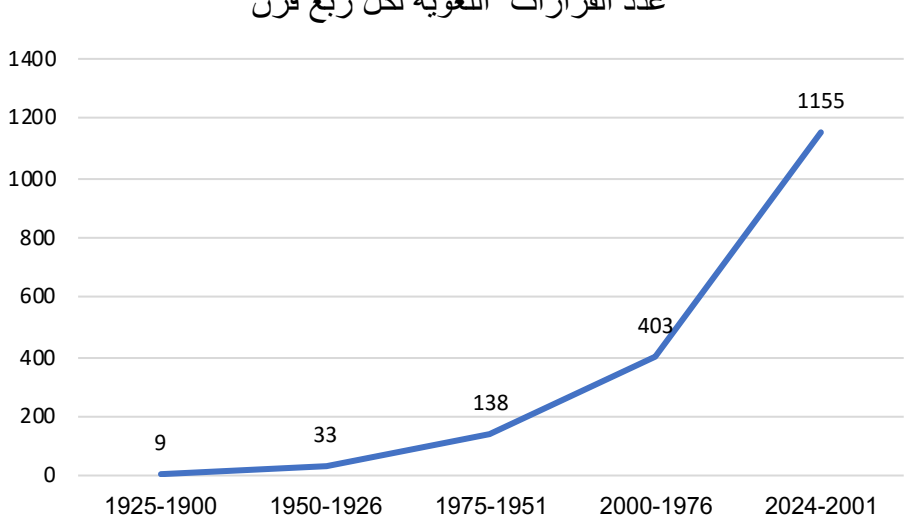

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الجدول (٤,١). أعداد القرارات اللغوية ونسبها بحسب الحقب الزمنية

الحقبة الزمنية	عدد القرارات	نسبة القرارات
١٩٠٠–١٩٢٥	٩	٪١
١٩٢٦–١٩٥٠	٣٣	٪٢
١٩٥١–١٩٧٥	١٣٨	٪٨
١٩٧٦–٢٠٠٠	٤٠٣	٪٢٣
٢٠٠١–٢٠٢٤	١١٥٥	٪٦٦
المجموع	١٧٣٨	٪١٠٠

٤,١. المدة الزمنية الأولى (١٩٠٠م–١٩٢٥م)

رصدت المنظومة في هذه الحقبة (٩) قرارات لغوية صدرت في: (مصر، والعراق، والمغرب، ولبنان، والأردن، والسودان)، وقد اشتغلت هذه القرارات بتحديد الوضع الدستوري للغة العربية كما في قرار المغرب الصادر عام ١٩٠٨م، وقرار العراق الصادر عام ١٩٢١م، وقرار مصر الصادر عام ١٩٢٣م، وحددت أيضًا موقع العربية من التعليم كما في قراري مصر عام ١٩٠٠م، وأمور أخرى متعلقة بالاقتصاد كقرار لبنان عام ١٩٢١م المنظم لبيانات الجمارك، وقرار السودان عام ١٩٢٥م المنظم لتسجيل الأراضي.

٤,٢. المدة الزمنية الثانية (١٩٢٦م–١٩٥٠م)

رصدت المنظومة في هذه الحقبة (٣٣) قرارًا لغويًّا تمثل ما نسبته ٢٪ من قرارات المنظومة، وقد كان أكثر هذه القرارات في مجال القانون ممثلًا بـ (١٢) قرارًا، ثم مجال التعليم ممثلًا بـ (٨) قرارات، ثم مجالي الاقتصاد والثقافة ممثلين بـ (٤) قرارات لكل منهما، والجدول (٤,٢) أدناه يوضح توزيع المجالات في قرارات هذه الحقبة. أما قرارات القانون فيمكن التمثيل لها بقرار السعودية الصادر عام ١٩٣١م لنظام المحكمة التجارية، ودستور لبنان الصادر عام ١٩٤٣م الذي يقرر أن العربية هي وحدها لغة البلاد الرسمية، وقرار مصر الصادر عام ١٩٤٦م بشأن حمل كلام واقف الوقف على المعنى المراد، وإن لم يوافق القواعد اللغوية، ويمكن التمثيل لقرارات التعليم بقرار الأردن عام ١٩٣٩م المنظم للغة الاختبار للمرحلة الثانوية، وأما قرارات الاقتصاد فيمكن التمثيل لها بقرار مصر عام ١٩٣٩م المتعلق

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

بتسـجيل العلامـات التجاريـة باللغـة العربيـة، وقـرار لبنـان عـام ١٩٤٧م بشـأن نظـام العمـل لمختـبر تصنيـف الحريـر. ويوضـح الجـدول (٤,٢) أدنـاه توزيـع المجـالات في قـرارات هـذه الحقبـة، ونلحـظ في توزيـع القـرارات علـى هـذه المجـالات أن مجـالي القانـون والتعليـم كانـا الأهـم في قـرارات هـذه المـدة، ونلحـظ أيضًـا تـوزع القـرارات علـى (٧) مجـالات مـن أصـل (١٣) مجـالًا.

الجدول (٤,٢) توزيع القرارات في المدة الزمنية الثانية (١٩٢٦–١٩٥٠)

المجال	عدد القرارات
القانون	١٢
التعليم	٨
الاقتصاد	٤
الثقافة	٤
الإدارة	٣
الرياضة	١
العمل	١
المجموع	٣٣

٤,٣. المدة الزمنية الثالثة (١٩٥١م–١٩٧٥م)

رصـدت المنظومـة في هـذه الحقبـة (١٣٨) قـرارًا لغويًّـا تمثـل مـا نسـبته ٨٪ مـن قـرارات المنظومـة، وقـد كانـت أغلـب القـرارات الصـادرة في هـذه المـدة ممـا لهـا علاقـة بمجـال القانـون ممثلـةً بـ (٥١) قـرارًا، ثـم مجـال التعليـم ممثلـةً بـ (٣٤) قـرارًا، ثـم الاقتصـاد ممثلـةً بـ (١٧) قـرارًا. وقـد تنوعـت القـرارات المتعلقـة بمجـال القانـون في هـذه المـدة؛ فعالـج بعضهـا أمـورًا رئيسـة في أنظمـة الـدول العربيـة، كمـا في إقـرار اللغـة العربيـة اللغـة الرسـمية في دسـتور ليبيـا الصـادر عـام ١٩٥١م، ودسـتور سـوريا الصـادر عـام ١٩٥٣م، ونظـام الجنسـية السـعودية الصـادر عـام ١٩٥٤م، وقانـون الجنسـية الكويـتي الصـادر عـام ١٩٥٩م وغيرهـا، وعالـج عـدد منهـا أيضًـا أمـورًا تفصيليـة في قوانـين البـلاد وأنظمتهـا القضائيـة كمـا في قـرار تحديـد العربيـة لغـة للتحاكـم الصـادر في قطـر عـام ١٩٦٢م، وقـرار اسـتعمال العربيـة لـدى محاكـم الدولـة الصـادر

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

في المغـرب عـام ١٩٦٥م. أمـا مجـال التعليـم، فقـد جـاءت فيـه قـرارات تنظـم تعليـم اللغـات الأجنبيـة كمـا في قـرار مصـر الصـادر عـام ١٩٦٤م، وتحـدد لغـة التعليـم للتعليـم العـالي كمـا في قـرار الكويـت عـام ١٩٦٦م، وقـرار الأردن لعـام ١٩٧٢م، وقـرارات تؤكـد العنايـة بسـلامة اللغـة العربيـة كمـا في قـرارات العـراق عـام ١٩٦٧م، وقـرارات تعمـل علـى تعزيـز مكانـة اللغـة العربيـة في التعليـم العـام كمـا في قـرار قطـر عـام ١٩٧٠م. ويوضـح الجـدول (٤,٣) أدنـاه توزيـع المجـالات في قـرارات هـذه الحقبـة، ونلحـظ هنـا أن مجـالات القانـون والتعليـم تأخـذ نصيـب الأسـد مـن قـرارات هـذه المـدة الزمنيـة، ونلحـظ أيضًـا توسّـع تغطيـة القـرارات لتشـمل (١٢) مجـالًا مـن مجـالات القـرارات اللغويـة الـتي رصدتهـا المنظومـة، ممـا يشـير إلى توسّـع نطـاق الاهتمـام بإدارة الشـؤون اللغويـة للـدول العربيـة إلى مجـالات أكـثر مقارنـة بالسـنوات الـتي سـبقت هـذه المـدة.

الجدول (٤,٣) توزيع القرارات في المدة الزمنية الثالثة (١٩٥١–١٩٧٥)

المجال	عدد القرارات	المجال	عدد القرارات
القانون	٥١	السفر والسياحة	٣
التعليم	٣٤	العمل	٣
الاقتصاد	١٧	الإعلام	٢
الإدارة	١٠	الشؤون الدينية	٢
الثقافة	٩	البحوث والنشر	١
الصحة	٥	الدبلوماسي	١
المجموع			١٣٨

٤,٤. المدة الزمنية الرابعة (١٩٧٦م–٢٠٠٠م)

رصـدت المنظومـة في هـذه الحقبـة (٤٠٣) قـرارًا لغويًّـا تمثـل مـا نسـبته ٢٣٪ مـن قـرارات المنظومـة، بزيـادة تقـارب ثلاثـة أضعـاف عـدد القـرارات في المـدة الزمنيـة الثالثـة، وقـد كان أكـثر المجـالات حضـورًا في قـرارات هـذه المـدة: مجـال التعليـم ممثـلًا بـ (١١٧) قـرارًا، ثـم مجـال القانـون ممثـلًا بـ (٨٤) قـرارًا، ثـم مجـال الاقتصـاد ممثـلًا بـ (٦١) قـرارًا. وقـد اشـتغلت قـرارات التعليـم في هـذه المـدة بتحديـد لغـة التعليـم كمـا في قـرار الأردن الصـادر عـام ١٩٧٦م، والصومـال الصـادر العـام نفسـه، واشـتغلت

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

أيضًا بقرارات تعليم اللغة العربية كما في قرار سوريا الصادر عام ١٩٨٣م، وتعليم طلاب المبتعثين كما في قرار قطر الصادر عام ١٩٧٦م، وإنشاء المؤسسات التعليمية التي تُعنى بالعربية كما في قرار مصر (بإنشاء كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر الشريف فرع المنصورة) الصادر العام نفسه، وقرار العراق الصادر عام ١٩٧٩م، وقرار موريتانيا الصادر عام ١٩٨٩م المعني بفتح معهد إسلامي يعلم اللغة العربية وعلوم الدين، وتعزيز الاهتمام بالعربية كما في قرار الصومال الصادر عام ١٩٧٨م، وقرار العراق الصادر عام ١٩٨٨م وغيرها من القرارات. أما مجال القانون فقد تنوعت قراراته أيضًا؛ فجاء منها ما يحدد اللغة الرسمية للدولة، كما في قرار السودان عام ١٩٩٨م الذي حدد اللغات في الدستور، وقرار الصومال الصادر عام ٢٠٠٠م الذي حدد اللغات الرسمية في الجمهورية الصومالية، وقرار جيبوتي للعام نفسه الذي حدد اللغات الرسمية والمحلية، وجاء منها ما يحدد لغة التحاكم كما في قرار فلسطين في العام نفسه، والتشريع اللغوي ضمن أنظمة المحاماة والمهن المتعلقة بالقضاء كما في قرار الجزائر عام ١٩٩٥م المنظم لمهنة المحاماة، وقرار اليمن الصادر عام ١٩٩٤م الذي يحدد توفير المترجمين إلى العربية في نظام الاستعانة بالخبراء في المحاكم، وغيرها من القرارات. ويوضح الجدول (٤,٤) أدناه توزيع المجالات في قرارات هذه الحقبة، ويظهر فيه زيادة عدد القرارات إجمالًا مقارنة بالمدد التي سبقت هذه المدة، ويظهر في الجدول أيضًا التمثيل لمجالات القرارات اللغوية بطريقة شاملة وأكثر تنوعًا مما سبق، واهتمام أكبر بمجالي الاقتصاد والثقافة.

الجدول (٤,٤) توزيع القرارات في المدة الزمنية الرابعة (١٩٧٦م–٢٠٠٠م)

المجال	عدد القرارات
التعليم	١١٧
القانون	٨٤
الاقتصاد	٦١
الثقافة	٤٧
الإدارة	٢٤
الإعلام	١٧

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المجال	عدد القرارات
الصحة	١٤
العمل	١٣
الدبلوماسي	١٠
السفر والسياحة	٦
الشؤون الدينية	٤
البحوث والنشر	٣
الرياضة	٣
المجموع	٤٠٣

٤,٥. المدة الزمنية الخامسة (٢٠٠١م-٢٠٢٤م)

رصدت المنظومة في المدة الأخيرة من مدد رصد القرارات (١١٥٥) قرارًا لغويًّا تمثل ما نسبته ٦٦٪ من قرارات المنظومة، بزيادة تقارب هي الأخرى ثلاثة أضعاف القرارات التي رصدت في المدة الزمنية الرابعة، وقد كان أكثر المجالات حضورًا في هذه المدة: مجال التعليم ممثلًا بـ (٣١١) قرارًا، ثم الاقتصاد ممثلًا بـ (٢٢٤) قرارًا، ثم القانون ممثلًا بـ (١٧٩) قرارًا. ولكثرة القرارات في هذه المدة وشمولها لكل المجالات؛ فإننا نرجئ استعراضها إلى القسم الخامس من هذا التقرير المخصص لمناقشة أنماط القرارات في كل مجال من هذه المجالات، ويوضح الجدول (٤,٥) أدناه توزيع القرارات من هذه المدة الزمنية على المجالات؛ حيث نلحظ فيه شمول القرارات للمجالات كلها، وأن مجال الاقتصاد قد تجاوز مجالي القانون والإدارة في عدد قراراته، الأمر الذي قد يكون انعكاسًا لطبيعة التبادل الاقتصادي العالمي، وارتباطه بالتنوع اللغوي والاتصال بين اللغات.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

جدول (٤,٥) توزيع القرارات في المدة الزمنية الخامسة (٢٠٠١م-٢٠٢٤م)

المجال	عدد القرارات	المجال	عدد القرارات
التعليم	٣١١	العمل	٤٣
الاقتصاد	٢٢٤	الإعلام	٣٧
القانون	١٧٩	الدبلوماسي	٣٠
الإدارة	١٢٣	الرياضة	٢١
الثقافة	٩٩	السفر والسياحة	١٦
الصحة	٤٦	البحوث والنشر	١٥
الشؤون الدينية	١١		
المجموع		١١٥٥	

* خاتمة

استعرضنا في القسم الرابع من هذا التقرير التطور التاريخي لأعداد القرارات التي رصدتها منظومة بيانات السياسات اللغوية؛ حيث قسمت السنوات التي صدرت فيها القرارات من ١٩٠٠م إلى ٢٠٢٤م إلى خمس مدد زمنية من (٢٥) سنة، ثم استعرضنا أعداد القرارات لكل المدة، والمجالات التي مثلتها قرارات المدة. وقد كشف هذا الاستعراض التاريخي لقرارات المنظومة الزيادة الكبيرة في أعداد القرارات على توالي السنوات، وخاصّةً في السنوات الخمسين الأخيرة، وكشف أيضًا أهمية مجالات (القانون، والتعليم، والاقتصاد، والإدارة، والثقافة)؛ حيث كانت الأكثر حضورًا في أغلب المدد الزمنية، على تنوع ترتيب هذه المجالات وأولويتها في المدد المختلفة. وبعد هذا الاستعراض التاريخي لتطور القرارات، يناقش القسم الخامس بالتفصيل مجالات القرارات، وأبرز القضايا التي عالجتها، وأما القسم السادس فيناقش توزيع هذه القرارات على أنواع التخطيط وأنشطته.

القسم الخامس
مجالات السياسات اللغوية

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

القسم الخامس: مجالات السياسات اللغوية

يقدم القسم الحالي استعراضًا وتحليلًا للمجالات التي عالجتها القرارات اللغوية التي رصدتها المنظومة، ويبدأ القسم بتوصيف عام لتوزيع القرارات على المجالات، ثم يقدم نقاشًا تفصيليًّا لهذه المجالات يستعرض فيه أنماط القرارات التي تشيع في هذا المجال، وإسهامات الدول العربية فيها، مركزين على أهم المجالات في المنظومة.

٥,١. توزيع القرارات اللغوية على المجالات.

توزعت القرارات اللغوية – كما أوضح القسم الثالث من هذا التقرير – على (١٣) مجالًا، وقد كان النصيب الأكبر من قرارات المنظومة متركزًا في خمسة مجالات، وهي: (التعليم، والقانون، والاقتصاد، والإدارة، والثقافة)؛ حيث كان نصيبها مجتمعًا ٨٢٪ من القرارات. وكما يوضح الجدول (٥,١) والشكل (٥,١) أدناه، فقد كان نصيب المجالات الأخرى متفاوتًا بين ٤٪ و١٪، وقد كان نصيب مجال التعليم الأكبر من بين المجالات الخمسة الأكثر تواترًا في قرارات المنظومة؛ حيث بلغت قراراته (٤٧٢) قرارًا بنسبة ٢٧٪ من مجموع قرارات المنظومة.

الجدول (٥,١). توزيع قرارات المنظومة على المجالات.

المجال	عدد القرارات	النسبة
التعليم	٤٧٢	٢٧٪
القانون	٣٣١	١٩٪
الاقتصاد	٣٠٧	١٨٪
الإدارة	١٦١	٩٪
الثقافة	١٥٩	٩٪
الصحة	٦٥	٤٪
العمل	٦٠	٣٪
الإعلام	٥٦	٣٪
الدبلوماسي	٤١	٢٪
الرياضة	٢٥	١٪
السفر والسياحة	٢٥	١٪

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

البحوث والنشر	١٩	٪١
الشؤون الدينية	١٧	٪١
المجموع	١٧٣٨	٪١٠٠

الشكل (٥,١). توزيع قرارات المنظومة على المجالات.

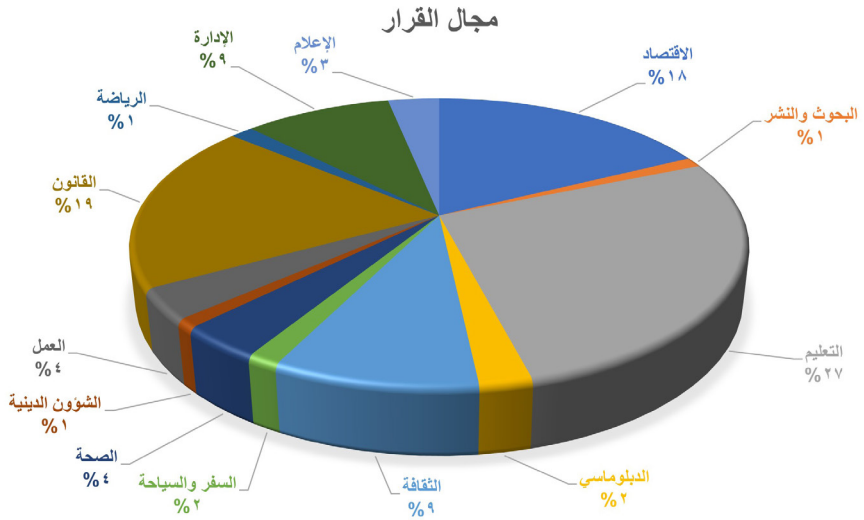

٥,٢. القرارات اللغوية المتعلقة بالتعليم.

أخذت إدارة الشأن اللغوي في مجال التعليم نصيب الأسد من قرارات المنظومة؛ حيث رصدت (٤٧٢) قرارًا مثلت ٢٧٪ من مجموع القرارات، وقد تنوعت هذه القرارات في أهدافها تنوعًا كبيرًا. وفيما يلي استعراض لبعض الأنماط التي يكشفها تفحص قرارات التعليم في المنظومة وأمثلة لها.

جاءت كثير من القرارات الخاصة بمجال التعليم لتنظم إدارة المؤسسات التعليمية، فوضعت لوائح الجامعات والمؤسسات التعليمية، وتضمنت عناصر متعددة لها ارتباط وثيق باللغة، كما في نظام مجلس التعليم العالي والجامعات الصادر في السعودية عام ١٩٩٣م، وقانون تنظيم الجامعات السوري الصادر عام ٢٠٠٦م، ونظام الجامعات السعودي الصادر عام ٢٠١٩م، وكان للغة أيضًا حضور

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

في قـرارات القواعـد التنظيميـة للمـدارس الأجنبيـة، كالقواعـد التنظيميـة لمجالـس إدارات المدارس الأجنبية المعدلة الصادرة في السعودية عام ٢٠٠٦م، وقرارات إنشاء المدارس العربية في الخارج كقرار المغرب عام ٢٠١٤م، ووضعت قرارات أيضًا تحدد اشتراطات الوثائق الأكاديمية واللغة المستخدمة فيها، وقرارات تحدد آليات حفظ السجلات والوثائق الخاصة بالمؤسسات باللغة العربية.

وإضافةً إلى ذلك، اشتغل عدد من القرارات اللغوية في تحديد لغة التعليم، وتنوعت تلك القرارات في نطاق تغطيتها؛ فجاء بعضها مخصصًا لمؤسسة تعليمية بعينها، وجاءت قرارات ذات نطاق إشرافي أوسع. وكانت القرارات التعليمية في هذا السياق موجهة لتنظيم لغة التعليم المعتمدة في المدارس في برامج التعليم العام كما في قرار السودان عام ٢٠٠١م، وتنظيم لغة التعليم في مؤسسات التعليم العالي من كليات وجامعات كما في قرار مصر عام ١٩٧٢م، وقرار اليمن عام ١٩٩٥م، وقرارين لقطر عام ٢٠٢٢م، وجاء بعضها مخصصًا كما في القرارات التي وجهت بأن تكون لغة المناقشات العلمية للرسائل والأطروحات العلمية بالعربية، كما في قرار مصر عام ١٩٨٤م، وقرار السودان عام ٢٠١٨م، وقرار سوريا عام ٢٠١٩م.

واهتمت الجهات المشرعة أيضًا بالكفاية اللغوية للمتعلمين؛ حيث صدرت قرارات كثيرة تنظم أمورًا تتعلق بالكفاية اللغوية وتضع اشتراطاتها، كما في القرارات المختصة بشروط إتقان اللغة العربية، مثل: قرار مصر الصادر عام ٢٠١٩م بشأن الملتحقين بالجامعات التكنولوجية، وقرارات تحديد درجات الكفاية اللغوية اللازمة لاجتياز متطلبات أكاديمية كما في قرار الأردن عام ٢٠١٨م، وقرار العراق الصادر عام ٢٠٢٠م، والقرارات التي تضع المستهدفات اللغوية الخاصة بالمتعلمين، وغيرها من القرارات. ومما يرتبط بالكفاية اللغوية القرارات اللغوية التي تشتغل بتنظيم الاختبارات اللغوية كما في قرار المغرب عام ٢٠٠١م، وقرار مصر عام ٢٠١٧م، وقرار العراق عام ٢٠٢٢م؛ حيث تضع اللوائح المنظمة بها، وتعتمد الاختبارات اللغوية المستخدمة في البرامج الأكاديمية، وآليات التقويم المستمر للمقررات اللغوية.

واشتغلت قرارات لغوية عديدة أيضًا فيما يتعلق بإنشاء البرامج الأكاديمية المرتبطة باللغة؛ فهناك من القرارات ما ينشئ تلك البرامج كما في قرار الاتحاد القُمُري عام ٢٠٠٣م، وقرار اليمن عام ٢٠١٨م، ومنها ما يعتمد مقرراتها ويفصل

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

محتـوى المـواد التعليميـة الـتي تـدرس فيهـا، أو يضـع اشـتراطاتها؛ كمـا في قـرار لبنـان عـام ١٩٩٨م، وقـرار سـوريا عـام ٢٠١١م، أو يوضـح المتطلبـات اللغويـة للبرامـج ذات الاختصاصـات غـير اللغويـة كمـا في قـرار العـراق عـام ١٩٩٢م.

وأخـيرًا، فـإن مـن القـرارات اللغويـة مـا كان منصبًّا على إعـداد معلـمي اللغـة العربية وإدارة شـؤونهم؛ حيـث صـدرت قـرارات تختـص ببرامـج التدريـب الموجهـة إليهـم كمـا في قـرار جيبـوتي عـام ٢٠٠٤م، وقـرار عمـان عـام ٢٠١٩م، وصـدرت قـرارات تجعـل اللغـة مـن أدوات المفاضلـة بـين المعلمـين كمـا في قـرار اليمـن عـام ٢٠٠٧م، وصـدرت أيضًـا قـرارات تجعـل الكفايـة اللغويـة للمعلـم شـرطًا مـن شـروط التعيـين كمـا في قـرار لبنـان عـام ٢٠٠٤م، وقـرارات لغويـة تنظـم أعمـال نقابـات المعلمـين كمـا في قـرار سـوريا عـام ٢٠١٣م، وقـرار لبنـان عـام ٢٠١٤م.

والخيـط الناظـم بـين كل هـذه الأنمـاط للقـرارات اللغويـة الـتي اسـتعرضناها هـي أنهـا تنظـم شـؤون التعليـم في البـلاد العربيـة، والنظـر في آحـاد القـرارات يكشـف غـنًى تشـريعيًّا في تنظيـم عمليـات الاكتسـاب اللغـوي يصعـب تفصيلـه في هـذا التقريـر. وهـذه القـرارات علـى تنوعهـا تشـير إلى أهميـة اللغـة في مجـال التعليـم، وإلى إدراك المشـرعين وصانعـي القـرار في الـدول العربيـة بأهميـة التخطيـط اللغـوي في قطـاع التعليـم، وأنهـا قـد تكـون أيضًـا إشـارة إلى التحديـات الـتي تصنعهـا اللغـات الأخـرى في مزاحمتهـا للعربيـة في مجـال التعليـم، ومحـاولات صانعـي القـرار للاسـتجابة لتلـك التحديـات.

والجـدول (٥,٢) والشـكل (٥,٢) أدنـاه يظهـران عـدد القـرارات اللغويـة في مجـال التعليـم مـن كل دولـة؛ حيـث أسـهمت القـرارات اللغويـة التعليميـة مـن مصـر بنسـبة ١٨٪ مـن قـرارات المجـال، ويليهـا المغـرب وموريتانيـا بنسـبة ١٢٪ و١١٪ على التـوالي. ورغـم أن القـرارات اللغويـة في مجـال التعليـم هـي الأكـثر تواتـرًا في المنظومـة، فـإن الجـدول (٥,٢) أدنـاه يكشـف نـدرة القـرارات اللغويـة الـتي تعالـج شـؤون التعليـم في بعـض الـدول، كمـا في البحريـن والكويـت. ويمكـن تحليـل البيانـات الـواردة في الجـدول (٥,٢) مـع البيانـات الـواردة في القسـم الثالـث مـن هـذا التقريـر؛ ليتضـح نصيـب قـرارات المجـال في البلـد مـن كل قراراتـه، فلمصـر على سـبيل المثـال (٨٣) قـرارًا لغويًّـا في مجـال التعليـم تمثـل مـا نسـبته ٣٨٪ مـن أصـل (٢١٩) قـرارًا، وللمغـرب (٥٨) قـرارًا لغويًّـا في مجـال التعليـم تمثـل مـا نسـبته ٥٩٪ مـن أصـل (٩٨) قـرارًا.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الجدول (٥,٢). عدد القرارات اللغوية في مجال التعليم بحسب الدولة.

الدولة	عدد القرارات	النسبة	الدولة	عدد القرارات	النسبة
مصر	٨٣	٪١٨	الإمارات	١٤	٪٣
المغرب	٥٨	٪١٢	عمان	١٣	٪٣
موريتانيا	٥٢	٪١١	السودان	١٢	٪٣
لبنان	٣٩	٪٨	الصومال	١١	٪٢
سوريا	٣٧	٪٨	اليمن	١١	٪٢
العراق	٢٣	٪٥	الاتحاد القمري	١٠	٪٢
الأردن	١٨	٪٤	الجزائر	٨	٪٢
قطر	١٨	٪٤	تونس	٧	٪١
فلسطين	١٧	٪٤	جيبوتي	٥	٪١
السعودية	١٥	٪٣	الكويت	٤	٪١
ليبيا	١٥	٪٣	البحرين	٢	٪٠

الشكل (٥,٢). عدد القرارات اللغوية في مجال التعليم بحسب الدولة.

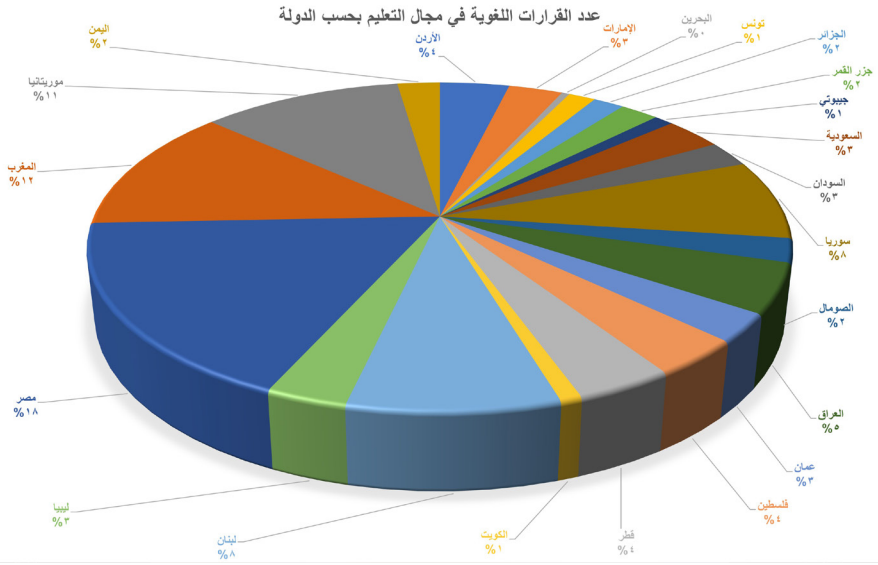

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٥,٣. القرارات اللغوية المتعلقة بالقانون.

جاء مجال القانون في المرتبة الثانية من حيث عدد القرارات الممثلة للمجال، ممثلًا بـ (٣٣١) قرارًا لغويًّا نسبتها من مجموع قرارات المنظومة ١٩٪، وقد جاءت القرارات اللغوية المتعلقة بمجال القانون متنوعة ومتباينة، وفيما يلي استعراض للأنماط في قرارات هذا المجال.

ومن أهم ما نلحظه في قرارات هذا المجال هو حضور اللغة العربية واللغات عمومًا في القوانين واللوائح الرئيسة للدول العربية؛ فنجدها في نصوص الدساتير، وهي أهم المستندات القانونية والسيادية لكل بلد كالنظام الأساس للحكم في السعودية الصادر عام ١٩٩٢م، ودستور المغرب عام ١٩٩٢م، ودستور السودان عام ١٩٩٨م، والعراق عام ٢٠٠٥م، ونجد القرارات اللغوية أيضًا حاضرةً في اللوائح والتشريعات، كأنظمة الإجراءات الجزائية؛ كالنظام الإجرائي الجزائي لسوريا عام ١٩٥٠م، والسعودية عام ٢٠١٣م، والإمارات عام ٢٠٢٢م، وأنظمة الإجراءات المدنية والإدارية كقرار السودان عام ١٩٨٤م، والجزائر عام ٢٠٠٨م، وأنظمة المحاكم التجارية والمدنية كنظام عمان عام ١٩٩٧م، وقرار قطر عام ٢٠١٧م، وقوانين المعاملات وغيرها من الأنظمة كقرار السودان عام ١٩٨٤م. ومما يرتبط بهذا النمط من القرارات تلك القرارات التي تصدر لتحدد اللغة الرسمية للبلد، في مستندات مستقلة عن الدساتير، وهي متواترة في العديد من الدول العربية كقرار الصومال عام ١٩٧٩م، واليمن عام ١٩٩١م، وقرار موريتانيا عام ١٩٩١م، وقرار مصر عام ٢٠١١م. وإضافةً إلى ذلك، فإننا نجد القرارات اللغوية حاضرةً في أنظمة الأحوال المدنية وأحكام الجنسية التي تشترط معرفة العربية للحصول على الجنسية؛ كقرار السعودية عام ١٩٥٤م، وقرار موريتانيا عام ٢٠١٠م، وقرار المغرب عام ٢٠١١م، وقرار عمان عام ٢٠١٤م .

ومن الأنماط البارزة في القرارات اللغوية القانونية ما يتعلق بلغة التقاضي بين الخصوم؛ حيث تحدد العربية لغة للتقاضي والتداول في المحاكم؛ كما في قرار قطر عام ١٩٧١م، ومصر عام ١٩٧٢م، والسودان عام ١٩٨٣م، واليمن عام ١٩٩١م، والقرارات التي توفر الدعم اللغوي عند الحاجة إلى مترجمين إذا كان أطراف القضايا أو الشهود غير ملمين بالعربية كقرار اليمن عام ١٩٩٤م، وقرار البحرين عام ٢٠٠٢م. وترتبط بهذا النمط القرارات اللغوية التي تحدد لغة الوثائق القانونية، وتحرير

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الأحكام والمستندات بالعربية كقرار اليمن عام ١٩٩٢م، وقرار المغرب عام ٢٠٠٤م، وقطر في العام نفسه، وآليات ترجمة المستندات والوثائق إذا لزم الأمر كقرار اليمن عام ١٩٩٤م.

ومن الأنماط البارزة في القرارات اللغوية القانونية القرارات التي تنظم المهن العدلية والقانونية وشؤون العاملين فيها؛ حيث تحدد الكفايات اللغوية اللازمة لهم كما في قرار عمان عام ٢٠٠٣م، وتوضح متطلبات إدارة العمليات العدلية والقانونية باللغة العربية، ويشمل ذلك: كتاب العدل، والمحققين، والخبراء القانونين، والمحامين، والعاملين في أعمال الصلح والتحكيم كقرار الأردن عام ١٩٥٢م، وقرار قطر عام ١٩٦٣م، وقرار مصر عام ١٩٩٤م.

إن هذا التنوع في معالجة الشأن اللغوي في القرارات الصادرة في مجال القانون ليس بمستغرب؛ إذ إن النصوص – منطوقة أو مكتوبة – وتفسيراتها لها انعكاساتها القانونية المؤثرة على الحقوق والالتزامات للأفراد والمؤسسات. ولذلك فإننا نجد تنوعًا واسعًا في هذه القرارات، وحصة كبيرة لها في منظومة السياسات اللغوية للدول العربية. والجدول (٥,٣) والشكل (٥٥,٣) أدناه يظهران إسهام الدول في هذه القرارات، ونسبة كل دولة من مجموع قرارات المجال؛ حيث كانت القرارات اللغوية القانونية الصادرة في السعودية الأعلى تواترًا، ممثلةً بـ (٣٩) قرارًا نسبتها من قرارات مجال القانون ١٢٪، وتليها مصر ممثلةً بـ (٣٠) قرارًا نسبتها ٩٪. وفي المقابل، فإن الاتحاد القُمُري كان الدولة الوحيدة التي لم يكن لها قرار لغوي قانوني في المنظومة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الجدول (٥,٣). عدد القرارات اللغوية في مجال القانون بحسب الدولة.

الدولة	عدد القرارات	النسبة	الدولة	عدد القرارات	النسبة
السعودية	٣٩	١٢٪	فلسطين	١٢	٤٪
مصر	٣٠	٩٪	موريتانيا	١٢	٤٪
المغرب	٢٦	٨٪	الكويت	١١	٣٪
اليمن	٢٦	٨٪	سوريا	١١	٣٪
قطر	٢٦	٨٪	ليبيا	١١	٣٪
تونس	٢٢	٧٪	البحرين	١٠	٣٪
السودان	١٥	٥٪	الجزائر	٨	٢٪
عمان	١٥	٥٪	الصومال	٨	٢٪
الأردن	١٣	٤٪	جيبوتي	٦	٢٪
الإمارات	١٣	٤٪	لبنان	٥	٢٪
العراق	١٢	٤٪	الاتحاد القمري	٠	٠٪

الشكل (٥,٣). عدد القرارات اللغوية في مجال القانون بحسب الدولة.

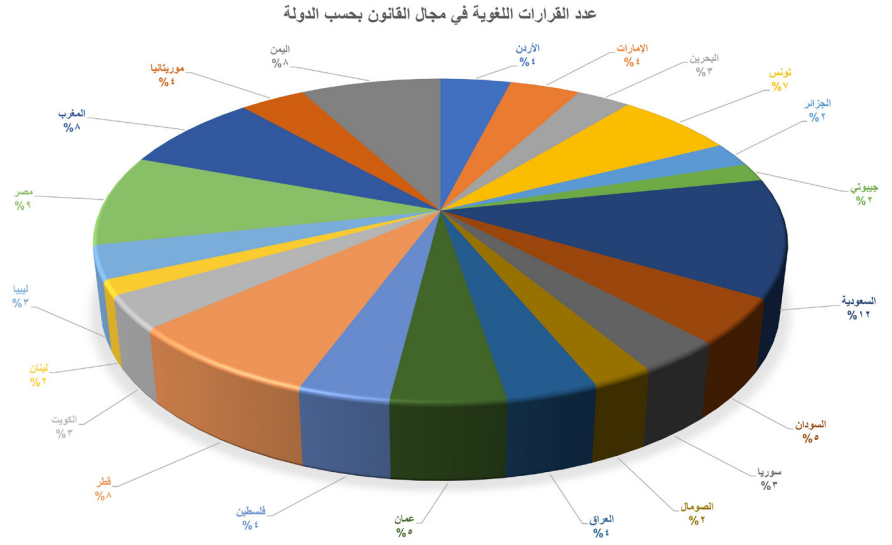

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٥,٤. القرارات اللغوية المتعلقة بالاقتصاد.

جاء مجال الاقتصاد في المرتبة الثالثة في المنظومة من حيث تواتر القرارات اللغوية، ممثلًا بـ (٣٠٧) قرارات نسبتها من المنظومة ١٨٪، مقاربًا بذلك حصة مجال القانون من قرارات المنظومة. وكما هو الحال في قرارات مجالي التعليم والقانون، فإن القرارات الاقتصادية عالجت موضوعات كثيرة ضمن مجال الاقتصاد نستعرض أهمها فيما يلي.

إن أحد أهم الموضوعات التي عالجتها القرارات اللغوية هي: (التشريعات الاقتصادية)؛ حيث كانت الاشتراطات اللغوية حاضرةً في تحديد متطلبات واشتراطات عدد من الأنظمة الاقتصادية، مثل: أنظمة المشتريات والعقود الحكومية كما في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر في السعودية عام ٢٠٠٦م، واللائحة الخاصة بنظام المشتريات والعقود لهيئة الإمارات للهوية الصادر في الإمارات عام ٢٠١١م، وأنظمة السجلات التجارية كما في القرار الصادر في ليبيا عام ١٩٥٤م، وقطر عام ١٩٨٠م، وشهادات الاعتماد للمنتجات كما في القرار الصادر في الأردن عام ١٩٦٢م، والبحرين عام ٢٠٠٤م، ولوائح علامة الجودة كالقرار الصادر في الأردن عام ١٩٩٦م، والسعودية عام ٢٠٠٧م، وأنظمة الإقرار الضريبي كالقرار الصادر في الكويت عام ٢٠٠٨م، والإمارات عام ٢٠١٧م، وأنظمة التسجيل العقاري كالقرار الصادر في الكويت عام ١٩٥٨م، وأنظمة حماية المستهلك كالقرار الصادر في لبنان عام ٢٠٠٥م، وفي فلسطين عام ٢٠٠٩م، وعمان عام ٢٠١٤م، وأنظمة الاستثمار الأجنبي كالقرار الصادر في قطر عام ١٩٩٧م بشأن المستثمرين الخليجيين، والقرار الصادر في اليمن عام ١٩٩٨م بشأن المصارف الأجنبية.

وجاءت القرارات اللغوية أيضًا على شكل منفرد؛ لتنظم شأنًا اقتصاديًّا محددًا، مثل: القرارات التي صدرت بشأن تعريب أسماء المؤسسات والشركات كالقرار الصادر في سوريا عام ١٩٨٠م، أو القرارات التي صدرت بشأن تعريب الوثائق التي تخصُّ المستهلك كالقرار الصادر في البحرين عام ١٩٩١م بشأن تحرير المراسلات والأوراق المقدمة لمراقبة السجل التجاري بالعربية. وصدرت أيضًا قرارات لغوية تحدد لغة البيانات التجارية التي توضع على السلع لأغراض الجمارك كالقرار الصادر في لبنان عام ١٩٢١م بشأن اعتماد اللغتين العربية والفرنسية لغة رسمية بالنسبة إلى بيانات الجمارك، أو تحدد لغة البيانات التي تهم المستهلك، مثل:

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

(المكونـات، أو التحذيـرات) كالقـرار الصـادر في مصـر عـام ١٩٩٣م بشـأن الكتابـة بالعربيـة على عبـوات البـذور والتقـاوي، والقـرار الصـادر في اليمـن عـام ٢٠٠٨م بشـأن وضـع بطاقـة باللغـة العربيـة علـى غـلاف السـلعة أو عبوتهـا.

وأخـيرًا، صـدرت قـرارات تلـزم بتحريـر عقـود البيـع والشـراء بالعربيـة كقـرار قطـر الصـادر عـام ٢٠١٥م المحـدد للغـة المعتمـدة في عقـود الشـركات التجاريـة، وقـرارات تلـزم شـركات الضمـان بتحريـر عقـود الضمـان باللغـة العربيـة كالقـرار الصـادر في لبنـان عـام ١٩٧٠م، الـذي اسـتثنى بعـض العقـود مـن شـرط التحريـر بالعربيـة. وإضافـةً إلى ذلـك، فقـد حـوت المنظومـة عـددًا مـن القـرارات الـتي نظمـت تحريـر وثائـق الشـركات المسـاهمة، مثـل: إعلانـات الشـركة وتواصلهـا مـع المسـتثمرين والمـلاك كقـرار البحريـن في عـام ٢٠٠١م، القـاضي بنشـر الميزانيـة ودعـوة المسـاهمين بالعربيـة، والسـجلات المحاسـبية الـتي تعدهـا الشـركات، وغيرهـا مـن المسـتندات الرسـمية.

وليـس مسـتغربًا أن تكـون حصـة قـرارات مجـال الاقتصـاد بهـذا الحجـم، وهـذا العـرض لأنمـاط القـرارات في مجـال الاقتصـاد يوضـح التقـاء حيـاة المواطـن واحتياجاتـه اليوميـة مـع الاختيـارات اللغويـة المتعـددة؛ مـن خـلال عمليـات البيـع والشـراء، والحصـول على الخدمـات المتنوعـة الـتي تعـين المواطـن على تسـيير أمـوره، وتوضـح القـرارات أيضًـا اهتمـام الـدول العربيـة في حفـظ حـق المواطـن في أن يحصـل على الخدمـات ويشـتري ويبيـع مسـتخدمًا لغتـه الأم الـتي تمكنـه مـن حفـظ حقوقـه ومعرفـة التزاماتـه. وإضافـةً إلى ذلـك، فـإن التشـريعات الاقتصاديـة الشـمولية الـتي تدعـم اللغـة العربيـة تمكّـن القـوى العاملـة في البلـد مـن الانخـراط في هـذه المجـالات والقطاعـات المؤثـرة اقتصاديًـا. والجـدول (٥,٤) والشـكل (٥,٤) أدنـاه يوضحـان إسـهام الـدول العربيـة في القـرارات اللغويـة في مجـال الاقتصـاد، ونسـبة كل دولـة مـن مجمـوع قـرارات المجـال، ويظهـر فيهمـا أن السـعودية وقطـر ومصـر كانـت أكـثر الـدول إسـهامًا بالقـرارات الاقتصاديـة، بنسـب ١٨٪ و١٦٪ و١٢٪ على التـوالي. وفي المقابـل، فـإن عـددًا مـن الـدول ليسـت لهـا قـرارات في هـذا المجـال أو عـدد محـدود مـن القـرارات.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الجدول (٥,٤). عدد القرارات اللغوية في مجال الاقتصاد بحسب الدولة.

الدولة	عدد القرارات	النسبة	الدولة	عدد القرارات	النسبة
السعودية	٥٦	٪١٨	لبنان	٩	٪٣
قطر	٤٨	٪١٦	سوريا	٤	٪١
مصر	٣٧	٪١٢	ليبيا	٤	٪١
الأردن	٢٢	٪٧	موريتانيا	٣	٪١
اليمن	٢٠	٪٧	الصومال	٢	٪١
الإمارات	١٩	٪٦	السودان	١	٪٠
الكويت	١٩	٪٦	المغرب	١	٪٠
عمان	١٧	٪٦	تونس	١	٪٠
فلسطين	١٧	٪٦	العراق	٠	٪٠
البحرين	١٦	٪٥	الاتحاد القمري	٠	٪٠
الجزائر	١١	٪٤	جيبوتي	٠	٪٠

الشكل (٥,٤). عدد القرارات اللغوية في مجال الاقتصاد بحسب الدولة.

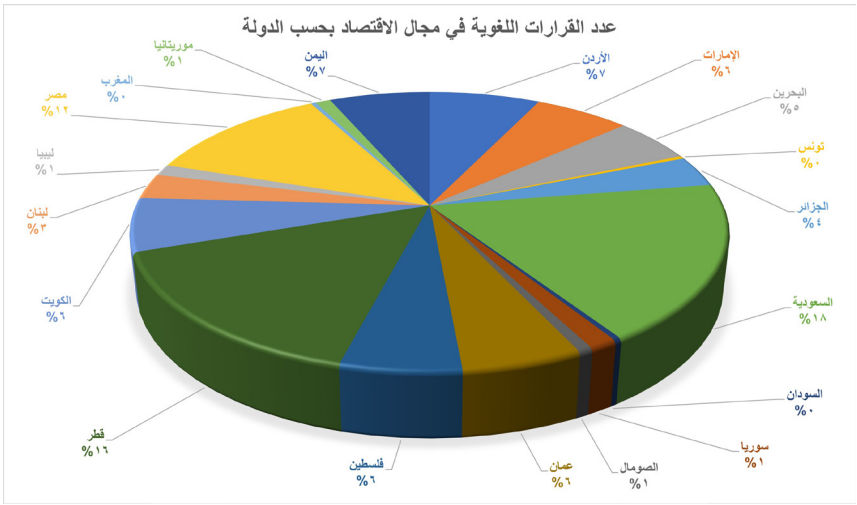

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٥,٥. القرارات اللغوية المتعلقة بالإدارة.

جاءت في المرتبة الرابعة في المنظومة القرارات اللغوية المرتبطة بمجال الإدارة، ممثلةً بـ (١٦١) قرارًا نسبتها ٩٪ من مجموع القرارات. اشتغلت هذه القرارات في تنظيم الشؤون الإدارية داخل قطاعات الدول؛ حيث حددت لغة المكاتبات الإدارية في الدول العربية، كما في قرار استعمال العربية في المكاتبات واللافتات الصادر عام ١٩٥٨م و١٩٧٦م في مصر، والقرار الصادر في الإمارات عام ٢٠٠٨م، وقراري تعميم استخدام العربية في الإدارات وبناء المصادر الميسرة لذلك الصادرين عام ١٩٩٩م و٢٠٠٠م في تونس، وقرار اعتماد الأرقام العربية بالمراسلات الإدارية في قطر الصادر عام ٢٠٢٣م، ولائحة الاتصالات الرسمية والمحافظة على الوثائق ومعلوماتها الصادر عام ٢٠٢٤م في السعودية.

وعلاوةً على ذلك، صدرت قرارات تُعنى بدعم استخدام اللغة العربية في الاتصالات الإدارية للمؤسسات الحكومية، كما في قرارات توفير الخبراء لتيسير استخدام العربية في الأعمال الحكومية واستبدال المصطلحات الأجنبية الصادرة عام ٢٠١٦م في سوريا، وقرارات تشكيل لجان خبراء لتمكين اللغة العربية ومتابعة أعمال التخطيط اللغوي الصادرة عام ٢٠٠٧م، و٢٠٢٠م، و٢٠٢١م في سوريا، وقرار حفظ نسخ مترجمة من المعاملات والاتفاقيات في سجلات الإدارات الصادر في الأردن عام ٢٠١٤م. وقد صدرت أيضًا قرارات لمتابعة التزام الإدارات باللغة العربية، كما في القرار الصادر في تونس عام ١٩٩٤م، وقرار الالتزام بالتدقيق اللغوي في المراسلات الإدارية في سوريا عام ٢٠١٦م. والجدول (٥,٥) والشكل (٥,٥) أدناه يظهران عدد القرارات اللغوية في مجال الإدارة بحسب الدول؛ حيث كانت القرارات من سوريا الأكثر عددًا، تليها الإمارات، ثم الأردن.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الجدول (٥,٥). عدد القرارات اللغوية في مجال الإدارة بحسب الدولة.

الدولة	عدد القرارات	النسبة	الدولة	عدد القرارات	النسبة
سوريا	٤٣	٪٢٧	البحرين	٢	٪١
الإمارات	٣٨	٪٢٤	لبنان	٢	٪١
الأردن	٢٩	٪١٨	الاتحاد القمري	١	٪١
الجزائر	٩	٪٦	ليبيا	١	٪١
مصر	٨	٪٥	جيبوتي	٠	٪٠
الكويت	٧	٪٤	العراق	٠	٪٠
قطر	٧	٪٤	الصومال	٠	٪٠
تونس	٥	٪٣	فلسطين	٠	٪٠
السعودية	٣	٪٢	عمان	٠	٪٠
السودان	٣	٪٢	المغرب	٠	٪٠
اليمن	٣	٪٢	موريتانيا	٠	٪٠

الشكل (٥,٥). عدد القرارات اللغوية في مجال الإدارة بحسب الدولة

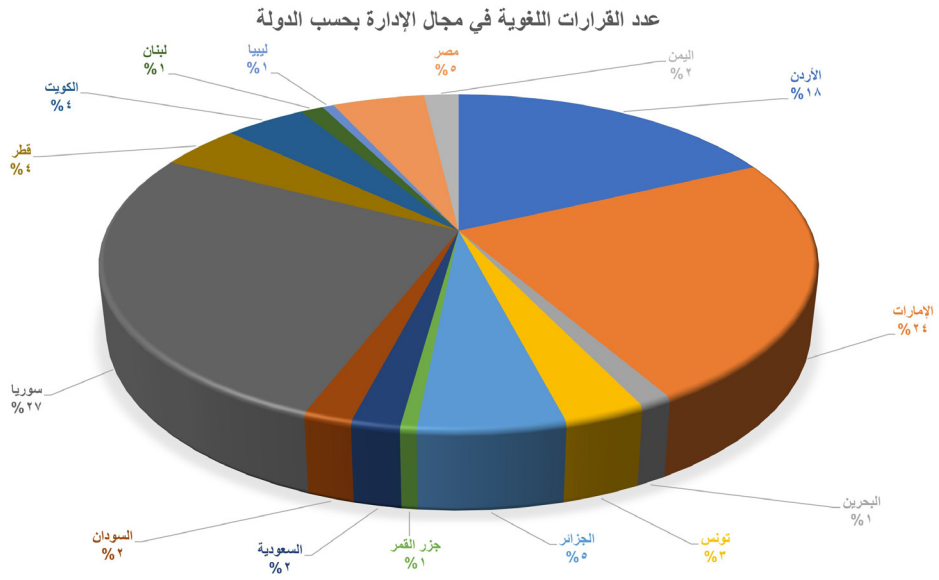

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٥,٦. القرارات اللغوية المتعلقة بالثقافة.

كانت القرارات اللغوية المتعلقة بمجال الثقافة مقاربة في عددها وحصتها لمجال الإدارة؛ حيث بلغت قراراته (١٥٩) قرارًا بنسبة ٩٪ من قرارات المنظومة، وقد تنوعت هذه القرارات في اهتماماتها؛ فكان كثير منها مخصصًا لأنشطة التخطيط اللغوي، وكان منها ما يهتم بشؤون ثقافية أخرى (كالتأليف، والآثار، والفنون، والحقوق الفكرية)، وفيما يلي استعراض لهذه القرارات.

إن غالبية قرارات هذا المجال اهتمت بالأنشطة والتشريعات المتعلقة باللغة العربية ودعمها، وقد جاءت مجموعة من هذه القرارات موجهة لتأسيس المؤسسات اللغوية في الدول العربية، وجاءت أيضًا مجموعة من هذه القرارات لإطلاق المبادرات والمنتجات الفكرية الداعمة للغة العربية وتنظيمها، ووجهت المجموعة الأخيرة من هذه القرارات لبرامج نشر اللغة العربية وتعليمها للناطقين بغيرها.

وأما القرارات الموجهة لتأسيس المؤسسات اللغوية، فيمكن التمثيل لها بقرار إنشاء مجمع لغوي في العراق عام ١٩٢٦م، وقرار إنشاء المجلس الاستشاري للغة العربية في الإمارات عام ٢٠١٢م، وقرار إنشاء المجمع العلمي اللغوي اليمني عام ٢٠١٣م، وقرار تنظيم مجمع اللغة العربية الأردني عام ٢٠١٥م، وقرار إنشاء مجمع اللغة العربية في إمارة الشارقة بالإمارات وتنظيمه عام ٢٠١٦م، وقرار إنشاء مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية في السعودية عام ٢٠٢٠م، وقرار تنظيم مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز للتخطيط والسياسات اللغوية في السعودية عام ٢٠٢١م.

وقد كانت المجموعة الثانية مركزة على تطوير الفعاليات والمنافسات، وتمكين المنتجات الفكرية من: (كتب، وتقارير، ومصنفات تدعم اللغة العربية)، ويمكن التمثيل لها بقرار تأسيس مهرجان ثقافي دولي للخط العربي في الجزائر عام ٢٠٠٨م، وقرار إصدار تقرير حالة اللغة العربية ومستقبلها في الإمارات عام ٢٠٢٠م، وقرار إقرار الاحتفال باللغة العربية في ١٨ كانون الأول / ديسمبر الصادر في لبنان عام ٢٠١٧م، وقرار قانون جائزة الدولة للغة العربية والمجالات الأخرى الصادر في السودان عام ١٩٩٥م. وجاءت أيضًا في القسم الثالث من هذا التقرير أمثلة أخرى للمجموعة الأولى والثانية من هذه القرارات.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وأما المجموعة الثالثة من قرارات التخطيط اللغوي، فقد ركزت على برامج نشر اللغة العربية وتعليمها للناطقين بغيرها، كقرار تنظيم مؤتمرات لنشر وتعليم اللغة العربية بين الناطقين باللغات الأخرى الصادر في قطر عام ٢٠١٠م، وحملة تقوية اللغة العربية الصادر في الصومال عام ١٩٧٩م، وقرار نشر اللغة العربية وتعليمها الصادر في الصومال عام١٩٨٠م، وتنظيم جمعية (ميكانو) فعاليات تعليم اللغة العربية للأجانب الصادر في مصر عام ٢٠٢٣م.

واشتغلت بقية القرارات في مجال الثقافة بتنظيم الشأن اللغوي وإدارته في أنشطة ثقافية وفنية، وكان منها قرارات تهتم بدعم التأليف والترجمة والتعريب، كقرار اللائحة المالية للنشاطات الثقافية لوزارة الثقافة والإعلام الصادر في السعودية عام ٢٠١١م، وقرار إنشاء اتحاد الكتاب المصري عام ١٩٧٥م، وقرار كفالة الدولة في تشجيع الإنتاج الثقافي والترجمة الصادر في اليمن عام ٢٠١٥م. ومن هذه القرارات ما كان القصد منه إدارة الأنشطة الثقافية ،كقرار طلب الترخيص للبعثات المصرية والأجنبية للمناطق والمواقع الأثرية الصادر في مصر عام ٢٠١٠م، وقرار التقييم الوطني لحالة التراث الثقافي غير المادي في الجمهورية العربية السورية الصادر عام ٢٠٠٩م، وقرار عرض الأفلام العربية وتعريب الأفلام الوثائقية الصومالية في دور السينما العامة تحت تنفيذ وكالة الأفلام الصومالية الصادر عام ١٩٨٢م، وقرار التراث الثقافي لإمارة أبوظبي الصادر عام ٢٠١٩م، وقرار اللائحة التنفيذية لنظام حماية حقوق المؤلف المعدلة الصادر في السعودية عام ٢٠٢٢م؛ حيث تضمنت هذه القرارات ومثيلاتها عناصر تتعلق باللغة العربية. والجدول (٥,٦) والشكل (٥,٦) أدناه يوضحان إسهام الدول العربية في القرارات اللغوية في مجال الثقافة، ونسبة كل دولة من مجموع قرارات المجال؛ حيث إن العراق والإمارات ومصر أكثر الدول العربية إسهامًا في قرارات هذا المجال.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الجدول (٥,٦). عدد القرارات اللغوية في مجال الثقافة بحسب الدولة.

الدولة	عدد القرارات	النسبة	الدولة	عدد القرارات	النسبة
العراق	٣٣	٢١٪	موريتانيا	٤	٣٪
الإمارات	٢٢	١٤٪	السودان	٣	٢٪
مصر	١٩	١٢٪	سوريا	٣	٢٪
الأردن	١٥	٩٪	قطر	٣	٢٪
السعودية	١٥	٩٪	الكويت	٢	١٪
ليبيا	٨	٥٪	تونس	١	١٪
فلسطين	٧	٤٪	الاتحاد القمري	١	١٪
اليمن	٦	٤٪	جيبوتي	١	١٪
الجزائر	٥	٣٪	عمان	١	١٪
المغرب	٥	٣٪	لبنان	١	١٪
الصومال	٤	٣٪			

الشكل (٥,٦). عدد القرارات اللغوية في مجال الثقافة بحسب الدولة.

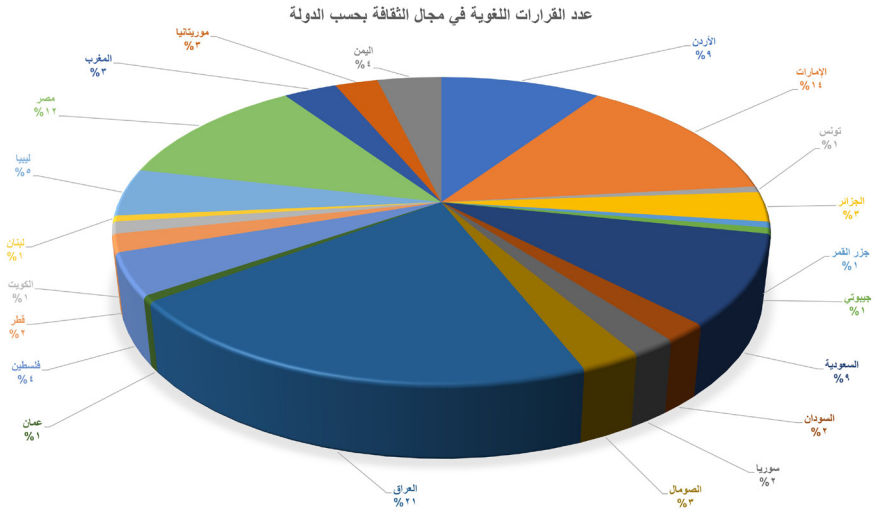

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٥,٧. القرارات اللغوية المتعلقة بالصحة.

حوت المنظومة (٦٥) قرارًا لغويًّا متعلقًا بمجال الصحة، مثلت ما نسبته ٤٪ من مجموع قرارات المنظومة، وقد جاءت هذه القرارات اللغوية على ثلاثة أنماط: قرارات لغوية ضمن تنظيمات ولوائح تنفيذية أقرّتها الدول العربية لإدارة أمر في قطاع الصحة (كالتمريض، أو الصيدلة)، وقرارات بشأن استعمال اللغة العربية في قطاع الصحة، وقرارات بشأن استعمال اللغة العربية في كتابة معلومات تخصُّ الأدوية والمستحضرات وغيرها. وفيما يلي أمثلة على تلك القرارات.

أول هذه الأنماط، هو: القرارات اللغوية التي تأتي ضمن اللوائح التنفيذية التي تعتمدها الدول العربية للقطاع الصحي، كقرار الشروط الفنية والصحية الواجب توفّرها في بناء المخابر الصادر في سوريا عام ١٩٨٩م، واللائحة التنفيذية لنظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية الصادر في السعودية عام ٢٠٠٥م، وقرار اللائحة التنفيذية لنظام مزاولة المهن الصحية الصادر في السعودية عام ٢٠١٧م، وقرار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم مزاولة مهنة الصيدلة والمؤسسات الصيدلانية الصادر في عمان عام ٢٠٢٠م.

وثاني هذه الأنماط، هو: قرارات توجه باستعمال اللغة العربية في قطاع الصحة، كقرار تأدية امتحان باللغة العربية قبل مزاولة مهنة الصيدلة بالنسبة إلى أصحاب الدبلومات الأجنبية الصادر في مصر عام ١٩٥٥م، وقرار دعم استعمال اللغة العربية في المحيط العام الصادر في تونس عام ١٩٩٤م، وقرار تعميم استعمال اللغة العربية الصادر في الجزائر عام ٢٠٢١م، وقرار كتابة وثيقة التأمين الصحي باللغة العربية مع ترجمة لها إلى اللغة الإنجليزية الصادر في قطر عام ٢٠٢٢م.

وأما ثالث هذه الأنماط، فهو: قرارات تلزم باستعمال العربية في كتابة معلومات (الأدوية، والمستحضرات، والأغذية الطبية، والمبيدات)، كقرار الإلزام باستخدام اللغة العربية في تحرير الوصفات الطبية وطريقة الاستعمال الصادر في قطر عام ١٩٨٧م، وقرار كتابة البيانات على العبوات الخطرة باللغة العربية الصادر في مصر عام ١٩٩٥م، وقرار الإلزام بملصقات عربية على عبوات المبيد الحشري الصادر في البحرين عام ٢٠٠٦م، وقرار بطاقة معلومات الأغذية الطبية للرياضيين باللغة العربية الصادر في الأردن عام ٢٠١٣م، وقرار الإلزام بذكر المعلومات الخاصة بالمستحضرات الطبية بالعربية الصادر في الأردن عام ٢٠١٨م، وقرار الشروط الفنية الخاصة باستيراد المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية الصادر في الجزائر عام ٢٠٢١م.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٥,٨. القرارات اللغوية المتعلقة بالعمل.

رصدت المنظومة (٦٠) قرارًا لغويًّا متعلقًا بمجال العمل كانت نسبتها من مجموع قرارات المنظومة ٣٪، ويظهر فحص هذه القرارات ثلاثة أنماط: القرارات اللغوية الآتية ضمن اللوائح والأنظمة الصادرة للعمل، والقرارات اللغوية المتعلقة بكتابة عقود العمل باللغة العربية، والقرارات اللغوية التي تكون فيها الكفاية اللغوية شرطًا للتوظيف. وفيما يلي أمثلة على تلك القرارات.

حوت المنظومة عددًا من القرارات اللغوية التي أتت ضمن اللوائح والأنظمة المفصلة لنظام العمل، مثل قانون العمل الصادر في ليبيا عام ١٩٧٠م، وقانون الشغل الصادر في موريتانيا عام ٢٠٠٤م، ولائحة (شركات الاستقدام، وتنظيم استقدام العمالة، وتقديم الخدمات العمالية للغير) الصادرة في السعودية عام ٢٠١١م، وقانون العمل في القطاع الأهلي الصادر في البحرين عام ٢٠١٢م، وقانون العمالة المنزلية الصادر في الكويت عام ٢٠١٥م، واللائحة التنفيذية لنظام العمل وملحقاتها الصادرة في السعودية عام ٢٠١٨م، وقانون ضوابط العمل في السلطنة الصادر في عمان عام ٢٠٢٣م.

وحوت المنظومة أيضًا عددًا من القرارات التي ألزمت باستخدام اللغة العربية في إبرام العقود مع المستعملين، أو اعتماد النسخة العربية لتلك العقود؛ فقد صدرت هذه القرارات في لبنان عام ١٩٤٦م، وفي البحرين عام ١٩٩٤م، وفي اليمن عام ١٩٩٥م، وفي الأردن عام ١٩٩٦م، وفي قطر عام ١٩٩٦م، وفي الكويت عام ٢٠١٠م، وفي فلسطين عام ٢٠١٣م، وفي مصر عام ٢٠١٧م، وفي عمان عام ٢٠٢٣م.

وأخيرًا، حوت المنظومة عددًا من القرارات التي اشترطت الكفاية اللغوية للترشح إلى الوظائف المختلفة، كما في قرار اشتراط التمكن منها في وظائف العاملين في المصارف في الأردن الصادر عام ١٩٧٠م، وقرار اشتراط التمكن من العربية في مهنة قاضي الطوائف المسيحية في الأردن الصادر عام ٢٠١٤م، وقرار اشتراطها في مهن وزارة الثقافة والاتصال في الجزائر الصادر عام ١٩٩٢م، وقرار إجادة اللغة العربية لمنسوبي وزارة الخارجية الصومالية الصادر عام ٢٠١٤م، وقرار اشتراط معرفة القراءة والكتابة للحُرّاس في وزارة الداخلية في قطر عام ١٩٩٤م.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٥,٩. القرارات اللغوية المتعلقة بالإعلام.

رصدت المنظومة (٥٦) قرارًا لغويًّا متعلقًا بالإعلام، مثلت ما نسبته ٣٪ من مجموع قرارات المنظومة، وكان مصدر هذه القرارات (١٤) دولةً عربيةً. والنظر في هذه القرارات يبرز ثلاثة أنماط من القرارات اللغوية؛ فكان منها ما يضع اللوائح والتنظيمات الخاصة بالإعلام ومؤسساته ويضمنها عناصر لغوية، وكان عدد من القرارات موجهًا للترخيص بإصدار قنوات نشر إعلامية، مثل: (الصحف، والمواقع)، وجاء عدد من القرارات ليؤكد المحافظة على سلامة اللغة العربية واحترامها. وفيما يلي تمثيل لهذه القرارات.

النمط الأول من القرارات اللغوية في هذا المجال، هو: وضع اللوائح والتنظيمات الخاصة بالإعلام ومؤسساته، كما في قانون الصحافة والمطبوعات الصادر في اليمن عام ١٩٩٠م، وقرار التنظيم الداخلي للمؤسسة العمومية للإذاعة المسموعة الصادر في الجزائر عام ٢٠٠١م، واللائحة التنفيذية لنظام المطبوعات والنشر الصادر في السعودية عام ٢٠٠١م، وقانون المنشآت الخاصة للإذاعة والتلفزيون الصادر في عمان عام ٢٠٠٤م، وقانون الهيئة العامة للاتصال السمعي والبصري الصادر في المغرب عام ٢٠١٢م، واللائحة التنظيمية للإعلام والإعلان الصحي الصادر في الإمارات عام ٢٠١٩م.

وثاني هذه الأنماط، هو: الترخيص بإصدار قنوات النشر (كالصحف، والمواقع الإخبارية) باللغة العربية، كقرار إنشاء جريدة القرن الصادر في جيبوتي عام ١٩٩٨م، وقرار إنشاء الموقع الإلكتروني الإخباري (الشارقة ٢٤) الصادر في الإمارات عام ٢٠١٣م، والترخيص بإصدار عدد من المطبوعات الشهرية في لبنان، مثل: (العالمية، والأمانة، وتايم ليبانون وغيرها).

وأما ثالث هذه الأنماط، فهو: القرارات التي تحثّ على المحافظة على سلامة اللغة العربية واحترامها، كما في قرار وجوب أن تكون لغة الإعلان الرئيسة اللغة العربية الفصحى الصادر في قطر عام ١٩٨٠م، وتأكيد حماية وتقوية اللغة العربية في وثيقة تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة الصادرة في المغرب عام ٢٠١٢م، وميثاق الشرف الإعلامي الصادر في مصر عام ٢٠١٣م.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٥,١٠. القرارات اللغوية المتعلقة بالمجال الدبلوماسي.

رصدت المنظومة (٤١) قرارًا لغويًّا متعلقًا بالمجال الدبلوماسي مثلت ما نسبته ٢٪، وقد صدرت هذه القرارات اللغوية عن (١٥) دولة، وكانت أغلب هذه القرارات موجهة لتحديد اللغات التي تصدق فيها الاتفاقيات اللغوية، فيما جاء عدد من هذه القرارات لتحديد اشتراطات الكفاية اللغوية للعاملين في المجال الدبلوماسي. وفيما يلي أمثلة لهذه القرارات.

كانت أغلب القرارات اللغوية المتعلقة بالمجال الدبلوماسي مشتغلةً بتحديد اللغات التي تصدق فيها الاتفاقيات الدولية، وحجية تلك اللغات التي صدقت بها الاتفاقيات، وتحديد إذا ما كانت بعضها مرجِّحة عند الاختلاف على المقصود منها، ويمكن التمثيل لهذه القرارات بقرار اعتماد بروتوكول النص الرسمي الخماسي اللغات لاتفاقية الطيران المدني الدولي (شيكاغو ١٩٩٤م) الصادر في الكويت عام ١٩٩٥م، وقرار اتفاق الإعفاء من التأشيرة لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية بين الجزائر وتنزانيا الصادر عام ٢٠٠٧م، وقرار الاتفاق بين الجزائر وبلغاريا حول الملاحة البحرية التجارية الصادر عام ٢٠١٤م، وقرار التصديق على اتفاقية بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية فيتنام الاشتراكية الصادر عام ٢٠٢٢م، والقرار الصادر في السعودية عام ٢٠٢٤م، القاضي بتضمين الاتفاقيات أو المذكرات الدولية نصًّا يفيد بمساواة اللغة العربية للغة الأخرى في الحجية.

وإلى جانب لغات الاتفاقات الدولية، جاء عدد من القرارات اللغوية ليحدد شروط الكفاية اللغوية للعاملين في السلك الدبلوماسي، كما في القرار الملزم باختبار الكفاية اللغوية للمترشحين لوظائف سلك الوزراء وكتّاب الشؤون الخارجية الصادر في الجزائر عام ١٩٩١م، وقرار اشتراط إتقان اللغة العربية ولغة أجنبية أخرى للتعيين في السلك الدبلوماسي والقنصلي الصادر في البحرين عام ٢٠٠٩م، وقرار اشتراط إتقان العربية للعمل في وزارة الخارجية الصادر في سوريا عام ٢٠١٦م، وقرار اشتراط إتقان الإنجليزية إلى جانب العربية لمن سيشغل وظيفة في السلك الدبلوماسي الصادر في الأردن عام ٢٠٢٢م.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٥,١١. القرارات اللغوية المتعلقة بالرياضة.

رصدت المنظومة (٢٥) قرارًا لغويًّا صدرت في الدول العربية، تمثل ما تقارب نسبته ١٪ من المنظومة، وقد صدرت عن (٧) دول، وقد جاءت هذه القرارات لتحديد اللغة العربية لغة رسمية للمؤسسات والنوادي الرياضية، أو لتأكيد استخدام العربية لغة المعاملات والإجراءات في المؤسسات والهيئات الرياضية. وفيما يلي أمثلة توضح هذه القرارات.

حددت العديد من القرارات اللغة العربية لغة رسمية في وثائق تأسيس الاتحادات الرياضية أو النوادي الرياضية، كما في قرارات الاتحاد المصري لكرة السلة الصادر عام ٢٠٢٠م، والاتحاد المصري للجودو الصادر العام نفسه، ونادي الأهلي المصري الصادر ٢٠١٨م، وقرار الاتحاد القطري لكرة اليد الصادر عام ٢٠١٥م، والاتحاد القطري لكرة القدم الصادر عام ٢٠١٦م.

ونظمت قرارات أخرى أيضًا الإجراءات الإدارية، وحددت موقع اللغة العربية منها، كما في قرار تعميم استعمال اللغة الوطنية الصادر عن وزارة الشباب والرياضة في الجزائر عام ٢٠٢١م، وقانون الرياضة الصادر في الكويت عام ٢٠١٧م الذي يلزم باستخدام العربية في المراسلات الإدارية في النوادي والاتحادات الرياضية، والقرار القاضي بأن اللغة الرسمية في الأندية الرياضية القطرية هي العربية الصادر عام ٢٠١٦م، وقرار نظر المنازعة الرياضية باللغة العربية الصادر في مصر عام ٢٠١٧م.

٥,١٢. القرارات اللغوية المتعلقة بالسفر والسياحة.

رصدت المنظومة (٢٥) قرارًا لغويًّا متعلقًا بمجال السفر والسياحة تمثل نسبته ما يقارب ١٪ من المنظومة، وقد صدرت هذه القرارات عن (١٠) دول عربية، وكان جلّها موجهًا لاشتراط عرض المعلومات الضرورية للسياح باللغة العربية إلى جانب اللغات الأخرى، وجاء عدد من القرارات ليحدد مواصفات جوازات السفر واللغات المستخدمة فيها، وفيما يلي أمثلة لهذه القرارات.

لقد ركز عدد من القرارات على أهمية تقديم المعلومات التي يحتاج إليها السائح من (أسعار، ورخص، وتصنيفات) للمواقع السياحية بلغة عربية، مع إمكانية تقديم ترجمة المعلومات إلى لغات أخرى، ويمكن أن نمثل لهذه القرارات

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

بنظام الفنادق الصادر في السعودية عام ١٩٧٥م، وقرار مواصفات شارات الفنادق الصادر في الجزائر عام ٢٠٠٤م، ونظام ترخيص الفلل السياحية الصادر في فلسطين عام٢٠٢١م، وقرار الإعلان عن قوائم الأسعار في المنشآت الفندقية والسياحية باللغة العربية الصادر في مصر عام ٢٠٢٣م.

وإلى جانب هذه القرارات، فقد حدد عدد من القرارات الاشتراطات اللغوية لمواصفات جوازات السفر، كما في قرار مميزات جواز السفر الخاص بالحج الصادر في الجزائر عام ١٩٩٨م، واللائحة التنفيذية لقانون مستندات السفر الصادر في ليبيا عام ١٩٨٥م، وقرار المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني الصادر في الجزائر عام ٢٠١١م.

٥,١٣. القرارات اللغوية المتعلقة بالبحوث والنشر.

رصدت المنظومة (١٩) قرارًا لغويًّا متعلقًا بمجال البحوث والنشر تمثل نسبته ما يقارب ١٪ من قرارات المنظومة، وقد كان النمط الغالب في هذه القرارات هو تحديد اختصاص جهات ومؤسسات تابعة للدول العربية في إنتاج ونشر البحوث المتعلقة باللغة وآدابها، والترجمة من اللغة العربية وإليها، كالقرار الصادر في سوريا عام ١٩٦٩م، الذي حدد من أهداف اتحاد الكتّاب العرب: إصدار النشرات الدورية وغير الدورية بالعربية، وقرار إنشاء مركز للوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر الذي صدر عام ١٩٨٠م؛ حيث حدد اختصاص المركز بدراسة التراث من (الناحية اللغوية والأدبية، وإجراء الدراسات اللغوية)، وقرار إعادة تنظيم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الصادر عام ٢٠١٧م؛ حيث حدد من مهامه: إصدار (الكتب، والدوريات، والسلاسل العلمية) باللغة العربية ونشرها وترجمتها، وقرار إحداث وزارة الثقافة الصادر في سوريا عام ٢٠١٨م، الذي حدد من مهام الوزارة: دعم البحث في علوم اللغة العربية.

٥,١٤.القرارات اللغوية المتعلقة بالشؤون الدينية.

رصدت المنظومة (١٧) قرارًا لغويًّا متعلقًا بالشؤون الدينية تمثل نسبته ما يقارب ١٪ من قرارات المنظومة، وكانت أغلب هذه القرارات متعلقةً بإدارة شؤون المساجد والعاملين عليها من أئمة ومؤذنين، كما في نظام الأئمة والمؤذنين وخدم المساجد الصادر في السعودية عام ١٩٧٢م، الذي حدد اشتراط التمكن من اللغة

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

العربيـة لاختيـار الخطبـاء، وقـرار تحديـد كيفيـة الأذان وصيغتـه الصـادر في الجزائـر عـام ٢٠١٧م، وقـراري تحديـد إلقـاء خُطَـب الجُمَـع باللغـة العربيـة الصادريـن في الاتحـاد القُمُـري وجيبـوتي عـام ٢٠٢٣م، والقراريـن اللذَيـن حثّـا المفتيـن وخطبـاء المسـاجد علـى التوعيـة بأهميـة اللغـة العربيـة وارتباطهـا بالقـرآن الكريـم وقـد صـدرا في عـام ٢٠١٤م و٢٠١٦م في سـوريا. وإضافـةً إلى ذلـك، عالـج عـدد مـن القـرارات أمـورًا أخـرى تتعلـق بالشـؤون الدينيـة، كاللائحـة التنفيذيـة لتنظيـم خدمـات المعتمريـن وزوار المسـجد النبـوي الشـريف الصـادرة عـام ٢٠٠٠م في السـعودية؛ حيـث أعطـت الاعتمـاد والأولويـة للنـص العـربي مـن الاتفاقيـات المبرمـة مـع الـدول الأخـرى، وقـرار صلاحيـات وزارة الأوقـاف والشـؤون الإسـلامية الصـادر في قطـر عـام ٢٠١٤م، الـذي أعطاهـا صلاحيـة تعليـم اللغـة العربيـة للناطقـين بغيرهـا.

* خاتمة.

قـدم القسـم الخامـس اسـتعراضًا للمجـالات الـتي انتمـت إليهـا السياسـات اللغويـة الـتي جمعتهـا المنظومـة؛ حيـث توزعـت هـذه السياسـات علـى (١٣) مجـالًا، مـن أهمهـا: (التعليـم، والقانـون، والاقتصـاد، والإدارة، والثقافـة)، وكان لـ(مجـال التعليـم) نصيـب الأسـد مـن القـرارات اللغويـة؛ سـواءً القـرارات الـتي تعالـج إنشـاء المؤسسـات التعليميـة وإدارتهـا أو تلـك الـتي تحـدد لغـة التعليـم، أو الـتي تهتـم بكفـاءة المعلميـن والمتعلميـن، وتـلا مجـال التعليـم (مجـال القانـون)، الـذي رصـدت فيـه قـرارات رئيسـة، مثـل: (الدسـاتير، وأنظمـة الحكـم، وأنظمـة ولـوائح تنظـم شـؤون البلـدان المختلفـة، وقـرارات تتعلـق بالنظـام القضـائي وإجراءاتـه)، و(مجـال الاقتصـاد)، الـذي رصـدت فيـه لـوائح وأنظمـة تنظـم شـؤون الاقتصـاد في الـدول العربيـة، وقـرارات تعالـج قضايـا مفـردة (كبيانـات المنتجـات، أو لغـة تحريـر العقـود)، ثـم (مجـال الإدارة)، الـذي عالجـت قراراتـه قضايـا الاتصـال الإداري والمؤسـسي، وأكـدت ضـرورة اتسـاق أنمـاط الاتصـال المؤسـسي لغويًّـا، ثـم (مجـال الثقافـة)، الـذي عنيـت قراراتـه بدعـم اللغـة مؤسسـيًّا؛ مـن خـلال إنشـاء المؤسسـات المختصـة بهـا، ودعـم جهـود نشـر العربيـة مـن خـلال التعليـم والتأليـف.

والنظـر في توزيـع القـرارات علـى هـذه المجـالات عامـة يكشـف أهميـة المجـالات الخمسـة لـدى المشـرعين وصانعـي القـرار في الـدول العربيـة، ويعكـس إيمانهـم

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

بضـرورة إدارة الشـؤون اللغويـة في هـذه المجـالات، وأثـر ذلـك علـى تشـكيل الواقـع اللغـوي لـكل بلـد؛ حيـث إن مجـال التعليـم لـه أثـره الجوهـري علـى تشـكيل الهويـة اللغويـة للأجيـال، وتقديـم النمـاذج المثلـى الـتي تسـهم في بنـاء تصـورات هـذه الأجيـال عـن اللغـة وسـياقات اسـتخدامها، وكذلـك (مجـال القانـون) الـذي يحـدد الحقـوق اللغويـة للأفـراد والمؤسسـات، ويضبـط التزامهـم بالمحـددات اللغويـة الـتي تضعهـا المؤسسـات التشـريعية في الدولـة، و(مجـال الاقتصـاد) الـذي حـدد الضوابـط الـتي تعمـل بهـا الشـركات والمؤسسـات، وتتعامـل مـن خلالهـا مـع مؤسسـات الدولـة أو مـع المسـتهلكين بمـا يحافـظ علـى هويـة الدولـة اللغويـة ويخـدم مواطنيهـا، و(مجـال الإدارة) الـذي يضـع أسـس الاتصـال المؤسـسي، ويحـدد الممارسـات اللغويـة المقبولـة فيـه بمـا يضمـن الالـتزام الإداري، ويحقـق سلاسـة العمـل، و(مجـال الثقافـة) الـذي يدعـم احتياجـات اللغـة مؤسسـيًا، ويسـهم في نشـر ثقافتهـا واسـتخدامها.

القسم السادس
تصنيـف السياسـات اللغويـة بحسب أنواع التخطيط اللغوي وأهدافه

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

القسم السادس: تصنيف السياسات اللغوية بحسب أنواع التخطيط اللغوي وأهدافه

يقدم هذا القسم استعراضًا مفصّلًا لتصنيف السياسات اللغوية التي رصدتها منظومة السياسات اللغوية للدول العربية بحسب أنواع التخطيط اللغوي وأهدافه، ويبدأ بوصف عام لتصنيف القرارات بحسب أنواع التخطيط وإسهام الدول العربية في إصدارها، ويتلو ذلك وصف لتصنيف القرارات بحسب أهداف التخطيط اللغوية وأنشطته يستعرض أبرز أنماط القرارات اللغوية التي تخدم هذه الأهداف وتقاطعها مع أنواع التخطيط اللغوي، مع التركيز على أهم أنواع التخطيط وأهدافه حضورًا في قرارات المنظومة.

٦,١. أنواع التخطيط اللغوي.

صنفت القرارات اللغوية التي رصدتها المنظومة - كما أوضح بإيجاز القسم الثالث من هذا التقرير - بحسب أنواع التخطيط اللغوي: تخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط الاكتساب اللغوي، وتخطيط المتن اللغوي، وتخطيط المكانة اللغوية. ويتعلق تخطيط الوضع بالعمل على تغيير واقع اللغة في مجتمع ما بناءً على فحص معطيات ذلك الواقع ومتغيراته ومحاولة توجيهه نحو المراد. أما تخطيط المتن فيهتمّ بتطوير اللغة من داخلها؛ من خلال وضع المصطلحات وضبطها في شكل مراجع، مثل: (القواميس)، وضبط مراجع رئيسة تهمّ قواعد (النحو، والصرف، والكتابة، والنطق) وهذا يُعدُّ تقييسًا للغة. ويركز تخطيط الاكتساب على توفير كل ما من شأنه أن يساعد على تعلّم اللغة من خلال التعليم بالأساس، وأيضًا المطالعة وغيرها من الأسباب والمحفزات، ويهتمّ تخطيط المكانة بالعمل على تحسين صورة اللغة في نظر الناطقين بها كرفع مستوى القبول والاعتزاز بها (Cooper 1989,). وقد كان تخطيط الوضع اللغوي أكثر أنواع التخطيط تواترًا في المنظومة ممثلًا بـ (٩٥٣) قرارًا، بنسبة ٥٥٪ من مجموع القرارات، ويليه تخطيط الاكتساب ممثلًا بـ (٣٩٩) قرارًا بنسبة ٢٣٪، ثم تخطيط المكانة اللغوية ممثلًا بـ (٢٣٩) قرارًا بنسبة ١٤٪. وأخيرًا، تخطيط المتن اللغوي ممثلًا بـ (١٤٧) قرارًا بنسبة ٨٪ من مجموع القرارات في المنظومة، ويوضح الجدول (٦,١) أدناه أعداد القرارات لكل نوع، ونسبة تمثيلها في المنظومة، كما يوضح الشكل (٦,١) نسب القرارات في المنظومة..

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الجدول (٦,١). توزيع قرارات المنظومة على أنواع التخطيط اللغوي

أنواع التخطيط اللغوي	العدد	نسبة القرارات
الوضع اللغوي	٩٥٣	٥٥٪
الاكتساب اللغوي	٣٩٩	٢٣٪
المكانة اللغوية	٢٣٩	١٤٪
المتن اللغوي	١٤٧	٨٪
المجموع	١٧٣٨	١٠٠٪

٦,١,١. القرارات المتعلقة بتخطيط الوضع اللغوي.

صنفت غالبية القرارات التي رصدتها المنظومة ضمن تخطيط الوضع اللغوي، ممثلةً بـ (٩٥٣) قرارًا لغويًّا، وهذا ليس بمستغرب؛ لأن تخطيط الوضع اللغوي هو أحد أهم أركان التخطيط اللغوي التي انطلقت منه أدبيات التخطيط اللغوي؛ حيث بدأت بتخطيط الوضع وتخطيط المتن، ثم توسعت لاحقًا لتضم تخطيط الاكتساب وتخطيط المكانة (انظر: المحمود، ٢٠١٨)، وتخطيط الوضع اللغوي يشمل القرارات والأنشطة المتعلقة بدراسة واقع اللغة، والقرارات المتعلقة بتحديد اللغات الرسمية والصفة القانونية للغات وحدود استخدامها، والقرارات التي تنظم الشأن اللغوي (المحمود، ٢٠١٨)، وهذه الأنماط من القرارات تمثل أغلب القرارات التي رصدتها المنظومة في الدول العربية.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الشكل (٦,١). نسبة تمثيل أنواع التخطيط اللغوي في المنظومة

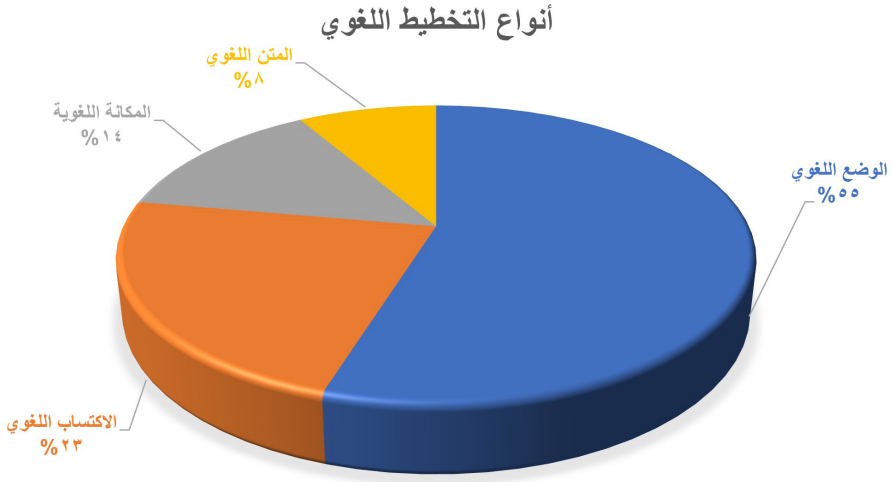

وقد كان إسهام الدول العربية في قرارات الوضع اللغوي متفاوتًا؛ حيث جاءت أكثر قرارات تخطيط الوضع اللغوي من السعودية بنسبة ١٣٪، ثم قطر بنسبة ١١٪، ثم الأردن بنسبة ١٠٪، ثم الإمارات بنسبة ٨٪ من مجموع قرارات الوضع اللغوي، وقد أسهمت جميع الدول العربية في هذا النوع من أنواع التخطيط كما يوضحه الجدول (٦,٢) أدناه.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الجدول (٦,٢). توزيع قرارات تخطيط الوضع اللغوي على الدول العربية.

الدولة	عدد القرارات	نسبة القرارات
السعودية	١٢٥	٪١٣
قطر	١٠٤	٪١١
الأردن	٩٢	٪١٠
الإمارات	٧٢	٪٨
سوريا	٦٤	٪٧
مصر	٤٩	٪٥
عمان	٤٦	٪٥
فلسطين	٤٤	٪٥
الجزائر	٤٠	٪٤
المغرب	٤٠	٪٤
الكويت	٣٦	٪٤
العراق	٣٥	٪٤
البحرين	٣٤	٪٤
تونس	٣٠	٪٣
السودان	٢٥	٪٣
موريتانيا	٢٠	٪٢
اليمن	١٩	٪٢
الصومال	١٨	٪٢
ليبيا	١٧	٪٢
لبنان	١٦	٪٢
جيبوتي	١٣	٪١
الاتحاد القمري	٢	٪٠
المجموع	٩٤١	٪١٠٠

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٦,١,٢. القرارات المتعلقة بتخطيط الاكتساب اللغوي.

جاء تخطيط الاكتساب اللغوي ثانيًا في تصنيف قرارات المنظومة، ممثلًا بـ (٤١١) قرارًا لغويًّا من مجموع القرارات، وفي هذا النوع من أنواع التخطيط ينصبّ الاهتمام على وضع اللغات في المنظومة التعليمية، مثل: لغة التعليم واللغات التي تُعلّم في المدارس، وآليات تعليم اللغات، وتأهيل العاملين على تعليمها، ولذلك فلا غرابة في أن يأخذ تخطيط الاكتساب اللغوي هذا الحيز من قرارات المنظومة، فـ(مجال التعليم) - كما مرّ في القسم السابق في هذا التقرير - هو أكثر المجالات تمثيلًا في قرارات المنظومة بنسبة ٢٧٪ من مجموع القرارات.

وقد كانت أكثر الدول العربية إصدارًا لقرارات الاكتساب اللغوي مصر بنسبة ١٧٪، تلتها المغرب بنسبة ١٤٪ من القرارات، ثم موريتانيا بنسبة ١٣٪ من القرارات، وكان للدول العربية جميعها تمثيل في قرارات تخطيط الاكتساب اللغوي، ويوضح الجدول (٦,٣) أدناه إسهام الدول العربية في هذا النوع من أنواع التخطيط.

الجدول (٦,٣). توزيع قرارات تخطيط الاكتساب اللغوي على الدول العربية.

الدولة	عدد القرارات	نسبة القرارات	الدولة	عدد القرارات	نسبة القرارات
مصر	٧٠	١٧٪	السعودية	١٠	٢٪
المغرب	٥٨	١٤٪	الصومال	١٠	٢٪
موريتانيا	٥٢	١٣٪	الاتحاد القمري	١٠	٢٪
قطر	٢٥	٦٪	ليبيا	١٠	٢٪
الإمارات	٢٤	٦٪	الجزائر	٧	٢٪
سوريا	٢٣	٦٪	السودان	٧	٢٪
الأردن	٢٢	٥٪	البحرين	٦	١٪
لبنان	٢١	٥٪	جيبوتي	٦	١٪
عمان	١٤	٣٪	الكويت	٥	١٪
اليمن	١١	٣٪	تونس	٥	١٪
فلسطين	١١	٣٪	العراق	٤	١٪
المجموع				٤١١	١٠٠٪

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٦,١,٣. القرارات المتعلقة بتخطيط المكانة اللغوية.

رصدت منظومة بيانات السياسات اللغوية (٢٣٩) قرارًا لغويًّا صنفت ضمن تخطيط المكانة اللغوية، ممثلةً ما نسبته ١٤٪ من مجموع قرارات المنظومة، وتشتغل القرارات اللغوية في هذا النوع من أنواع التخطيط بإدارة التصورات النمطية عن اللغة، وعن قدرتها على مواكبة العصر ومناسبتها للأغراض المختلفة، والتأثير على هذه التصورات إيجابيًّا من خلال المجالات المتعددة.

وقد أسهمت (١٦) دولةً عربيةً في إصدار القرارات اللغوية المتعلقة بتخطيط المكانة اللغوية، وكانت أكثر الدول العربية إصدارًا لهذه القرارات مصر؛ حيث رصدت المنظومة (٥٤) قرارًا بنسبة ٢٣٪، ثم اليمن التي أصدرت (٤٦) قرارًا بنسبة ١٩٪، ثم لبنان التي أصدرت (٣٠) قرارًا بنسبة ١٣٪، ثم الجزائر التي أصدرت (٢٣) قرارًا بنسبة ١٠٪ من قرارات المكانة اللغوية، ويبين الجدول (٦,٤) أدناه إسهام الدول العربية في هذا النوع من أنواع التخطيط.

الجدول (٦,٤). توزيع قرارات تخطيط المكانة اللغوية على الدول العربية.

الدولة	عدد القرارات	نسبة القرارات
مصر	٥٤	٢٣٪
اليمن	٤٦	١٩٪
لبنان	٣٠	١٣٪
الجزائر	٢٣	١٠٪
العراق	١٩	٨٪
السعودية	١٧	٧٪
الإمارات	١٤	٦٪
ليبيا	١٠	٤٪
قطر	٨	٣٪
الكويت	٥	٢٪
الأردن	٤	٢٪
تونس	٤	٢٪

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

السودان	٢	٪١
البحرين	١	٪٠
الاتحاد القمري	١	٪٠
عمان	١	٪٠
المجموع	٢٣٩	٪١٠٠

٦,١,٤. القرارات المتعلقة بتخطيط المتن اللغوي.

كان تخطيط المتن اللغوي أقل أنواع التخطيط اللغوي تمثيلًا في قرارات منظومة بيانات السياسات اللغوية؛ حيث رصدت المنظومة (١٤٧) قرارًا لغويًّا بنسبة ٨٪ من قرارات المنظومة، وقد اشتغلت القرارات في هذا النوع من أنواع التخطيط بإثراء المصطلحات العربية، وتوسيع ذخيرتها، وضبط استخدامها، والعمل على التوعية بالنظام الإملائي والالتزام به، وغيرها من الأنشطة.

وقد أسهمت (١٣) دولةً عربيةً في إصدار القرارات المتعلقة بتخطيط المتن اللغوي، وكان أكثرها إسهامًا في هذا النوع مصر؛ حيث أصدرت (٤٦) قرارًا بنسبة ٣١٪، ثم سوريا التي أصدرت (٣٣) قرارًا بنسبة ٢٢٪، ثم العراق وليبيا وقطر؛ حيث أصدرت كل واحدة من هذه الدول (١١، و١١، و١٠) قرارات على التوالي مثلت ما نسبته ٧٪ من قرارات تخطيط المتن اللغوي، ويبين الجدول (٦,٥) أدناه إسهام الدول العربية في هذا النوع من أنواع التخطيط.

الجدول (٦,٥). توزيع قرارات تخطيط المتن اللغوي على الدول العربية.

الدولة	عدد القرارات	نسبة القرارات
مصر	٤٦	٪٣١
سوريا	٣٣	٪٢٢
العراق	١١	٪٧
ليبيا	١١	٪٧
قطر	١٠	٪٧
السعودية	٩	٪٦

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الإمارات	٦	٪٤
فلسطين	٦	٪٤
لبنان	٥	٪٣
السودان	٣	٪٢
تونس	٣	٪٢
الجزائر	٢	٪١
الكويت	٢	٪١
المجموع	١٤٧	٪١٠٠

٦,٢. أهداف التخطيط اللغوي.

صنّف معدو دراسات الحالة في مشروع منظومة بيانات السياسات اللغوي في الدول العربية القرارات اللغوية التي رصدتها المنظومة، وقد صنّف كل باحث القرارات بحسب تحليله لأهداف وأنشطة القرارات اللغوية في بلده، وإذا وجد قرار يرتبط بأكثر من هدف من أهداف التخطيط اللغوي فإنه يصنف بحسب أكثرها ارتباطًا، وقد نتج عن هذه التحليلات (١٤) هدفًا من أهداف التخطيط اللغوي يوضحها الجدول (٦,٦) أدناه الذي يبين عدد القرارات المرصودة لكل هدف، ونسبتها من قرارات المنظومة.

الجدول (٦,٦). توزيع قرارات المنظومة على أهداف التخطيط اللغوي

هدف القرارات	عدد القرارات	نسبة القرارات
صيانة اللغة	٣٣٦	٪١٩
الاتصال بين اللغات	٣٢٨	٪١٩
التقييس اللغوي	٢٨٤	٪١٦
تمكين اللغة	٢٤٦	٪١٤
التنقية اللغوية	١٨٨	٪١١
نشر اللغة	١٤٢	٪٨
المكانة اللغوية	٣٩	٪٢
استعمال اللغة	٣٧	٪٢
الترجمة	٣٢	٪٢
حماية اللغة	٣٢	٪٢

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

التبسيط الأسلوبي	٢٧	٪٢
الإصلاح اللغوي	٢٥	٪١
التعريب	١١	٪١
تقييس المصطلحات	١١	٪١
المجموع	١٧٣٨	٪١٠٠

إن النظر في توزيع القرارات على أهداف التخطيط اللغوي يكشف أهمية ستة من هذه الأهداف واستيعابها لأكثر من ٨٥٪ من قرارات المنظومة، فكما يوضح الجدول (٦,٦)، فإن أهداف (صيانة اللغة، والاتصال بين اللغات، وتمكين اللغة، والتقييس اللغوي، والتنقية اللغوية، ونشر اللغة) تُغطّي مجتمعةً (١٥٢٤) قرارًا، ثم تنخفض نسب تمثيل القرارات في الأهداف الأخرى بدرجةٍ كبيرةٍ فيما تبقى من أهداف التخطيط اللغوي، ويوضح الشكل (٦,٢) نسبة تمثيل أهداف التخطيط اللغوي في المنظومة. وللحصول على تصور أكثر وضوحًا لهذه الأهداف؛ نستعرض فيما يلي من هذا التقرير أمثلة للقرارات المصنفة تحت أنشطة التخطيط الأكثر شيوعًا في المنظومة، ونربط هذا الاستعراض بأنواع التخطيط اللغوي التي مرّت بنا في هذا القسم.

الشكل (٦,٢). نسبة تمثيل أهداف التخطيط اللغوي في المنظومة

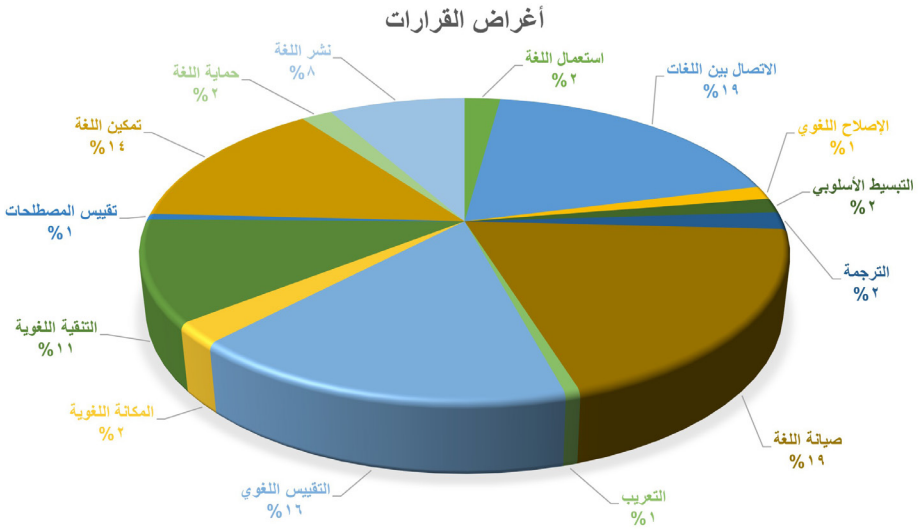

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٦,٢,١. صيانة اللغة.

رصدت المنظومة (٣٣٦) قرارًا لغويًّا تهدف إلى صيانة اللغة، شكلت ما نسبته ١٩٪ من مجموع القرارات، وقد جاءت أغلبية قرارات صيانة اللغة ضمن تصنيف تخطيط الوضع اللغوي؛ حيث رصدت المنظومة أكثر من (١٣٠) قرارًا لصيانة اللغة مصنفة ضمن تخطيط الوضع اللغوي، وهدف كثير من هذه القرارات هو تحديد موقع اللغة العربية، وتأكيد علوّه على لغات أخرى لا تشكّل تهديدًا عليها بالضرورة، كما في قرار إيجاب استعمال اللغة العربية في علاقات الأفراد والهيئات بالحكومة ومصالحها الصادر في مصر عام ١٩٤٢م، وقرار تحديد اللغة العربية لغة رسمية للمحاكم، ووجوب اجتياز المترجم امتحانًا تحريريًّا باللغة العربية الصادر في البحرين عام ٢٠٠٢م، وكما في قرار وجوب أن تكون الإعلانات والبيانات على السلع والخدمات باللغة العربية وجواز استخدام لغات أخرى الصادر في قطر عام ٢٠٠٨م، وقرار نظام المرافعات الشرعية الصادر في السعودية عام ٢٠١٣م، الذي أكّد أن العربية هي لغة المحاكم الرسمية، وحدد إمكانية سماع أقوال الشهود والخصوم باللغة العربية عن طريق مترجم.

وإضافةً إلى هذه القرارات، اشتغل عدد من قرارات صيانة اللغة بتأسيس المؤسسات العاملة على صيانة اللغة وحمايتها، مثل: قانون اللجنة العليا للعناية بشؤون اللغة العربية الصادر في العراق عام ١٩٧٩م، وقرار النظام الداخلي لمجمع اللغة العربية بدمشق الصادر عام ٢٠٠١م، وقانون مجمع اللغة العربية الأردني الصادر عام ٢٠١٥م، وقرار إنشاء وتنظيم مجمع اللغة العربية في إمارة الشارقة الصادر عام ٢٠١٦م، وقرار إنشاء مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية الصادر عام ٢٠٢٠م، وقرار إنشاء مركز أبوظبي للغة العربية الصادر عام ٢٠٢٠م، وقرار فريق حماية اللغة العربية الصادر في الإمارات عام ٢٠٢٣م.

٦,٢,٢. الاتصال بين اللغات.

رصدت المنظومة (٣٢٨) قرارًا لغويًّا تهدف إلى تنظيم الاتصال بين اللغات، شكلت ما نسبته ١٩٪ من قرارات المنظومة، وكما هو الحال في قرارات صيانة اللغة؛ فقد جاء أكثر من (٢٤٠) قرارًا من قرارات هذا الهدف ضمن تصنيف تخطيط الوضع اللغوي، وقد اشتغلت قرارات هذا الهدف بتنظيم علاقة اللغة العربية باللغات الأخرى في البيئات التشريعية، كما في قرار قواعد وتعليمات

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الموانئ البحرية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في السعودية عام ٢٠٠٦م، الذي يلزم وجود كتيب التعليمات بالعربية والإنجليزية على متن السفن، وقرار تقديم الإقرار الضريبي الصادر في الكويت عام ٢٠٠٨م، الذي يلزم تقديم المعلومات بالعربية والإنجليزية، وقرار نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر في السعودية عام ٢٠١٩م، الذي يجيز استخدام لغات أخرى إلى جانب العربية، مع اعتماد العربية في تفسير العقد وتنفيذه، وقرار كتابة أسعار العطاءات رقمًا وحروفًا باللغة العربية الصادر في مصر عام ٢٠٢١م، الذي يؤكد استخدام العربية، واعتماد النص العربي عند الخلاف في صيغة التعاقدات الرسمية، وقرار تحرير مستندات المناقصات والعقود باللغة العربية الصادر في قطر عام ٢٠٢٢م، الذي يلزم تحرير العقود بالعربية، ويجيز استخدام لغات أخرى (عند الحاجة) إذا وفرت ترجمة معتمدة للعقد بالعربية.

وإلى جانب تنظيم علاقة اللغة العربية باللغات الأخرى في البيئات التشريعية، فقد جاء عدد من القرارات لتنظّم علاقة اللغة العربية باللغات الأخرى في سياق التعليم؛ حيث حددت بعض هذه القرارات اللغة الرسمية للجامعات، كما في قرار قانون التعليم العالي الصادر في العراق عام ١٩٧٠م، الذي حدد العربية اللغة الرسمية للجامعات، وجعل الكردية لغة رسمية إلى جانب العربية في المناطق الكردية، وكما في قرار لغات التدريس في الأكاديمية العليا للإستراتيجية الوطنية في وزارة الدفاع الصادر في الصومال عام ١٩٨٦م، الذي حدد العربية والصومالية لغتي تدريس في الأكاديمية، واشترط إتقان العربية للملتحقين بالكلية، والقرار الصادر في قطر عام ٢٠٢٢م، الذي جعل اللغة العربية أو الإنجليزية لغتي التدريس في كليات الجامعة، وقرار اعتماد اللائحة المنظمة للمرحلة التمهيدية بالجامعات الليبية الصادر عام ٢٠٢٢م، الذي حدد العربية لغة التدريس الرئيسة، وأجاز استخدام غيرها لبعض المقررات.

وقرّر عدد من القرارات التعليمية في هذا الهدف تدريس اللغة العربية ومقرراتها في سياقات تعليمية متعددة، كما في قرار تدريس اللغة العربية في مدارس اللغات التجريبية بكل مراحلها المختلفة الصادر في مصر عام ١٩٧٩م، وقرار تحمّل الحكومة نفقات تعليم لغة البلد الذي يعمل فيه المبتعثون والموفدون والدروس الخصوصية في اللغة العربية الصادر في قطر عام ١٩٩٣م، والوثيقة العامة للمناهج الصادرة في

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

السـودان عـام ٢٠١٣م، الـتي أكـدت تعليـم العربيـة والاهتمـام بهـا إلى جانـب اللغـات المحليـة الأخـرى، وقـرار تطبيـق تدريـس اللغـة العربيـة علـى تلاميـذ الصـف الأول الابتـدائي بمـدارس التعليـم العـام كافـة الصـادر في مصـر عـام ٢٠١٨م.

٦,٢,٣. التقييس اللغوي.

رصـدت المنظومـة (٢٨٤) قـرارًا لغويًـا تخـدم أنشـطة التقييـس اللغـوي، تمثـل مـا نسـبته ١٦٪ مـن مجمـوع قـرارات المنظومـة، وقـد رصـدت أكـثر هـذه القـرارات ضمـن تصنيـف تخطيـط الوضـع اللغـوي بمـا يتجـاوز (١٤٠) قـرارًا، وتخطيـط المـتن اللغـوي بمـا يقـارب (٧٠) قـرارًا، وعُـني العديـد مـن هـذه القـرارات بتحديـد الصفـة الرسـمية للغـة في البـلاد، كمـا في الدسـتور المصـري الصـادر عـام ١٩٢٣م، الـذي ينـصُّ علـى أن: «الإسـلام ديـن الدولـة، واللغـة العربيـة لغتهـا الرسـمية»، والقـرار الصـادر في الأردن عـام ١٩٥٢م، القـاضي بـأن الإسـلام ديـن الدولـة واللغـة العربيـة لغتهـا الرسـمية، وكمـا في دسـتور السـودان الصـادر عـام ١٩٧٣م، الـذي ينـصُّ علـى أن: «اللغـة العربيـة هـي اللغـة الرسـمية لجمهوريـة السـودان الديمقراطيـة»، والنظـام الأسـاس للحكـم الصـادر في السـعودية عـام ١٩٩٢م، الـذي ينـصُّ علـى أن: «المملكـة العربيـة السـعودية، دولـة عربيـة إسـلامية، ذات سـيادة تامـة، دينهـا الإسـلام، ودسـتورها كتـاب الله تعـالى وسـنة رسـوله صلـى الله عليـه وسـلم. ولغتهـا هـي اللغـة العربيـة»، والدسـتور الليبـي المؤقـت الصـادر عـام ٢٠١١م، الـذي ينـصُّ علـى أن: «اللغـة الرسـمية هـي اللغـة العربيـة، وتضمـن الدولـة الليبيـة الحقـوق الثقافيـة لـكل مكونـات المجتمـع الليـبي، وتعتـبر لغاتهـا لغـات وطنيـة».

٦,٢,٤. تمكين اللغة.

رصـدت المنظومـة (٢٤٦) قـرارًا لغويًـا تخـدم أنشـطة تمكـين اللغـة العربيـة، تمثـل مـا نسـبته ١٤٪ مـن مجمـوع قـرارات المنظومـة، وقـد تركّـزت أكـثر هـذه القـرارات ضمـن تصنيـف تخطيـط الوضـع اللغـوي بمـا يقـارب (١١٠) قـرارات، وتخطيـط الاكتسـاب اللغـوي بمـا يقـارب (٩٠) قـرارًا، وقـد اهتمـت قـرارات تمكـين اللغـة المصنفـة ضمـن تخطيـط الوضـع اللغـوي بالتأكيـد علـى اسـتعمال العربيـة في الشـؤون المختلفـة، كمـا في قـرار تعريـب أسـماء المؤسسـات العامـة ومؤسسـات التجـارة الخارجيـة لشـركات القطـاع العـام وتعريـب أسـماء منتوجاتهـا الصـادر في سـوريا عـام ١٩٨٠م، وقـرار إصـدار قطعـة نقديـة معدنيـة بقيمـة ربـع دينـار جزائـري الصـادر عـام ١٩٩٤م، الـذي

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

أكّـد اسـتخدام حـروف اللغـة الوطنيـة، وقـرار اللائحـة التنظيميـة الخاصـة بضوابـط إقامـة وتنظيـم المعـارض المحليـة والخارجيـة، الـذي أكّـد أن تكـون اللغـة العربيـة هـي اللغـة الرسـمية للمعـارض، وإصـدار الأدلـة التعريفيـة باللغـة العربيـة، وقـرار تنظيـم الجمعيـات الصـادر في تونـس عـام ٢٠١١م، الـذي أكّـد تسـجيل الاسـم الرسـمي للجمعيـات باللغـة العربيـة، وقانـون الإشـهار الصـادر في موريتانيـا عـام ٢٠١٨م، الـذي أكّـد اسـتخدام اللغـة الرسـمية في الإعلانـات إضافـة إلى اللغـات الوطنيـة.

واهتمـت قـرارات تمكـين اللغـة المصنفة ضمـن تصنيـف تخطيط الاكتسـاب اللغوي أيضًـا بإنشـاء المؤسسـات التـي تهتـم بتعليـم العربيـة واعتماد المقـررات الخاصـة بتعليم اللغـة، كمـا في قـرار تقويـة اللغـة العربيـة وتغييـر قانـون التعليـم الصـادر في الصومـال عـام ١٩٧٨م، الـذي أكّـد أهميـة تعليـم العربيـة وجعلهـا شـرطًا للانتقـال مـن مسـتوى لآخـر، وقـرار تفاصيـل محتـوى منهـج مـادة اللغـة العربيـة وآدابهـا الصـادر في لبنـان عـام ١٩٩٨م، وقـرار إحـداث معهـد تدريـس اللغـة العربيـة للناطقيـن بغيرهـا في دمشـق الصـادر عـام ٢٠٠١م، وقـرار فتـح معهـد إسـلامي يُدعـى: (المعهـد الثقـافي الإسـلامي) الصـادر في موريتانيـا عـام ٢٠١٩م، الـذي يـدرِّس العربيـة إلى جانـب المـواد الأخـرى.

٦,٢,٥. التنقية اللغوية.

رصـدت المنظومـة (١٨٨) قـرارًا لغويًّـا تخـدم أهـداف التنقيـة اللغويـة، تمثـل مـا نسـبته ١١٪ مـن مجمـوع قـرارات المنظومـة، وقـد تركّـزت قـرارات التنقيـة اللغويـة ضمـن تخطيـط الوضـع اللغـوي، واهتمـت هـذه القـرارات بالحـرص علـى السـلامة اللغويـة، وتفـادي اسـتخدام المصطلحـات الأجنبيـة، كمـا في قـرار الإلـزام باللغـة العربيـة في الكتابـة الإعلانيـة، والتأكيـد بـألا يكـون علـى اللوحـة الإعلانيـة أخطـاء إملائيـة أو لغويـة الصـادر في الأردن عـام ١٩٩٩م، واللائحـة التنفيذيـة لنظـام العلامـات التجاريـة الصـادرة في السـعودية عـام ٢٠٠٢م، الـتي تلـزم اسـتخدام ترجمـة معتمـدة إلى اللغـة العربيـة، وقـرار منـع اسـتعمال غيـر اللغـة العربيـة والأرقـام العربيـة الصـادر في ليبيـا عـام ٢٠٠٢م، وقـرار المصطلحـات الأجنبيـة المسـتخدمة في المراسـلات الرسـمية الصـادر في العـراق عـام ٢٠٠٩م، الـذي يؤكـد الاهتمـام بسـلامة اللغـة العربيـة في الدوائـر الحكوميـة والـوزارات، وتجنـب المصطلحـات الأجنبيـة في المراسـلات الرسـمية، وقـرار دليـل الكتابـة باللغـة العربيـة الصـادر في الإمـارات عـام ٢٠٢٢م، الـذي يهـدف إلى توحيـد الأسـلوب اللغـوي للمحتـوى العـربي للجهـات الحكوميـة، ولائحـة الاتصـالات الرسـمية

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

والمحافظة على الوثائق ومعلوماتها لعام ١٤٤٥هـ الصادرة في السعودية عام ٢٠٢٤م، التي تمنع استخدام الألفاظ الأجنبية دون مسوغ، وتؤكد السلامة اللغوية والإملائية للمراسلات.

٦,٢,٦. نشر اللغة.

رصدت المنظومة (١٤٢) قرارًا لغويًّا تخدم أهداف نشر اللغة، تمثل ما نسبته ٨٪ من مجموع قرارات المنظومة، وقد تركّزت قرارات نشر اللغة ضمن تخطيط الاكتساب اللغوي، وقد اهتم عدد من القرارات الخاصة بنشر اللغة؛ بإنشاء المؤسسات المختصة بنشر اللغة وخدمتها، كما في قرار إنشاء اتحاد الكتّاب العرب الصادر في سوريا عام ١٩٦٩م، وقرار تنظيم مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية الصادر في السعودية عام ٢٠١٠م، وقرار إحداث وزارة الثقافة في سوريا الصادر عام ٢٠١٨م، وقرار إنشاء مركز إحياء اللغة العربية التابع للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الصادر في مصر عام ٢٠٢٠م.

وإضافةً إلى هذه القرارات، فقد اهتم عدد من قرارات هذا الهدف بإنشاء المؤسسات التعليمية المختصة بتعليم العربية لأهلها والناطقين بغيرها، كما في قرارات إنشاء كليات اللغة العربية التابعة لجامعة الأزهر الشريف الصادرة في مصر في الأعوام ١٩٧٦م، و١٩٧٨م، و١٩٨١م، وقرار إنشاء مراكز اللغات الصادر في ليبيا عام ١٩٨٦م، وقرار تنظيم المدارس السعودية في الخارج الصادر في السعودية عام ١٩٩٧م، وقرار إنشاء كلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية واللغة العربية الصادر في الاتحاد القُمُري عام ٢٠٠٣م.

٦,٢,٧. أهداف القرارات المتبقية

استعرضنا آنفًا أهم الأهداف لقرارات منظومة بيانات السياسات اللغوية للدول العربية التي شكلت مجتمعةً ما يتجاوز ٨٥٪ من قرارات المنظومة، وفيما يلي عرض مختصر لأهداف القرارات التي أخذت حصة أقل من قرارات المنظومة مع أمثلة عليها؛ حيث شملت هذه الأهداف مجتمعةً (٢١٤) قرارًا لغويًّا تمثل ما نسبته ١٣٪ من قرارات المنظومة.

أحد هذه الأهداف: القرارات التي تهتم بتعزيز مكانة اللغة العربية، وتحسين تصورات المجتمع عنها، وأمثلة هذه القرارات: القرار الصادر في السودان عام

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

١٩٩٥م، القاضي بإنشاء جائزة الدولة للغة العربية والمجالات الأخرى، والقرار الصادر في لبنان عام ٢٠١٧م، بشأن الاحتفال باللغة العربية في (١٨) من كانون الأول/ ديسمبر.

اشتغلت بعض القرارات أيضًا في تنظيم شؤون الترجمة بين اللغات والعربية، وتحديد المسؤوليات المتعلقة بالترجمة، كما في قرار تحديد اختصاص قسم التحرير والترجمة بالترجمة من وإلى اللغة العربية الصادر في قطر عام ١٩٧٩م، وقرار إنشاء إدارة لترجمة القوانين وغيرها التي يرى مجلس الوزراء ضرورة ترجمتها الصادر في البحرين عام ٢٠٠٦م.

ومن القرارات ما اشتغل لتحقيق أهداف التبسيط الأسلوبي، كما في القرار الصادر في اليم عام ٢٠٠٢م، بشأن تنظيم الإعلان عن حظر المشاهدة لفئات في دور السينما والأماكن العامة المماثلة بلغة عربية واضحة، والقرار الصادر في الأردن عام ٢٠٢١م، بشأن تنظيم عقد العمل الزراعي خطيًّا باللغة العربية، وبلغة يفهمها العامل الزراعي.

وقد اشتغلت بعض القرارات في شأن الإصلاح اللغوي، كما في القرار الصادر في الجزائر عام ٢٠١٥م، بشأن التنظيم الداخلي لمركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، والقرار الصادر في العراق عام ٢٠١٧م، بشأن تعميم لجنة سلامة اللغة العربية.

ومن القرارات ما اشتغل في تنظيم شؤون التعريب في الإدارات، كما في القرار الصادر في الصومال عام ١٩٨٠م، بشأن وضع خطة إستراتيجية للتعريب، والقرار الصادر في تونس عام ٢٠٠٣م، بشأن تعريب منظومة (إنصاف) للتصرُّف الإداري والمالي في أعوان الوظيفة العمومية.

وأخيرًا، فإن من القرارات ما اهتم بتقييس المصطلحات والاستخدام الدقيق للمصطلحات العربية المختصة، كما في القرار الصادر في العراق عام ١٩٨٩م، بشأن تعميم المسميات اللغوية الجديدة، والقرار الصادر في قطر عام ٢٠٠٠م، بشأن تحديد المواصفات القياسية للسلع، ومنها: ترجمة المصطلحات، وإضافة تعريف لها باللغة الإنجليزية.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

* خاتمة.

قـدم القسـم السـادس نظـرةً إلى تصنيفـات السياسـات اللغويـة الـتي احتوتهـا منظومـة بيانـات السياسـات اللغويـة للـدول العربيـة؛ حيـث صنفـت هذه السياسـات اللغويـة بحسـب أنـواع التخطيـط اللغـوي الأربعـة، وكان أكـثر أنـواع التخطيـط اللغـوي حضـورًا: (تخطيـط الوضـع اللغـوي)؛ حيـث تجـاوزت قراراتـه نصـف قـرارات المنظومـة، وتـلا تخطيـط الوضـع في عـدد القـرارات (تخطيـط الاكتسـاب اللغـوي)، الـذي قـارب عـدد قراراتـه ربـع قـرارات المنظومـة، وهـذا التركـز في قـرارات المنظومـة في هذيـن النوعـين مـن أنـواع التخطيـط يشـير إلى اهتمـام المشـرعين وصانعـي القـرار في الـدول العربيـة بإدارة الوضـع اللغـوي وعمليـات الاكتسـاب اللغـوي، وإدراكهـم لأهميتهمـا في تحديـد مسـتقبل اللغـة ومعالجـة قضاياهـا.

وإضافـةً إلى ذلـك، فقـد قـدّم القسـم نظـرةً تفصيليـةً إلى تصنيـف السياسـات اللغويـة بحسـب أهـداف التخطيـط اللغـوي وأنشـطته، واسـتعرض أهـم أنمـاط القـرارات الـتي تمثـل هـذه الأهـداف، وأمثلـة لهـا تـبرز نقـاط التقـاط أنـواع التخطيـط اللغـوي بأهدافـه وأنشـطته، وكمـا هـو الأمـر في أنـواع التخطيـط اللغـوي، فـإن قـرارات المنظومـة تركـزت أهدافهـا في سـتة أهـداف وأنشـطة رئيسـة، وهـي: (صيانـة اللغـة، والاتصـال بـين اللغـات، والتقييـس اللغـوي، وتمكـين اللغـة، والتنقيـة اللغويـة، ونشـر اللغـة)، وتجـدر الإشـارة هنـا إلى أن تصنيفـات أنـواع التخطيـط وأهدافـه تتداخـل فيمـا بينهـا، ومحاولـة تصنيفهـا لأجـل الدراسـة والتحليـل لا تعـني انعـزال بعضهـا عـن بعـض، أو شـمول أحـد التصنيفـات لأنشـطة مـن تصنيـف آخـر كمـا تقـرر أدبيـات التخطيـط اللغـوي.

القسم السابع
العوامل المؤثرة في الوضع اللغوي والسياسات اللغوية

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

القسم السابع: العوامل المؤثرة على الوضع اللغوي والسياسات اللغوية

إن الدور المحوري الذي تؤديه اللغة في الحياة المجتمَعية - لتحقيق التواصل، وتشكيل الهُوِيَّة الفرديَّة والوطنيَّة والقوميَّة، والتعبير عن الطموحات الجمعية، وتحقيق المنافع الاقتصادية والمقاصد التنظيمية - يجعل تخطيطها ووضع سياساتها أمرًا شائكًا تؤثر فيه عوامل عديدة معقدة ومتداخلة. وتختلف هذه العوامل المؤثرة في السياسة اللغوية من مجتمع إلى آخر بحسب السياق (التاريخي، والثقافي، والاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي) لكل مجتمع. وتتفاعل هذه العوامل المؤثرة في السياسات اللغوية مع بعضها بعضًا تفاعلًا معقدًا، مما يخلق ديناميكية تؤثر على الكيفية التي تتطور بها مساراتها وتوجهاتها بمرور الوقت. فمن المهم ملاحظة أن السياسة اللغوية ليست ثابتة، بل تتغير من وقت لآخر؛ استجابةً لما يحدث بين العوامل المؤثرة فيها من تفاعلات، ومع ضغوطات العولمة في الوقت الراهن يتوقع أن تكون السياسة اللغوية أكثر تعقيدًا. ويهدف هذا القسم إلى تبيان بعض العوامل المؤثرة في السياسات اللغوية في الدول العربية بحسب ما رصدته دراسات الحالة الخاصة بكل دولة، ويمكن تقسيم العوامل إلى: (عوامل داخلية)، و(عوامل خارجية).

٧,١. العوامل الداخلية:

٧,١,١. العوامل التاريخية:

والمقصود بها تاريخ اللغة، وما تعرضت له في أثناء ذلك من تأثيرات وتطورات، لا سيما من ناحية تمددها أو انكماشها في علاقاتها مع اللغات الأخرى، وللعربية تاريخ طويل مرت خلاله بمراحل متعاقبة ابتدأت بالتمدد والانتشار من جزيرة العرب نحو (العراق، والشام، ومصر، وبلاد شمال إفريقيا) في القرون الثلاثة الأولى بعد بدء الإسلام، وكانت العربية في تلك المرحلة اللغةَ الأولى المتسيدة في العالم؛ باعتبارها لغة العلم والحضارة. وقد أثّرت في أثناء انتشارها في كثير من اللغات الموجودة في المجتمعات التي بلغها تمددها الكبير، وحلت محل كثير منها؛ فبعضها انقرض تمامًا (كالقبطية)، وبعضها تقلص استعمالها إلى حد كبير (كالآشورية والآرامية ونحوهما)، وكثير من تلك اللغات التي حلت العربية محلها قريبة منها، وتنتمي إلى مجالها الأسري المشترك (للغات الأفرو-آسيوية)؛ فاستقرت

العربيـة وترسـخت وتحولـت تدريجيًـا إلى اللغـة الشـائعة والمسـتعملة لـدى طبقـات المجتمـع كافـة في المناطـق، واسـتمر ذلـك حـتى الوقـت الحـالي؛ حيـث تشـكّل المناطـق الـتي ترسـخت فيهـا العربيـة مـا يسـمى بـ(العالـم العـربي المعاصـر).

وقـد مـرّت العربيـة – بعدمـا اسـتقرّت في الرقعـة الجغرافيـة الممثلـة للعالـم العـربي – بـشيءٍ مـن الضعـف والتدهـور التدريـجي الـذي بلـغ ذروتـه في القرنـين السـابع عشـر والثامـن عشـر للميـلاد؛ فقـد وصلـت إلى أقـصى درجـات ضعفهـا؛ حيـث اسـتفحلت العاميـات وتباعـدت جـدًا، فلـم تعـد قابلـة للتفاهـم المشـترك، وأصبحـت العربيـة في ظـل الحكـم العثمـاني تحتـل المكانـة الثانيـة في الدوائـر السياسـية والرسـمية حـتى في الأقاليـم العربيـة، ولكنهـا اسـتعادت شـيئًا مـن عافيتهـا بعـد ذلـك، حينمـا دخلـت مرحلـة جديـدة مـن البعـث والإحيـاء بـدءًا مـن القـرن التاسـع عشـر، وكان العامـل الأسـاس لبعـث اللغـة العربيـة وإحيائهـا، هـو: حركـة النهضـة الـتي شـهدتها الأقطـار العربيـة وتأثـرت بهـا بدرجـات متفاوتـة، ومـا تبـع ذلـك مـن أحـداث، مثـل: خـروج الأقطـار العربيـة مـن عبـاءة الدولـة العثمانيـة، وتأسـيس الأقطـار الوطنيـة الحديثـة عقـب التحـرر مـن الاسـتعمار الأوروبي (Suleiman, 2006). وقـد شـهدت هـذه المرحلـة تقلّـص الفجـوة بـين العربيـة الفصـحى واللهجـات المحكيـة مـن ناحيـة، وبـين اللهجـات المحكيـة نفسـها مـن ناحيـة أخـرى بعـد أن أصبحـت متباعـدةً جـدًا في المرحلـة السـابقة، ويعـود السـبب الرئيـس وراء تقلـص هـذه الفجـوة إلى ازديـاد معرفـة الفئـات الاجتماعيـة المختلفـة للغـة العربيـة الفصـحى، وازديـاد اسـتخدام الفصـحى في مجـالات التواصـل الاجتماعـي؛ نتيجـة لتأثـير التعليـم العـام، ووسـائل الإعـلام المرئيـة والمقروءة؛ فأصبحـت العربيـة إحـدى اللغـات الكـبرى في الوقـت الحـالي، ويتحـدث بهـا مـا يقـارب (٤٥٠) مليـون شـخص، أي مـا يعـادل ٦٪ تقريبًـا مـن سـكان العالـم.

لهـذه الخلفيـة التاريخيـة أهميـة كبـيرة في توجيـه السياسـات اللغويـة والتأثـير فيهـا؛ فهـي ليسـت مـن اللغـات الصغـيرة، بـل مـن اللغـات المركزيـة الفائقـة في العالـم المعاصـر كمـا ذكـر في القسـم الأول عنـد الحديـث عـن منظومـة اللغـات العالميـة، وهـذا الواقـع يفـرض نفسـه علـى المشـرّع اللغـوي، وربمـا تكـون الدسـاتير ومـا يوازيهـا مـن أنظمـة الحكـم الرئيسـة هـي المظهـر الأبـرز للتأثـر؛ فاللغـة العربيـة هـي لغـة رسـمية إمـا لوحدهـا أو مـع لغـة أخـرى في جميـع الـدول العربيـة كمـا قـد ذكـر في القسـم الرابـع، وليسـت العربيـة لغـة رسـمية في هـذه الـدول وحدهـا، بـل تحظـى بالمنزلـة الرسـمية في دول أخـرى غيرهـا، مثـل: تشـاد، وأريتريـا، ومـالي (Lansford, 2017). وذلـك يجعـل العربيـة

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

في المرتبة الثالثة من ناحية الاعتراف الرسمي في دول العالم بعد اللغتين الإنجليزية والفرنسية (مونتغمري، ٢٠١٤؛ وانظر: Ammon, 2010). وبخلاف الإنجليزية والفرنسية اللتين تحظيان بالاعتراف الرسمي في دول متفرقة وبعيدة عن موطنهما الأساس، وفي مجتمعات لغوية أجنبية عنهما، فإن العربية تنتشر ضمن (مجالها الأسري الخاص)، وفي منطقة جغرافية متصلة. ويضاف إلى ذلك أن انتشار العربية يتخذ مسارًا صاعدًا نوعًا ما، بخلاف ما يشهده انتشار الفرنسية من تراجع في المرحلة الحالية (مونتغمري، ٢٠١٤)، رغم ما تبذله المنظمة الفرنكفونية من جهود حثيثة في هذا الصدد (كالفي، ٢٠٠٨). وتجذر العربية في المناطق التي تجذرت بها في مسيرتها التاريخية والحضارية هو الذي جعلها تحظى بهذا الاعتراف الرسمي المتقدم مقارنةً ببقية اللغات الأخرى في العالم، فما إن تستقل الدولة أو تتأسس رسميًا في المنطقة التي تشكل العالم العربي الحديث إلا وتعلن أن العربية هي لغتها الرسمية، ويظلُّ ذلك ثابتًا في جميع ما يصدر من دساتير لاحقة في أثناء ما تمرّ به الدول من تحولات سياسة.

٧,١,٢. العوامل الديموغرافية:

المقصود بالعوامل الديموغرافية التركيبة السكانية لأفراد المجتمع من ناحية أعراقهم ولغاتهم الأصلية، بما في ذلك عدد المتحدثين بكل لغة، وتوزيعهم الجغرافي، ومستوى تعليمهم؛ فالعربية رغم تمددها واستقرارها في المنطقة الممثلة للعالم العربي – كما ذكرنا في النقطة السابقة – ليست اللغة الوحيدة المستخدمة في المجتمعات العربية، بل تتسم المجتمعات العربية بتفاعل لغوي معقد يتضمن العديد من اللغات الأخرى، ويمكن تقسيم هذه التعددية اللغوية الموجودة داخل دول الجامعة العربية على نوعين؛ أولهما: تعددية لغوية أصيلة ناتجة عن وجود مكونات اجتماعية أصيلة من المواطنين الذي ينتمون إلى خلفيات لغوية وعرقية أخرى غير العربية. وثانيهما: تعددية لغوية طارئة ناتجة عن إقامة مؤقتة لعدد من المقيمين والوافدين في بلد معين لأسباب معيشية واقتصادية. وسنناقش هذه التعددية الأخيرة وآثارها ضمن العوامل الاقتصادية، وأما العوامل الديموغرافية فسنخصّصها للتعددية اللغوية الأصيلة. وتشترك معظم الدول العربية في هذه التعددية اللغوية الأصيلة؛ فالنسيج الاجتماعي – في الغالبية العظمى من الدول العربية – تتعايش فيه مكونات اجتماعية تنتمي إلى خلفيات لغوية وعرقية مختلفة، ومن الأمثلة البارزة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

للتعددية اللغوية في الدول العربية: وجود البربر أو الأمازيغ إلى جانب العرب في عدد من بلدان المغرب العربي، ووجود الأكراد إلى جانب العرب في عدد من بلدان المشرق العربي؛ فللبربر أو الأمازيغ حضور كبير نسبيًّا في المغرب والجزائر، ويوجد منهم أعداد قليلة في كل من: تونس، وليبيا، ومصر، وللأكراد حضور كبير في العراق، ومتوسط في سوريا، وحضور قليل في لبنان، وتوجد إلى جانب هذين المثالين البارزين أمثلة أخرى من التعددية اللغوية الأصيلة، ومنها: وجود أعداد محدودة من النوبيين في مصر، ووجود أقليات من (التركمان، والآشوريين، والسريان) في العراق، ووجود أقليات من (الشركس، والتركمان، والداغستان، والأرمن، والسريان) في سوريا، وأقليات من الأرمن في لبنان، وتوجد في الأردن أقليات محدودة جدًّا من (الشركس، والأكراد، والتركمان، والأرمن) لا تزيد في مجموعها عن ٢٪ من مجموع عدد السكان، ويوجد في السودان العديد من اللغات الأخرى إلى جانب اللغة العربية.

وإذا ما عدنا إلى منظومة اللغات العالمية المذكورة في الجدول (١,١) – لفهم هذه التعددية اللغوية في ضوء هذا النموذج – فسنجد أن اللغات الأصيلة الأخرى التي تتضمنها هذه الخريطة الديموغرافية تنتمي إلى ما يسمى بـ (اللغات المركزية، واللغات الطرفية) إلى جانب اللغة العربية؛ التي تعدُّ اللغة المركزية العليا ولغة التفاهم المشتركة في معظم الرقعة الجغرافية الممثلة للدول العربية. وتتسم هذه التعددية اللغوية بالتعايش، والانصهار في بعض الحالات، والتكامل الوظيفي داخل النسيج الاجتماعي المحلي، ربما مع وجود بعض الاستثناءات القليلة كحالة السودان، حيث «تُعدُّ قضايا اللغة من أهم إشكالات الحكم وبناء الدَّولة في تاريخ السودان الحديث والمعاصر»، كما يقول محمد الخير وأشرف عبدالحي وعبدالرحيم مقدم في دراستهم للحالة السودانية، ولعل أهم تأثيرات هذه الخريطة الديموغرافية اللغوية المتعددة: المزاوجة بين محاولات الحفاظ على الهوية اللغوية الجامعة التي تمثلها اللغة المركزية العليا من ناحية، وجهود إحياء لغات الأقليات المركزية والطرفية ودعمها من ناحية أخرى، لا سيما مع تشبث كثير من أبناء كثير من المكونات الاجتماعية الأخرى بلغاتهم الأم، وربما تكون الدساتير أيضًا من أبرز جوانب التأثر بهذه العوامل الديموغرافية؛ حيث تتحول التعددية اللغوية الواقعية في بعض الأحيان إلى تعددية قانونية بحسب الظروف الخاصة بكل بلد، ومن أمثلة ذلك: النص على كون اللغة الكردية لغة رسمية بحسب الدستور العراقي الأخير، وكون اللغة الأمازيغية لغة رسمية بحسب الدستورين الأخيرين في المغرب والجزائر.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ويظهر أثر ذلك في مستوى القرارات والقوانين اللغوية المبنية على تلك الدساتير كالنص مثلًا على حق التعليم باللغة الأم سواءً أكانت رسمية – كما في الأمثلة التي ذكرناها أعلاه – أو غير رسمية، ومن هذا القبيل مثلًا الاعتراف باللغة الأرمنية لغة وطنية في لبنان؛ فتستعمل بموجب ذلك في المناطق ذات الأكثرية الأرمنية في التعليم والإعلام و»مختلف شؤون الحياة العامة، من قبيل اسم العلم، وأسماء الشوارع والساحات، والمحال التجارية، واللافتات» كما يذكر الدكتور رياض زكي قاسم في دراسته للحالة اللبنانية، ومن أمثلة ذلك أيضًا: نص الدستور الليبي عام ٢٠١١م على أن لغتي الأمازيغ والتبو لغتان وطنيتان تضمن الدولة الحقوق الثقافية لمتحدثيها. ولقد كان (قانون اللغات المحلّيَّة) الذي صدر عام ١٩٣١م برقم (٧٤) لسنة – ويقول الدكتوران يوسف العيساوي ومحمد هادي العيساوي في دراستهما للحالة العراقية أنه «أول قانون لغوي صدر بعد قيام الدولة العراقية» – من أوائل القوانين التي صدرت في النص على الحقوق اللغوية للأقليات؛ فضمن هذا القانون للأكراد والتركمان في مناطقهم حق (التعبير، والتقاضي، والتعليم) بلغاتهم الأصلية، ولكن «هذا القانون لم يَنَلْ حظًّا كبيرًا من المتابعةِ والتّنفيذ والاهتمامِ»، وتجدد ذلك بصدور (قانون اللغات الرسمية) الذي صدر عام ٢٠١٤م، وفيه نص على أن اللغتين العربية والكردية لغتان رسميتان للعراق، وأن اللغتين التركمانية والسريانية لغتان رسميتان في «الوحدات الإدارية التي يشكل فيها التركمان والسريان كثافة سكانية».

٧,١,٣. العوامل الثقافية:

ويقصد بها القيم والمعتقدات والتقاليد السائدة في المجتمع، ولها دور مهم في تحديد ما يستعمل من اللغات في مجالات الحياة المختلفة؛ فاللغة من أهم العناصر المشكلة لهوية الفرد والمجتمع، وتستعمل للتعبير عن الذات والانتماء، وتشتمل هذه العوامل على الدين، ومشاعر الشعوب وروابطها وتطلُّعاتها القومية، ومن أهم العوامل الثقافية المرتبطة بالعربية ارتباطها الوثيق بالإسلام، ثم بالشعور القومي العربي؛ حيث تشكّل اللغة أهم محددات الهوية للشعوب العربية في العصر الحديث، إضافةً إلى الإرث الحضاري الهائل الذي ورثته من مراحلها السابقة، وهذه العوامل الثقافية مرتبطة بالجوانب التاريخية التي ذكرت سابقًا وناتجة عنه؛. فالعربية – كما ذكرنا أعلاه – أصبحت نتيجة لمسيرتها التاريخية والحضارية تمتدُّ في منطقة جغرافية متصلة، تمثل في ضمير الغالبية من شعوبها الرمز الأعلى للميراث الموحد، والهوية الجامعة، والمصير المشترك (Suleiman, 2003).

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ولهذه العوامل الثقافية آثار بارزة في حركة التشريع اللغوي؛ لأنها مرتبطة بالولاء والانتماء للغة والمحافظة عليها؛ من أجل المحافظة على وحدة الشعور والفكر والاتجاه، ويظهر ذلك في الجوانب الرسمية والشعبية على سواء؛ فيظهر مثلًا وصف (العربية) في الأسماء الرسمية لعدد من الدول العربية، كما في: (المملكة العربية السعودية)، التي كانت أول دولة تضع هذا الوصف في اسمها الرسمي، و(جمهورية مصر العربية)، و(الجمهورية العربية السورية)، و(الإمارات العربية المتحدة)، وتنصُّ كثير من قوانين الجنسية في البلاد العربية على اشتراط معرفة اللغة العربية، أو الإلمام للحصول على جنسية الدولة، وترتبط بهذا الجانب أيضًا المواقف الشعبية والمجتمعية وأثرها في السياسات اللغوية، ويطلق بعض الباحثين على المواقف والتوجهات الفردية والمجتمعية تجاه اللغات مصطلح: (الأيديولوجيا اللغوية)، ويقصد به مجموعة من الآراء والمعتقدات والأفكار المنتشرة حول لغة ما بين أفراد المجتمع، يسعون إلى توظيفها للتأثير في السِّياسَات العامة للدولة؛ بُغية الحفاظ على وضع لُغَوِيّ راهن، أو بهدف تغيير هذا الوضع إلى حال آخر. فالسياسات اللغوية ليست شأنًا رسميًّا بحتًا، بل هي جزء لا يتجزأ من الحراك المجتمعي، وما يتضمنه من توجُّهات وأيديولوجيات متعددة ومتباينة. ومؤكد أن ما يصدر من قرارات رسمية ليس إلا انعكاسًا لتوجهات أيديولوجية معينة، فلذلك أثره المهم والكبير؛ سواءً في إصدار القرارات، أو في تنفيذها، أو في تعطيل ذلك. وقد لا يظهر ذلك في القرارات نفسها، ولكن دراسات الحالة توضح بعضًا من الجوانب المتعلقة بذلك، ومن الأمثلة: ما ذكره الدكتور علي الحمادي في دراسته للحالة الإماراتية عن قرار تأسيس جمعية اللغة العربية الصادر عام ١٩٩٩م؛ فيذكر أن تأسيس الجمعية قد جاء «استجابة لرغبة شعبية رأت في تزايد حضور اللغة الإنجليزية في المجتمع تهديدًا لمكانة اللغة العربية، وخطرًا يستلزم الحماية، وخاصة مع الثورة الاقتصادية والعقارية التي شرعت أبواب الدولة لمختلف الجنسيات. وبالفعل، مارست الجمعية مهامها، وبدأت بزيارات ميدانية لحكام الإمارات السبع، أثمرت عن صدور قرار مستقل آخر بشأن الحفاظ على سلامة اللغة العربية صدر في السنة ذاتها، يهدف إلى تعزيز دور اللغة العربية في المعاملات الرسمية في إمارة الشارقة».

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٧,١,٤. العوامل السياسية:

للعوامل السياسية دور مهم جدا في التأثير على السياسات اللغوية. فهناك ارتباط عضوي وثيق جدا بين السياسة اللغوية والدولة الوطنية الحديثة وما تتخذه من توجهات ومسارات. فغالبا ما تكون الدولة وأجهزتها هي المؤثر الأكبر في تحديد التوجهات اللغوية للمجتمعات، إما بشكل مباشر أو غير مباشر. فالسياسة اللغوية جزء لا بدّ منه في كل سياسة تنتهجها الدولة الحديثة، وتتقاطع مع أنماط السياسات الأخرى الإدارية والقانونية والتعليمية والاقتصادية وغيرها. فتنتهج الحكومات والسلطات في الدولة الوطنية الحديثة ما تنتهجه من سياسات لغوية لتحقيق مشروعات وطنية أشمل، وتتأثر بما تمرّ به من تحولات سياسية معينة. وتوضح دراسات الحالة لمنظومة القرارات اللغوية أن صدور كثير من القرارات اللغوية كان مرتبطا بظروف أو تحولات سياسية معينة، للعوامل السياسية دور مهم جدًّا في التأثير على السياسات اللغوية؛ فهناك ارتباط عضوي وثيق جدًّا بين السياسة اللغوية والدولة الوطنية الحديثة، وما تتخذه من توجهات ومسارات، فغالبًا ما تكون الدولة وأجهزتها المؤثر الأكبر في تحديد التوجُّهات اللغوية للمجتمعات، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ فالسياسة اللغوية جزء لا بدّ منه في كل سياسة تنتهجها الدولة الحديثة، وتتقاطع مع أنماط السياسات الأخرى (الإدارية، والقانونية، والتعليمية، والاقتصادية وغيرها)، فتنتهج الحكومات والسلطات في الدولة الوطنية الحديثة ما تنتهجه من سياسات لغوية؛ لتحقيق مشروعات وطنية أشمل، وتتأثر بما تمرّ به من تحولات سياسية معينة. وتوضح دراسات الحالة لمنظومة القرارات اللغوية أن صدور كثير من القرارات اللغوية كان مرتبطًا بظروف أو تحولات سياسية معينة، أو ناتجًا عن حملات إصلاحية معينة في الإدارة أو التعليم أو غيرها من المشروعات الوطنية الأخرى في البلدان العربية.

وربما يكون تأسيس الدولة الوطنية الحديثة من أبرز مراحل التحول المؤثرة في السياسات اللغوية. ومن المظاهر البارزة لذلك: الحرص على التعريب وسن التشريعات اللغوية في المراحل الأولى من تأسيس الدولة الوطنية الحديثة في معظم دول الجامعة العربية؛ فاستقلال مصر مثلًا سنة ١٩٢٢م يمثل محطة بارزة في سياسة دعم العربية بعد انتهاء الاستعمار. وفي سياق ذلك، صدر مرسوم تأسيس مجمع اللغة العربية عام ١٩٣٢م، وعدد من القوانين الأخرى الداعمة للعربية، كما يذكر الدكتور محمود بكر في دراسته للحالة المصرية. وشهد العراق

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

كذلك بعد الاستقلال وتأسيس الدولة الوطنية الحديثة (تحولًا في الواقع اللغوي)، يتمثل في تعريب دوائر الدولة بعد مزاحمة اللغتين التركية والإنجليزية في مرحلتي الحكم العثماني، والاستعمار البريطاني، كما يقول الدكتوران يوسف العيساوي ومحمد هادي العيساوي في دراستهما للحالة العراقية. وهذا ما حدث في الدولة السورية؛ حيث اتخذت الدولة بعد الاستقلال «جملة من السياسات اللغوية؛ لإعادة اللغة العربية إلى موقعها الطبيعي في الحياة والتعليم» بعد مرحلتي الحكم العثماني، والاستعمار الفرنسي، كما يقول الدكتور هايل الطالب في دراسته للحالة السورية. وفي هذا السياق أنشئ عام ١٩١٩م أول مجمع للغة العربية باسم: (المجمع العلمي العربي)، وعلى غراره أنشئت بقية المجامع اللغوية الأخرى، وكانت من مسوغات إنشائه في الدولة العربية الفتية آنذاك: « الحاجة إلى تصحيح لغة الموظفين في الحكومة، والإشراف على لغة الكتب المدرسية في المدارس العسكرية والمدنية، ووضع المصطلحات العلمية». وفي سياقه أيضًا، أنشئ معهد الطب عام ١٩١٩م، الذي كان اللبنة الأولى في تعريب التعليم الجامعي في سوريا في التخصصات العلمية كافة على نحو فريد في الدول العربية.

وكانت أيضًا التغيرات السياسية واختلاف أنظمة الحكم التي مرت بها الدول العربية بعد استقلالها من العوامل المؤثرة في صدور القرارات اللغوية، ومن أمثلة ذلك في (ليبيا): أن كثيرًا من القرارات المستقلة إنما صدرت نتيجة لتغير أنظمة الحكم التي شهدتها البلاد كما يذكر الدكتور محمد الخليفة الأسود في دراسته للحالة الليبية؛ فبعد استقلال البلاد عام ١٩٥٢م صدر (قانون اللغة العربية) الذي ينص في الفقرة الأولى من مادته الثانية على أنه يجب أن يحرر باللغة العربية جميع ما يقدم إلى حكومة المملكة الليبية... «ويترتب على عدم مراعاة الفقرة الأولى من هذه المادة اعتبار المحررات والعطاءات والوثائق... كأن لم تقدم»، وفي عام ١٩٦٩م صدرت قرارات عن مجلس قيادة الثورة تقضي بوجوب استعمال اللغة العربية، وحدث الأمر نفسه بعد التحول السياسي الذي شهدته البلاد بعد عام ٢٠١١م. ويذكر الدكتوران يوسف العيساوي ومحمد هادي العيساوي أن التغير السياسي الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣م قد جلب معه تغيرًا في السياسة اللغوية، من أبرز مظاهرها: ترسيم التعددية اللغوية، وفتح المجال أمام التعلم باللغات الأجنبية في المدارس الأهلية. وكذلك يذكر الدكتور محمد عبد الكريم فارع في دراسته للحالة اليمنية أن أعوام ٢٠١٣م، و١٩٩٢م، و١٩٩١م

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

كانت أكثر الأعوام من ناحية أعداد القرارات اللغوية الصادرة في اليمن، ويعزو ذلك إلى (التغيرات السياسية) التي مرّ بها البلد في تلك الأعوام؛ فالتسعينيات أعقبت الوحدة اليمنية، وعام ٢٠١٣م شهد تحركات سياسية بارزة، وفي السودان «ارتبطت القرارات بالتغييرات السياسية والدستورية واتفاقيات السلام، فكلما طرأ تغيير سياسي نتجت عنه قرارات وسياسات لغوية جديدة»، وإن كان الخط العام للحكومات الوطنية المتعاقبة هو (تعريب الحياة العامة والتعليم)، رغم ما يوجد في السودان من تعدد لغوي واثني كبير، كما يذكر محمد الخير وأشرف عبد الحي وعبد الرحيم مقدم في دراستهم للحالة السودانية.

وقد لا تكون التغييرات مرتبطة بتحولات سياسية في أنظمة الحكم، وإنما بمبادرات إصلاحية تنشئها الحكومات، ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من التأثيرات السياسية في التشريعات اللغوية: الرؤى التنموية والإستراتيجية لدول الخليج مثل رؤية ٢٠٣٠ في السعودية، و٢٠٣٠ في البحرين، و٢٠٣٠ في قطر، و٢٠٣٥ في الكويت، و٢٠٤٠ في عمان، وقبلها رؤية ٢٠٢١ التي أنهت دورتها الأولى في الإمارات، وأعقبتها رؤية جديدة سُميت بالمئوية (رؤية مئوية الإمارات ٢٠٧١)، مع وقوف مرحلي عند ما اصطلح عليه برؤية (نحن الإمارات ٢٠٣١). وتوضح هذه الرؤى السبق في تبني التخطيط الإستراتيجي وتطوير العمل الحكومي، ولهذه الرؤى أثر مهم في صياغة السياسات اللغوية وتفعيلها؛ فاللغة العربية من ضمن مقومات الهوية الرئيسة التي تنص رؤية السعودية ٢٠٣٠ على أهمية العناية بها وتنميتها، ومن ضمن ما تنص عليه رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ أيضًا: بناء اقتصاد قائم على المعرفة أساسه مجتمعٌ قطريٌّ قادرٌ على إحداث التنمية، مع الحفاظ على (الهوية الإسلامية، واللغة العربية، والنسيج الثقافيّ للدولة)، على نحوٍ يحسّن التعامل مع التغيرات الديموغرافية الناتجة عن الحراك التنموي المصاحب للرؤية، والأمر شبيه بذلك في جميع الرؤى الخليجية الأخرى؛ فظهر في ثناياها الاهتمام بالجوانب اللغوية ضمن السياسات التنموية، وبرز في كثير منها التأكيد على الجوانب المتعلقة بـ(الهوية اللغوية)، و(الأمن اللغوي) و(الاستدامة اللغوية). وفي سياقها، تم إصدار عدد من القرارات اللغوية المهمة، مثل: إنشاء مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية في السعودية، وأيضًا إن كثيرًا من القرارات اللغوية المستقلة في دولة الإمارات العربية المتحدة – على سبيل المثال – قد صدرت بعد عام ٢٠٠٥م، وهو العام الذي بدأت فيه الدولة بالتخطيط لرؤية ٢٠٢١م، ومن القرارات المتعلقة بذلك: إنشاء المجلس الاستشاري للغة العربية في عام ٢٠١٢م.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٧,١,٥. العوامل الاقتصادية:

تؤثر العوامل الاقتصادية في السياسات اللغوية من نواحٍ عديدة كاحتياجات سوق العمل، وما تفرضه من لغات أو مهارات لغوية معينة؛ فيذكر الدكتور محمود بكر مثلًا في دراسته للحالة المصرية أن الانفتاح الاقتصادي – الذي حدث في مصر بدأ من عام ١٩٧٥م – كان له تأثير «في الموقف من العربية واللغات الأجنبية في مصر»، ولا يزال لذلك أثره حتى اليوم؛ «حيث زاد استخدام اللغة الإنجليزية وحدها، أو مع العربية، أو مع لغة أخرى في أعمال عدد من الشركات الأجنبية أو المشتركة أو متعددة الجنسيات. وأدى هذا الموقف إلى اشتراط إجادة الإنجليزية فيمن يتقدم للعمل فيها، وأدى أيضًا إلى زيادة إنشاء مدارس لغات تهتم منذ الطفولة المبكرة باللغة الإنجليزية». ويذكر الدكتور محمود بكر في هذا الصدد أن وزارة التربية والتعليم قد حاولت «سنة ١٩٨٧م قصر تعليم اللغات في مرحلة الحضانة وما قبل المدرسة الابتدائية على تعليم اللغة القومية وحدها، والاهتمام بتعليم الخط والإملاء وقواعد الكتابة والتدريب عليها في مراحل الدراسة الأولى، ولكن المقاومة كانت كبيرة من أولياء الأمور، ولم ينفذ القرار، علمًا أن نحو ١٠٪ من الأطفال الملتحقين بالتعليم يقضون مرحلة الحضانة في إطار لغة أجنبية»، وربما تكون هذه المقاومة ناتجة عن التأثر بالوضع العام الذي يجعل اللغة الإنجليزية طريقًا للحصول على وظائف راقية، بناءً على ما تضعه جهات العمل المختلفة – لا سيما في القطاع الخاص – من شروط واختبارات في هذا الصدد، وهذا يبين كيف يمكن أن تتعارض العوامل الاقتصادية مع العوامل الثقافية في بعض الأحيان، فتتغلب إحداهما على الأخرى.

ومما يرتبط بالعوامل الاقتصادية: الحشود السكانية التي تنتقل من منطقة إلى أخرى بحسب توفر فرص العمل، وما ترتب على ذلك من تأثيرات لغوية، ومن الأمثلة البارزة على ذلك: التعددية اللغوية الموجودة في بلدان الخليج، وهي تعددية لغوية طارئة ومؤقتة بخلاف التعددية اللغوية الأصيلة التي ذكرناها في أثناء الحديث عن العوامل الديموغرافية؛ فالطفرة والوفرة الاقتصادية التي شهدتها الدول الخليجية منذ السبعينيات من القرن الماضي أدت إلى تحولات كبيرة في المجتمعات الخليجية وتركيبتها الديموغرافية؛ بسبب تدفق الوافدين والمقيمين بأعداد كبيرة جدًّا من مختلف الخلفيات اللغوية والثقافية والدينية، وبسبب ذلك أصبح عدد الوافدين والمقيمين في معظم دول الخليج العربي (ربما باستثناء السعودية وعمان)

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

يتجاوز عدد سكانها من المواطنين؛ فيقول الدكتور علي الحمادي مثلًا في دراسته عن حالة الإمارات مستندًا إلى تقارير الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء: «يُشكّل الوافدون والمهاجرون نسبة ٨٨,٥٢٪ من إجمالي عدد السكان، بينما يشكل الإماراتيون النسبة المتبقية وهي ١١,٤٨٪»، مضيفًا إلى أن عدد من ينتمون إلى دول (الهند، وبنغلاديش، وباكستان) وغيرها من دول جنوب آسيا يبلغ «٥٩,٤٨٪ من السكان، أي ما يزيد قليلًا عن نصف إجمالي سكان الإمارات العربية المتحدة». وفي قطر، يشكّل الوافدون والمقيمون ما يبلغ تقريبًا ٩١٪ من عدد السكان، في حين أن نسبة السكان القطريين إلى عدد السكان لا تتجاوز ٩٪ فقط، بحسب ما ورد في دراسة الحالة القطرية للدكتورة هديل الخطيب والأستاذة هدى الصيفي استنادًا إلى جهاز قطر للإحصاء. وفي السعودية، تبلغ نسبة السعوديين إلى السكان ٥٨,٤٪، ونسبة المقيمين من غير السعوديين ٤١,٦٪ بحسب بيانات التعداد السكاني لعام ٢٠٢٢م، وتبلغ نسبة من ينتمون إلى دول (الهند، وبنغلاديش، وباكستان) ٤٣,٥٪ من المجموع الكلي للمقيمين من غير السعوديين، بمجموع يبلغ (٥,٨١٥,٤) مليون نسمة تقريبًا، كما يذكر الدكتور سعيد آل الأصلع في دراسته للحالة السعودية مستندًا إلى بيانات التعداد السكاني الرسمي لعام ٢٠٢٢م. فنسبة كبيرة من المقيمين في الدول الخليجية لا تتحدث العربية، ولو بالحد الأدنى، ولغاتهم في الغالب مخالفة للمجال الأسري للغة العربية، ولا تتكامل معها وظيفيًّا في الواقع المعاش - كلغات التعددية اللغوية الأصيلة التي أشرنا إليها في العوامل الديموغرافية - ولذا فإن هذا النمط من التعددية اللغوية لا يمكن أن يفهم بناء على نموذج منظومة اللغات العالمية، وله آثار أخرى على الواقع اللغوي، من أهمها: ظهور ما يسمى بـ(العربية الخليجية الهجينة) (Gulf Pidgin Arabic)، وهي لغة فريدة من نوعها، لها سماتها البنيوية والتواصلية الخاصة، ولها حضور واضح في الفضاء الاجتماعي العام، ورغم أن تأثير هذه اللغة طفيف ومحدود على لغة أبناء البلد من الناطقين الأصليين بالعربية - فيما عدا بعض الحالات النادرة - إلا أن حضورها الواسع في الفضاء الاجتماعي له تأثيره البالغ في لغة التواصل اليومي، ولذلك أثره الكبير في كثير من جوانب المعيشة والحياة اليومية؛ سواءً للمواطنين، أو من المقيمين الذين لا يتقنون العربية.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٧,٢. العوامل الخارجية:

٧,٢,١. التأثيرات الدولية:

يرتبط هذا العامل بما تبذله الدول والقوى العالمية الأخرى من جهود لدعم لغاتها وفرضها، وبحركة اللغات العالمية ما يحدث بينها من تنافس ضمن منظومة اللغات العالمية. فالعالم المعاصر اليوم يشهد تنافسا لغويا تقف وراءه أقطاب عالمية كبرى لها إستراتيجياتها اللغوية المتعارضة فيما بينها، والمناوئة للغات الأخرى المغايرة للغاتها، ومن ضمنها العربية (فليبسون، ٢٠٠٧؛ كالفي، ٢٠٠٨). ولا تقتصر مسألة التأثيرات الدولية على ما يحدث في الوقت الراهن، بل قد تكون عائدة لمراحل تاريخية سابقا، ما يزال لها أثر واضح في المشهد اللغوي. وربما يكون الاستعمار وتأثيراته اللغوية هو أهم التأثيرات الدولية على المشهد اللغوي في الدول العربية. فلقد مرّت كثير من الدول العربية بمرحلة استعمارية طويلة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. فتقاسمت بريطانيا وفرنسا النفوذ في أجزاء واسعة من العالم العربي، بالإضافة إلى وجود الاستعمار الإيطالي في ليبيا والصومال. وكان لذلك تأثيرات عميقة، ما يزال بعضها باقيا إلى اليوم، على كثير من الجوانب، ومن ضمنها الجوانب اللغوية.

وتتفاوت التأثيرات الدولية - لا سيما ما يتعلق منها بالمرحلة الاستعمارية - شدةً وضعفًا من منطقة إلى أخرى، وربما تكون أكثر البلدان تأثرًا في هذا الجانب من الناحية اللغوية (بلدان المغرب العربي)؛ بسبب طول المدة الاستعمارية، وتأخر تحررها واستقلالها الوطني، مما نتج عنه تأثير شديد للفرنكوفونية في مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة (انظر: المسدي، ٢٠١١؛ الفهري، ٢٠١٣). وإذا ما أضيفت إلى ذلك التعددية اللغوية الأصيلة في هذه البلدان، فإنه سينتج عنه وضع لغوي معقد جدًّا. ويذكر الدكتور محمد داوود في دراسته للحالة التونسية أن مثل هذا الوضع اللغوي الذي تجذرت فيه لغات عديدة تتفاعل فيما بينها بطرق معقدة يفرض تجاوز «المصطلحات التقليدية المستعملة في مجال البحث اللساني الاجتماعي عمومًا، والسياسات والتخطيط اللغوي خصوصًا» مثل، وصف شخص ما بأنه ثنائي اللغة، أو ثلاثي اللغة، أو ازدواجي اللغة، بل يفرض كذلك أن نتجاوز «مصطلحًا آخر شاع استعماله في المجال اللساني الاجتماعي وهو (translanguaging) بمعنى التنقل بين لغتين مستقلتين، واستغلال ما تتيحه معرفتهما لدى طرفي عملية التواصل؛ لضمان التفاهم التام»، ويرى أن الوصف الملائم لمثل هذا الوضع المعقد هو مصطلح

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

(الكوكبة اللغوية المهيمنة) (dominant language constellation, DLC)، الذي تكاد تضمحل فيه الحدود بين اللغات في التواصل اليومي؛ حيث يتم «التفاعل بسهولة وسلاسة عبر مجموعة من اللغات» المختلفة، فكما أن الوضع اللغوي الفريد في البلدان الخليجية قد أدى إلى نشوء ظاهرة اللغة الخليجية الهجينة، فإن الوضع اللغوي المعقد في بلدان المغرب العربي قد أدى إلى تجاوز التوصيفات التقليدية للتعددية اللغوية نحو تصورات أكثر تعقيدًا.

وربما يكون من أبرز التأثيرات اللغوية الموروثة عن عهد الاستعمار في دول الجامعة العربية كون التخصصات العلمية والتقنية في المرحلة الجامعية لا تدرّس باللغة الأم (أي العربية)، على نحو يخالف ما هو موجود في معظم بلدان العالم، بل تدرّس بالفرنسية في الدول التي خضعت للاستعمار الفرنسي (كبلدان المغرب العربي)، أو بالإنجليزية في الدول التي خضعت للاستعمار البريطاني، مثل: (مصر وبقية الدول الأخرى التي تأثرت بها)؛ فمن المعلوم أن التعليم في المدارس العالية في مصر قد ابتدأ باللغة العربية في جميع التخصصات بما فيها (الطب، والهندسة، والعلوم)، عند تأسيس الدولة الحديثة في بداية القرن التاسع عشر، ولم يتحول التعليم العالي إلى الإنجليزية إلا بعد الاحتلال الإنجليزي في عام ١٨٨٢م، ولكن استقلال الدولة في عام ١٩٢٢م لم يؤد إلى تلافي ذلك، وظل التعليم الجامعي والعالي في التخصصات العلمية باللغة الإنجليزية إلى اليوم، وبسبب المركزية الثقافية لمصر؛ تبعتها بقية البلدان العربية في هذه المسألة. ويستثنى من ذلك سوريا التي يكون فيها التعليم في التخصصات العلمية باللغة العربية «منذ تأسيس معهد الطب سنة ١٩١٩م»، بعد انتهاء الحكم العثماني وقيام الدولة العربية إبان الحرب العالمية الأولى، فاستمر الأمر على ذلك، «ولم تفلح سياسة الانتداب الفرنسي في تحويل التعليم فيه إلى اللغة الفرنسية»، فمضت بقية الكليات في الجامعة السورية على ذلك النهج. ويذكر الدكتور هايل الطالب في دراسته للحالة السورية أن «وزراء التعليم العالي، ووزراء الصحة، وعميدي كليات الطب في الوطن العربي قد دعوا في مؤتمرهم الذي عقد في دمشق في مطلع ثمانينيات القرن الماضي إلى تدريس العلوم الصحية باللغة العربية، على أن ينجز ذلك كليًّا في عام ٢٠٠٠م». ولكن ذلك لم ينفذ، بل يخالف ما تنص عليه القرارات واللوائح المنظمة للتعليم الجامعي في معظم البلدان العربية؛ فهناك ضعف واضح في تطبيق القرارات على أرض الواقع، كما سنرى بالتفصيل عند الحديث عن التحديات التي تواجه السياسات اللغوية في القسم الثامن.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٧,٢,٢. العولمة:

المقصود بها الحركة الدؤوبة التي يشهدها العالم حاليًّا نحو إلغاء الحدود والتمايزات، والاندماج المتزايد والمتسارع للاقتصادات والثقافات والمجتمعات، ويدخل ضمن ذلك التطورات التقنية وتأثيراتها، كالشبكة العنكبوتية وما تشتمل عليه من وسائل وأدوات، وتأثيرها في اللغة واستعمالاتها، وللعولمة العديد من التأثيرات على المشهد اللغوي لمنظومة اللغات العالمية، ومن ضمن آثارها: الضغط على اللغات الصغيرة بما يؤدي إلى فقدانها أو انقراضها، وهيمنة لغة واحدة أو لغات معدودة على المشهد العالمي بأسره، إضافةً إلى التأثير في الهويات الثقافية للشعوب وخلخلتها؛ من خلال تأثير اللغات المهيمنة، والإنجليزية في العالم المعاصر – كما ذكر سابقًا – هي اللغة المركزية الفائقة (Hyper-Central Language)، التي تمثل لغة الاتصال العالمية، ومحور المنظومة اللغوية المعاصرة. ولقد بدأت الإنجليزية بتبوء هذه المنزلة تبوءًا واضحًا بعد الحرب العالمية الثانية، وبلغ ذلك أَوْجَهُ في عقد التسعينيات من القرن الماضي مع انهيار المعسكر الاشتراكي، وظهور النظام العالمي الجديد، ولا يُدرى ما إذا كانت هيمنة الإنجليزية ستستمر لمدة طويلة أم لا، ولكن هيمنتها قد كان لها أثر كبير في السياسات اللغوية، فلقد دفعت العديد من البلدان إلى تقديم الأولوية لهذه اللغة في أنظمتها التعليمية والحياة العامة؛ لتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية، والوصول إلى الأسواق العالمية (فليبسون، ٢٠٠٨).

وعلى الرغم من الضغوطات التي تمارسها العولمة اللغوية فإن مسألة الخيار اللغوي محسومة في كثير من البلدان العربية، لا سيما في البلدان الكبرى، مثل: (مصر، والسعودية، والعراق، وسوريا)؛ فلا توجد فيها مشكلة اختيار لغوي بين العربية ولغة أخرى في (الإدارة الحكومية، والقضاء، والتعليم العام ونحوها). ومع ذلك فإن هذه البلدان وغيرها تشهد تزايدًا في نفوذ الإنجليزية، لا سيما في مجالات العمل والاقتصاد، وينطبق ذلك حتى على البلدان التي تمثّل منطقة تقليدية لنفوذ الفرنسية في هذه المجالات (كلبنان مثلًا وبلدان المغرب العربي)، ويوجد بعض الحالات التي وصل فيها تأثير الإنجليزية إلى مستوى كبير في حركة التشريع اللغوي، ومن الأمثلة على ذلك: ما شهدته قطر في منتصف التسعينيات من موجة من القرارات المتتالية التي تنصُّ على استعمال الإنجليزية إما إلى جانب العربية أو لوحدها في تنظيم الشؤون اللغوية، ومن أمثلة ذلك: النظام الأساس للجنة الإقليمية لنظم الطاقة الكهربائية عام ١٩٩٠م،

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الـذي ينـصُّ على أن «اللغـة الرسـمية لجميـع الاجتماعات والمنشـورات سـتكون اللغة العربيـة واللغـة الإنجليزيـة»، مثـل: قـرار وزيـر الصحـة لسـنة ١٩٩٦م بشـأن الشـروط والمواصفـات الواجـب توفّرهـا في مخـازن الأغذيـة، الـتي تشـمل توفـير لافتـات باللغتـين العربيـة والإنجليزيـة، توضّـح نـوع المـواد المُخزنـة، وكذلـك مرسـوم تأسـيس شـركة قطـر للكيماويـات المحـدودة الصـادر في ١٩٩٨م، الـذي ينـصُّ على ضـرورة أن «تُعَـدّ محاضـر اجتماعـات المجلـس باللغـة الإنجليزيـة»، وعلى وجـوب «حفـظ وتقديم جميع سـجلات المحاسـبة والفواتـير والدفاتـر التجاريـة وكشـوفات حسـابات الشـركة باللغـة الإنجليزيـة»، ووثيقـة تأسـيس إدارة دوري النجـوم الصادرة في ٢٠٠٦م، الـتي تنصُّ مادتها ذات الرقـم (٨٩) على أن: «اللغـة الرسـمية للمؤسسـة هـي العربيـة والإنجليزيـة»، ومثـل ذلـك: قـرار مجلـس إدارة هيئـة قطـر للأسـواق الماليـة عـام ٢٠٠٩م، بشـأن اعتمـاد نظـام خدمـات الأوراق الماليـة، الـذي يُوجِـب أن «تمسـك الشـركة سـجلات توضـح بيانـات أنشـطتها باللغتـين العربيـة والإنجليزيـة»، وقـد تم التراجـع عن ذلـك لاحقًا بعد صـدور قانـون (حمايـة اللغـة العربيـة) عام ٢٠١٩م، كما سـنذكر في القسـم الثامـن أدناه.

* خاتمة

تطـرق التقريـر في هـذا القسـم إلى أبـرز العوامـل المؤثـرة في السياسـات اللغويـة، وقسـمها علـى عوامـل داخليـة وأخـرى خارجيـة؛ أمـا العوامـل الداخليـة فأبرزهـا العوامـل التاريخيـة الناتجـة عـن المراحـل الـتي مـرّت بهـا العربيـة في تطوراتهـا ومسـيرتها الحضاريـة في أثنـاء مراحـل التاريـخ المختلفـة، وأثرهـا في واقعهـا المعاصـر في العالـم اليـوم، والعوامـل الديموغرافيـة المتعلقـة بالأعـراق والمكونـات الاجتماعيـة المتنوعـة داخـل الـدول العربيـة، والعوامـل الثقافيـة المتعلقـة بالمواقـف والأيديولوجيـات اللغويـة وأثرهـا في السياسـات اللغويـة، والعوامـل السياسـية المتعلقـة بالتحـولات السياسـية الـتي تمـر بهـا الـدول العربيـة وأجهزتهـا، وأنظمـة الحكـم فيهـا، والعوامـل الاقتصاديـة المتعلقـة بفـرص العمـل واحتياجـات السـوق، ومـا يفرضـه مـن خيـارات لغويـة معينـة، وأمـا الجوانـب الخارجيـة فتتعلـق بالتأثـيرات الدوليـة وأثرهـا علـى حركـة اللغـات العالميـة، والعولمـة وضغوطاتهـا علـى اللغـات المحليـة نحـو الاندمـاج اللغـوي علـى مسـتوى العالـم.

القسم الثامن
التحديات وسبل التعزيز الممكنة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

القسم الثامن: التحديات وسبل التعزيز الممكنة

يحاول القسم الثامن والأخير تقديم تلخيص بأبرز التحديات والعقبات التي تؤثر في الواقع اللغوي، وتواجه حركة التشريع اللغوي بناء على ما قدمته دراسات الحالة في هذا الصدد، وسيتم في ثنايا ذلك التطرق إلى وجوه التعزيز الممكنة للواقع اللغوي في البلدان العربية بما يتلافى المشكلات القائمة، ويسعى إلى تجاوزها بما يعزز الوجود النظامي للغة العربية في الدول العربية.

٨,١. التحديات والعوائق

٨,١,١. التفاوت بين السياسات المعلنة والواقع المعاش

تنصُّ الدساتير أو أنظمة الحكم الرئيسة الموازية لها في جميع الدول العربية على أن العربية هي اللغة الرسمية للدولة، إما بالانفراد وهو الغالب، أو بالاشتراك مع لغة أخرى – كما ذكرنا سابقًا – وتصدر تبعًا لذلك قوانين وقرارات كثيرة من أجهزة الدولة المختلفة؛ لتنظّم الشؤون اللغوية؛ فتولي العربية المنزلة المناسبة لوضعها الرسمي في: (التعليم، والمؤسسات القضائية، والإعلام، والإعلانات التجارية وغيرها من المجالات)، ولكن الملاحظ أنه يوجد تفاوت كبير جدًّا بين ما تنصُّ عليه تلك القرارات من ناحية، والواقع اللغوي المعاش من ناحية أخرى؛ فالقرارات اللغوية الرسمية المعلنة غير قادرة على صناعة الواقع اللغوي المأمول في كثير من الأحيان، ويظهر ذلك في الفضاء الاجتماعي العام، ويظهر أيضًا في مجالات بعينها.

ففي بلدان الخليج العربي – على سبيل المثال – يوجد حضور طاغٍ للغة الإنجليزية في الفضاء الاجتماعي العام في العديد من المواقع كالمستشفيات، والمؤسسات التجارية، والمجالات التواصلية المرتبطة بالعلم الحديث والتعليم العالي والاقتصاد، إضافةً إلى الحضور الكثيف للغة الهجين في التواصل اليومي؛ بسبب وجود عدد كبير من العمالة الأجنبية التي لا تتحدث العربية – كما ذكرنا أعلاه – يقول الدكتور علي عبد القادر الحمادي في دراسته للحالة الإماراتية: «نصت المادة السابعة من الدستور أن (لغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية)، وعلى الرغم من أنه على مدى اثنين وخمسين عامًا من عمر الدولة، لم يصدر ما يخالف هذه السياسات، فإن مستوى التطبيق على أرض الواقع أظهر أن هناك

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مظاهـر تقلـل مـن حضـور اللغـة العربيـة، وتضعـف مـن القـوة الـتي اكتسـبتها بحكـم القانـون، فالإحصائيـات تثبـت أن اللغـة العربيـة ليسـت في الصـدارة بـين اللغـات المسـتعملة في الحيـاة العامـة»، ويضيـف قائـلًا: «ومـع أن الإحصائيـات منشـورة فيما يتعلـق بعـدد السـكان وجنسـياتهم، إلا أن تحديـد ترتيـب اللغـة العربيـة بـين اللغـات المسـتخدمة لـم يظهـر في أي سـجلات رسـمية، ويتـداول المعنيـون بالشـأن اللغـوي تصريحًـا شـهيرًا لوكيـل وزارة الثقافـة والإعـلام حـدد فيـه ترتيـب اللغـة العربيـة في: المركـز الرابـع مـن حيـث اسـتخدامها وعـدد الناطقـين بهـا؛ حيـث تحتـل الأورديـة المركـز الأول، تليهـا الإنجليزيـة، ثـم لغـة هجينـة جـاءت نتيجـة اختـلاط عـدد مـن العاميـات، مـن بينهـا: العربيـة والآسـيوية والإنجليزيـة الـتي أصبحـت تسـتخدم علـى نطـاق واسـع، لتحـلّ العربيـة في المرتبـة الرابعـة»، والأمـر شـبيه بذلـك بدرجـات متفاوتـة في بقيـة البلـدان الخليجيـة؛ فتذكـر الدكتـورة هديـل الخطيـب والأسـتاذة هـدى الصيفـي في دراسـتهما للحالـة القطريـة أن العربيـة تواجـه العديـد مـن التحديـات؛ بسـبب مجموعـة مـن التحـولات الاجتماعيـة والاقتصاديـة «أبرزهـا: تمـدد اللغـة الإنجليزيـة بفعـل العولمـة الاقتصاديـة والتركيـب الديموغـرافي للدولـة»، «بالإضافـة إلى ذيـوع عربيـة الخليـج الهجـين (Gulf Pidgin Arabic)، والـتي تسـتخدم لتيسـر التواصل بـين المواطنـين والعمالـة الوافـدة، وبـين أفـراد العمالـة الوافـدة أنفسـهم»، وهـذه اللغـة الهجـين يتنبـأ لهـا بـأن تصبـح – كمـا تذكـران – اللغـة المشـتركة الأهـم في الخليـج العـربي، ولا يقتصـر الحضـور الكبـير للإنجليزيـة علـى بلـدان الخليـج، بـل لهـا حضـور في عـدد مـن البلـدان الأخـرى؛ فهـي اللغـة الغالبـة في (المجـالات السـياحية والتجاريـة) في مصـر، كمـا يذكـر الدكتـور محمـود بكـر في دراسـته عـن الحالـة المصريـة.

ويماثـل ذلـك الحضـور الكثيـف للفرنسـية في كثيـر مـن المجـالات، ويصـور الدكتـور محمـد داوود شـيئًا مـن ذلـك في دراسـته للحالـة التونسـية، بقولـه: «بالرغـم مـن الجهـد الـذي بُـذل في دعـم اللغـة العربيـة وتعريـب الإدارة والتعليـم الأسـاس بأكملـه بقيـت اللغـة الفرنسـية إلى اليـوم لغـة التدريـس في التعليـم الثانـوي والجامعـي في المـواد العلميـة والاقتصاديـة وحـتى في بعـض مـواد علـم الاجتمـاع والعلـوم الإنسـانية، كمـا بقيـت في التدريـب التقـني والمهـني. وهـي اللغـة المهيمنـة في مجـالات الاقتصـاد والماليـة والهندسـة والطـب، حيـث إن جـلّ، إن لـم تكـن كلّ، الوثائـق المتداولـة في المؤسسـات الحكوميـة والخاصـة في هـذه المجـالات صـادرة بالفرنسـية بمـا في ذلـك التراخيـص، والإيصـالات، والفواتـير، والكشـوفات البنكيـة، وخطـط البنـاء، والوصفـات الطبيـة،

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ونتائج التحاليل المخبرية وغيرها. وقد تكون بعض هذه الوثائق، مثل: الاستمارات والصكوك البنكية، ثنائية اللغة ولكن من النادر أن نرى من يملؤها بالعربية. والفرنسية حاضرة أيضًا في المجال الإعلامي (الورقي والإلكتروني) ولكن بنسبة أقل بكثير من العربية، كما أن هناك قناة إذاعية وطنية مخصصة للبث بالفرنسية. وفي مجال النشر الأدبي هناك إنتاج محلي لا بأس به يشمل الرواية، والسير الذاتية، والمذكرات والكتب ذات الاهتمام السياسي والاقتصادي والاجتماعي».

وهناك مجالات بعينها يبرز فيها عدم تطبيق القرارات رغم تكرر صدورها، ومنها مثلًا: القرارات المتعلقة بلغة التدريس في الجامعات في التخصصات العلمية والتقنية؛ فالتعليم الجامعي ما زالت تسيطر عليه اللغات الأجنبية إما كليًّا أو جزئيًّا في غالبية الدول العربية، لا سيما في التخصصات العلمية والتقنية، رغم تكرر صدور القرارات المتعلقة بتعريب التعليم، ومن أمثلة ذلك: قانون التعليم العالي والبحث العلمي المعدّل ذو الرقم: (١٣٢) في عام ١٩٧٠م، الذي تنصُّ مادته الثانية والعشرون على أن: «اللغة الرسمية في الجامعات العراقية هي اللغة العربية، ولمجالس الجامعات أنْ تقرر تدريس بعض المواد العلمية بلغات أخرى»، ومثله: تنظيم الجامعات في مصر الصادر عام ٢٠٠٦م، وينصُّ على أن: اللغة العربية لغة التعليم، على أنه يجوز استخدام لغات أخرى عند الضرورة، وكذلك نظامُ الجامعات السعودية ذو الرقم: (م/ ٢٧) الصادر في ٢٠١٩م، الذي ينصُّ على أن: «لغة التعليم في الجامعة هي اللغة العربية، ويجوز - عند الاقتضاء وبقرار من مجلس الجامعة - التدريس بلغات أخرى». وتتكرر مثل هذه الصيغة في القرارات المنظمة للجامعات والتعليم العالي في كثير من الدول العربية، ولكنها لا تطبق؛ فلغة التعليم في التخصصات العلمية والهندسية هي الإنجليزية في البلدان التي خضعت للاستعمار الإنجليزي، أو قلدتها وتأثرت بها، والفرنسية في البلدان التي خضعت للاستعمار الفرنسي، وتوجد محاولات متفرقة لتنفيذ القرارات المتعلقة بتعريب التعليم الجامعي في التخصصات العلمية، مثل: قرار مجلس التعليم العالي والبحث العلمي في العراق في عام ١٩٧٦م، بإلزام الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بتعريب التعليم، وقد «أثمر خطوات مهمة في هذا الاتجاه» وصل فيها التعريب إلى كليات الطب في عام ١٩٨٠م، ولكنه نجاح جزئي ومحدود. وكذلك قرار تعريب التعليم الجامعي وإنشاء الهيئة العليا للتعريب في السودان عام ١٩٩٠م، ومثلُه القرار ذو الرقم (٢٥) في عام ١٩٩٢م، الذي أنشئ بموجبه المركز الوطني

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

للترجمة والتعريب في ليبيا؛ لتعريب المقررات الجامعية. ولم يطبق شيء من ذلك، بل توجد بعض الملحوظات التي تدل على شيء من التراجع عن هذا الهدف حتى على مستوى النصوص القانونية والدستورية، بغض النظر عن التطبيق أو عدمه، ومن أمثلة ذلك: ما يذكره الدكتور محمود بكر في دراسته للحالة المصرية من كون دستور ٢٠١٢م ينصُّ على أن: اللغة العربية «مادة أساسية في مراحل التعليم المختلفة بكل المؤسسات التعليمية»، ثم «جاء دستور ٢٠١٤م وقيد المطلق الموجود في عبارة (مراحل التعليم المختلفة) بأن جعل اللغة العربية مادة أساسية في التعليم قبل الجامعي الحكومي والخاص».

ومن المجالات الأخرى التي يظهر فيها تفاوت واضح بين القرارات الصريحة والأمر الواقع: المجال المتعلق بـ(كتابة اللوحات، واللافتات، وأسماء المحال)؛ ففي سوريا مثلًا صدر عدد من القرارات المتعلقة بتعريب أسماء المحال، ومنع إطلاق الأسماء الأعجمية على المحال التجارية والخدمية والسياحية، ومنها: المرسوم التشريعي ذو الرقم: (١٣٩) في عام ١٩٥٢م، وبلاغ رئاسة مجلس الوزراء ذو الرقم: (٩٥/ب/٥/١٧٠٩) في عام ١٩٧٠م، وتعميم مجلس الوزراء ذو الرقم: (٢٧٢١/١) في عام ١٩٨٠م، وكما يذكر الدكتور هايل الطالب في دراسته للحالة السورية، فإن «هذه الإجراءات المتخذة لم تحد من انتشار وتفاقم ظاهرة إطلاق التسميات الأجنبية على كثير من المرافق السياحية والعامة»، ويذكر الدكتور سعيد آل الأصلع ما يشبه ذلك في دراسته للحالة السعودية، فيقول: إن دراسة المشهد اللغوي المتعلق بلوحات المحال وأسمائها، وخاصة في الشوارع والأحياء والمراكز التجارية الحديثة تظهر (تفضيل استخدام الأسماء الأجنبية)، ويذكر الدكتور محمد خليفة الأسود – في دراسته للحالة الليبية – القرارَ ذا الرقم (٢٧) لعام ٢٠١٩م، الذي ينصُّ على وجود كتابة اللافتات وأعمال الدعاية باللغة العربية، ثم يعلق على ذلك بقوله: «ولكن لم يكن هناك أيّ تأثير لهذا القرار، فأغلب المحلات والمقاهي في طرابلس اليوم مسماة بأسماء أجنبية ومكتوبة بالحرف اللاتيني، والسبب هو عدم متابعة وتطبيق القرار السابق من قبل السلطات المحلية، والشعور من قبل أصحاب المحلات والمقاهي بأن كتابتها باللغة الإنجليزية تجلب الزبائن إليها»، والأمر شبيه بذلك في كثير من الدول الأخرى، والمطلع على دراسات الحالة يرى أنه توجد كثير من القرارات في جوانب أخرى عديدة تصدر ولا تطبق.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

٨,١,٢. التذبذب والتأرجح بين توجهات متعددة ومتباينة

لا تقتصر التحديات التي تواجهها السياسات اللغوية في الدول العربية على عدم تطبيق القرارات والتفاوت بين السياسات المعلنة والواقع المعاش، بل تشمل أيضًا التذبذب بين توجهات متعددة ومتباينة تتسبب في عدم اطراد السياسات اللغوية، وتمنع من التوصل إلى حلول مستديمة تقوم على معطيات واقعية تضمن تخطيطًا لغويًّا متوازنًا وقابلًا للتنفيذ، ولهذا التأرجح والتذبذب أسباب عديدة؛ منها ما يعود إلى الانسياق وراء تطورات معينة في المشهد اللغوي العالمي على نحو يصل إلى ما تسميه الدكتورة هديل الخطيب في دراستها للحالة القطرية بـ «تعويم السياسات اللغوية بناء على العرض والطلب في سوق اللغات»، ومنها ما يعود إلى توجُّهات أيديولوجية وبراغماتية مختلفة، بل متعارضة في بعض الأحيان، ويشير إلى ذلك الدكتور محمد داوود في دراسته للحالة التونسية؛ إذ يذكر أن الوضع اللساني الاجتماعي في تونس يتنازعه اتجاهان رئيسان؛ أولهما يتمثل في «دعم اللغة العربية من خلال سياسات وخطط تعريب التعليم والإدارة، وتعميم استخدامها في المحيط العام، والثاني: يتمثل في اعتماد الفرنسية كلغة ساندة للنفاذ إلى العلوم وللانفتاح على العالم وخاصة فرنسا والغرب عمومًا». والدافع إلى المراوحة بين هذين الاتجاهين هو بناء مجتمع ثنائي اللغة والثقافة، مما يؤدي إلى معترك للتجاذب والتذبذب والتأرجح بين خيار التعريب من ناحية، وخيار التعددية والثنائية اللغوية من ناحية أخرى، ويشير الدكتور علي الحمادي إلى ما يشبه ذلك في دراسته للحالة الإماراتية، بقوله: «هناك جدل دائم ومتجدد يُثار حول تحقيق التوازن بين التمسك بالهوية الوطنية وبين ضرورات العولمة والتعايش مع المجتمع الدولي، وبين التمسك باللغة الوطنية ومراعاة التعددية اللغوية».

والتعليم عادةً ما يكون المجال الأكبر للسياسات اللغوية، وقد ظهر ذلك جليًّا في منظومة القرارات؛ فكان عدد القرارات المنتمية إلى هذا المجال (٤٧٢) قرارًا، وهو ما يمثل ما نسبته ٢٧٪ من المجموع الكلي للقرارات في المنظومة (انظر: الشكل ٢,٣)، إضافةً إلى أن القرارات المتعلقة بتخطيط الاكتساب قد بلغت (٣٩٩) قرارًا بنسبة تبلغ ٢٤٪ من مجموع القرارات الكلي. ومع ذلك، فإن التعليم من أبرز المجالات التي يظهر فيها التذبذب والتردد في السياسات اللغوية العربية، ويمكن فهم هذا التردد والتذبذب والتأرجح في المجال بالانطلاق من وثيقة مبكرة صادرة عن الإدارة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الثقافيـة في جامعـة الـدول العربيـة عـام ١٩٦٥م، تنـصُّ علـى أن: أهـداف التعليـم اللغـوي كالتـالي: «(١) أن تكـون [العربيـة] لغـة تدريـس مـواد المناهـج الدراسـية كافـة في مختلـف المراحـل، و(٢) أن تسـتقيم علـى ألسـنة المعلمـين والتلاميـذ نطقًـا وكتابـةً، و(٣) أن يتعمـق الإيمـان بدورهـا الكبـير في حفـظ الـتراث الحضـاري والوجـود القـومي، و(٤) أن تـبرز خصائصهـا وقدرتهـا علـى اسـتيعاب العلـوم والمعـارف الإنسـانية مهمـا تشـعبت واتسـعت» (جامعـة الـدول العربيـة، ١٩٦٥)؛ فمقارنـة ذلـك بمسـارات السياسـة اللغويـة في التعليـم في الـدول العربيـة توضّـح أن هـذه الأهـداف لـم تترجـم إلى سياسـات حقيقيـة ومطـردة، بـل جـرى عـدم تطبيقهـا، أو التراجـع عنهـا إلى خيـارات أخـرى مختلفـة.

ويمكـن أن يتضـح المقصـود مـن ذلـك بالتركـيز علـى الهـدف الأول المتعلـق بجعـل العربيـة لغـة تدريـس مـواد المناهـج الدراسـية كافـة في مختلفـة المراحـل؛ ففـي مرحلـة التعليـم الجامعـي لـم يطبـق ذلـك البتـة رغـم صـدور كثـير مـن القـرارات الـتي تنـصُّ علـى ضـرورة تعريـب التعليـم الجامعـي في التخصصـات العلميـة والتقنيـة – كمـا ذكـر في النقطـة السـابقة المتعلقـة بالتفـاوت بـين السياسـات المعلنـة والواقـع المعـاش – ويعـاني التعليـم العـام مـن مشـكلة أخـرى مقاربـة لذلـك، فرغـم أنـه قـد بـدأت فيـه سـابقًا خطـوات فعليـة نحـو التعريـب التـام، إلا أنـه يعـاني مـن الـتردد والتذبـذب في السياسـات المتعلقـة بهـذا الموضـوع، ويتضـح ذلـك بصـورة جليـة في بعـض الـدول الـتي ترسـخ فيهـا وجـود اللغـات الأجنبيـة في التعليـم منـذ مـا قبـل الاسـتقلال (كـدول المغـرب العـربي على سـبيل المثـال)، فيقـول الدكتـور محمـد داوود في دراسـته للحالـة التونسـية: إن عمليـة تعريـب التعليـم قـد انطلقـت بعيـد الاسـتقلال، «وصـارت كلعبـة شـدّ الحبـل، وعانـت مـن عـدم الحسـم ووضـوح الرؤيـا، والـتردد»، ويشـير إلى أنهـا قـد كانـت ومـا زالـت محـل صـراع بـين وجهـات نظـر متعـددة ومتعارضـة. وعلـى نحـو مماثـل، يشـير الدكتـور فـؤاد بوعلـي في دراسـته للحالـة المغربيـة إلى تعـدد المشـروعات الإصلاحيـة في التعليـم، «حتـى يمكـن وصـف مسـاره بأنـه تاريـخ الإصلاحـات»، ويذكـر أن الهـم اللغـوي كان حاضـرًا في جميـع هـذه المحطـات، مـن خـلال «البحـث عـن هندسـة لغويـة تجمـع بـين مبـادئ الهويـة وعناصـر الانفتـاح علـى الثقافـات والمعـارف»، حتـى انتهـى ذلـك إلى الرؤيـة الإسـتراتيجية للإصـلاح في المغـرب ٢٠١٥–٢٠٣٠م الـتي دعـت إلى تنويـع لغـات التدريـس واسـتعمال اللغـات الأجنبيـة؛ مـن أجـل «إرسـاء تعدديـة لغويـة بكيفيـة تدريجيـة ومتوازنـة مـع إعمـال مبـدأ التنـاوب اللغـوي في تدريـس بعـض المـواد ولا سـيما العلميـة والتقنيـة»، وفي

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ذلك تراجع عن خيارات سابقة كانت تؤكد الأحادية اللغوية وتعريب التعليم العام في مراحله المختلفة.

ولا يقتصر الأمر على الدول التي ترسخ فيها وجود اللغات الأجنبية منذ ما قبل الاستقلال، بل يكاد يكون ظاهرة عامة، وإن تفاوتت درجاتها، ومن أمثلة ذلك: قرار المجلس التنفيذي في أبوظبي بالتوجُّه إلى التعليم ثنائي اللغة في النموذج المدرسي الجديد، كما يذكر الدكتور علي الحمادي في دراسته للحالة الإماراتية؛ حيث تنصُّ السياسة التعليمية في هذا النموذج الصادر في عام ٢٠١٢م على أن: «النظام الجديد في التعليم يركز على تنمية المهارات ثنائية اللغة لدى الطلبة، ما يعني تطوير قدراتهم على الفهم والتحدث والقراءة والكتابة باللغتين العربية والإنجليزية، في حين سيتم تدريس مادتي الرياضيات والعلوم باللغة الإنجليزية»، وربما يكون في ذلك تكرار لتجربة مشابهة في قطر تم التراجع عنها بعد ذلك؛ فلقد تبنّت الحكومة القطرية عام ٢٠٠٢م مبادرة تعليمية، اعتُمِدَت فيها اللغة الإنجليزية لغة تعليمٍ رسميةً في مدارس وجامعات قطر الحكومية، عوضًا عن اللغة العربية «بدعوى الاستجابة لمتطلبات سوق العمل ومقتضيات الانفتاح على العالم»، كما تذكر الدكتورة هديل الخطيب في دراستها للحالة القطرية، وبعد عقد من الزمن «تبيَّن للمعنيِّين أن التعليم باللغة الإنجليزية كان خيارًا غير فعال» نتج عنه تدنٍ في مستويات الطلبة وكثير من المشكلات التعليمية الأخرى، فصدر بناء على ذلك عام ٢٠١٢م «قرار المجلس الأعلى للتعليم بالعودة إلى استخدام اللغة العربية لغة تدريس في المدارس والجامعات الحكومية».

وقد لا تكون التغيرات التي تطال السياسات المتعلقة بتعريب التعليم بمثل هذه الحدة في جميع البلدان، ولكن توجد لها صور أخرى أقل حدة، ومن ذلك مثلًا: أن تعطى مساحة أكبر للغات الأجنبية في المنهج التعليمي من دون أن تستبدل مكان العربية؛ فيذكر الدكتوران يوسف العيساوي ومحمد هادي العيساوي في دراستهما للحالة العراقية أن «لغة التعليم في العراق في وزارة التربية ووزارة التعليم هي اللغة العربية، وهذا أمر مفروغ منه»؛ ولكنهما يضيفان: «كان العراق قديمًا حريصًا على أن تكون المرحلة الابتدائية لتعليم الطالب باللغة الأُم، ولا تزاحمها لغة أخرى؛ فكانت الإنجليزية مثلًا تبدأ من الصف الخامس الابتدائي، ولكن في ظل الانفتاح والإقبال الشديد على اللغة الإنجليزية عالميًا صارت اللغة الإنجليزية تُدرَّس من

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الصف الأول الابتدائي». وفي السعودية حدث الأمر نفسه؛ حيث «فرض تعليم اللغة الإنجليزية منذ الصف الأول الابتدائي»، رغم ما قد يكون لذلك من آثار سلبية على الكفاية اللغوية للتلاميذ بحسب ما يذكر الدكتور سعيد آل الأصلع في دراسته للحالة السعودية، وقد لا يكون هذا التراجع ظاهرًا في المدارس الحكومية، ولكنه يظهر في تنامي ظاهرة المدارس والجامعات الخاصة والأجنبية التي تعلم باللغات الأجنبية ولا تولي اللغة العربية إلا اهتمامًا ضئيلًا، كما هو الحاصل في كثير من البلدان العربية، ويستند الدكتور رياض زكي قاسم في دراسته للحالة اللبنانية إلى نتائج عدد من الاختبارات الدولية؛ ليبيّن أن تعليم العلوم في مراحل التعليم العام باللغة الأجنبية قد تكون له آثار سلبية على مستوى تحصيل الطلاب، ولا يؤدي إلى التفوق في فهم العلوم.

فكل هذه الأمثلة توضح التذبذب في تطبيق الهدف الأول من أهداف التعليم اللغوي في الوثيقة التي ذكرناها في بداية هذه المناقشة، ويأتي ذلك في سياق عام زاد فيه الاهتمام بتعلم اللغة الإنجليزية على حساب اللغة العربية؛ نتيجة لضغوطات العولمة، وما صحبها من تسليع للمعرفة، وثورة في وسائل التواصل والإعلام والتقنية، وتغيرٍ في فضاء العلاقات الاجتماعية والسياسية، واختراق كبير للمجتمعات المحلية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤؛ وعن العولمة وتأثيرها على مجمل الأوضاع اللغوية في العالم، انظر: كالفي، ٢٠١٨؛ بلوك وكامرون، ٢٠١٢)؛ فاشتدت نتيجة لذلك منافسة اللغات الأجنبية – لا سيما الإنجليزية – للعربية داخل مجتمعاتها وبين أبنائها – كما ذكرنا في العوامل المؤثرة على القرارات اللغوية في القسم السابق – ونتج عن ذلك تراجع الشعور بأهمية العربية لدى كثير من الشرائح الاجتماعية، لا سيما الفئات الشابة (غيث وشعبان، ٢٠٠٠؛ حسنين، ٢٠١٣)، وأصبحت المواقف من العربية والإنجليزية في كثير من الأحيان مختلطة ومشوشة، يشوبها الكثير من الاضطراب والتذبذب (المحمود، ٢٠١٧). وتخلط كثير من السياسات في هذا الصدد بين تعليم اللغات الأجنبية والتعليم باللغات الأجنبية، وشتان ما بينهما، ويمكن بالاستناد إلى الرؤى العلمية الصحيحة التفريق بين الأمرين، واعتماد سياسة لغوية متوازنة تعتمد اللغة الأم في جميع مراحل التعليم، مع الحرص على تحسين مستوى تعليم اللغات الأجنبية؛ لتحقيق الكفاية اللغوية اللازمة لأغراض محددة يمكن ضبطها ضمن سياسات لغوية ممنهجة وواقعية، وقابلة للتنفيذ، وخاضعة للتقويم العلمي الموضوعي. وكما يذكر الدكتور محمد داوود في دراسته

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

للحالة التونسية: «هناك إجماع على مستوى البحث في اللسانيات التطبيقية وفي التربية والتعليم عمومًا حول مزايا التعلّم باللغة الأم وهي مزايا نفسية اجتماعية وتعليمية واقتصادية لا خلاف فيها؛ فالمزايا النفسية الاجتماعية تتمثل في أن التعلم باللغة الأم يسهم في بناء هوية المواطن الصحيحة وشخصيته المتوازنة المنسجمة مع عرقه ودينه وبيئته الاجتماعية، وأما المزايا التعليمية فتتمثل في تمكين الطالب من استيعاب المعارف، وتطوير المهارات بلغة يتقنها ويستعملها بكفاءة في مستويات التلقّي والإنتاج، وأما المزايا الاقتصادية فهي تتعلق بصرف ميزانيات التعليم والتدريب بحكمة وتبصّر، مع ضمان مردود إيجابي لاستثمارها عبر الأجيال. وعلينا أن نتذكر أن معظم بلدان العالم - وخاصة المتقدمة منها - تعتمد على اللغة الأم في كل مراحل التعليم، وتعتني أيضًا بتعليم لغات أخرى حسب الحاجة، ولنا في لغتنا العربية وفي ازدهار العلوم والمعارف والفنون والآداب في تاريخ حضارتنا العربية الإسلامية خير دليل على ذلك».

وقد يؤدي التذبذب والتأرجح في السياسات اللغوية في كثير من الأحيان إلى التراجع عن مكتسبات حُقِّقَت في مراحل سابقة، و(المجال الإعلامي) من أبرز المجالات التي حدث فيها تراجع في العقود الأخيرة؛ حيث شهد استفحال العاميات وتوغلها على حساب اللغة العربية الفصحى الجامعة، فلقد كانت الإذاعات والتلفزيونات الوطنية والوسائل الإعلامية الأخرى في البلدان العربية - في أول عهدها حتى عقد الثمانينيات من القرن الميلادي الماضي تقريبًا - تهتمُّ باللغة العربية الفصحى، وتشير بعض الدراسات إلى أن نسبة استخدام الفصحى في مجموع الإذاعات العربية كانت تبلغ في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي ٦٨,٢٪، «وهي نسبة جيدة تشير إلى تفوق الفصحى على العامية بدرجة ملحوظة» (قاسم، ٢٠٠٧)، وتتصدى القرارات اللغوية الحازمة والصارمة إلى أيّ تجاوز في هذا الصدد، ومن ذلك على سبيل المثال: القرار المستقل ذو الرقم: (٢٩٠) في عام ١٩٨٧م، بشأن حظر الكتابة باللهجة العامية، وكما يقول الدكتور محمد خليفة الأسود في دراسة الحالة التي كتبها عن القرارات اللغوية في ليبيا، فقد حقق هذا القرار الهدف منه فتوقفت بوادر استعمال اللهجة في الصحف الليبية.

ومع ذلك فإن وضع اللغة العربية في مجال الإعلام قد شهد الكثير من التراجع بدءًا من عقد التسعينيات؛ فلقد أدى انتشار البث الفضائي وازدياد عدد المحطات

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الإذاعية والتلفزيونية الخاصة إلى انهيار السلطات الإعلامية، وازدياد استخدام العامية استخدامًا كبيرًا (الخوري، ٢٠٠٥)؛ فيذكر مثلًا الدكتور محمد داوود في دراسته للحالة التونسية أن وسائل الإعلام بأنواعها قد «تخلت عن الفصحى بشكل يكاد يكون كليًا؛ إذ اقتصرت على استخدامها في تقديم الأخبار في شكل موجز أو نشرة مطولة. فاللغة الشائعة في هذه الوسائط عادةً ما تكون أقرب إلى عامية الشارع مع نسبة لا بأس بها من الفرانكو-عربية، بينما كان هناك حتى بداية القرن حرص على استعمال اللغة العربية المهذبة وتفادي الثنائية اللغوية، وكان مقدمو البرامج يسعون مباشرة لترجمة المصطلحات الفرنسية التي يستعملها ضيوفهم إلى العربية. وحتى المسلسلات التي كانت تُبثّ بالفصحى أصبحت مدبلجة بالعامية التونسية أو المشرقية». ويرى بعض المتابعين لهذا الموضوع (المسدي، ٢٠١١)، أن كثافة حضور العامية في وسائل الإعلام وصل إلى مرحلة خطيرة يمكن أن تؤدي إلى تصدع المجتمع اللغوي للغة العربية، لا سيما مع تزايد ظاهرة الكتابة بالعامية في المجالات الأدبية والثقافية في العقدين الماضيين، ولا توجد سياسات لغوية تتصدى لذلك، وهو ما يشير إليه الدكتور رياض زكي قاسم في دراسته للحالة اللبنانية، إذ يقول: إن الدولة تنتهج اللامبالاة تجاه شؤون الإعلام المرئي والمسموع، فـ«الباحث في شروط الترخيص للمحطات الإعلامية المسموعة والمرئية في لبنان، لا يحظى بأيّ مادة تشريعية في دفتر الشروط تتعلق باللغة»، وذلك هو الحال في كثير من الدول العربية؛ فمن الملحوظات البارزة أن مجال الإعلام لم يحظ إلا بـ ٣٪ من عدد القرارات المتضمنة في منظومة القرارات اللغوية، ليكون من بين أقل المجالات في هذا الصدد، رغم أهميته الكبيرة في التأثير في الوضع اللغوي.

٨,١,٣. افتقار السياسات اللغوية لخطط تنفيذية إجرائية واضحة

إن خطط التنفيذ الفاعلة تختلف باختلاف السياق والاحتياجات الخاصة بكل سياسة لغوية، ولكن يُعدّ افتقار السياسات اللغوية لخطط تنفيذية فاعلة – عامّةً – تحديًا كبيرًا يهدد نجاحها وفاعليتها على المدى الطويل، ومن أبرز العقبات الناتجة عن ذلك: عدم الوضوح في التوجُّهات والسياسات اللغوية، فإن لم تكن القرارات اللغوية مصحوبة بخطط تنفيذية محددة وواضحة، ستصبح أهدافها غامضة يصعب تحقيقها دون خطة عمل محددة تحدد الخطوات الواجب اتباعها، والمسؤوليات الموكلة لكل جهة. ومن نتائج ذلك أيضًا: قلة الفعالية؛ فمن دون خطة

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

تنفيذية قد تفتقر السياسات اللغوية إلى الأدوات والموارد اللازمة لتحقيق أهدافها، مما يؤدي إلى ضياع الجهود دون تحقيق نتائج ملموسة، ومن النتائج المترتبة عن ذلك أيضًا: صعوبة المتابعة والتقييم؛ فيصعب قياس مدى نجاح السياسات اللغوية وتقييم تأثيرها على أرض الواقع في غياب خطة تنفيذية تحدد مؤشرات الأداء الرئيسة وأدوات القياس، وربما يترتب عن ذلك أيضًا قلة الدعم؛ فالقرارات اللغوية دون خطة تنفيذية توضح فوائدها توضيحًا ملموسًا وكيفية تحقيقها قد تواجه صعوبة في الحصول على الدعم اللازم من مختلف أصحاب المصلحة، ومن دون خطة تنفيذية قد تفقد السياسات والقرارات زخمها وتأثيرها مع مرور الوقت، مما يحول دون استمرارية العمل وتحديث الأهداف حسب الحاجة، وللتغلب على ذلك؛ يجب تحديد أهداف السياسة اللغوية تحديدًا واضحًا ومحددًا وقابلًا للقياس، مع الأخذ بعين الاعتبار السياق المحلي واحتياجاته، ويجب وضع خطة عمل مفصلة تحدد الخطوات الواجب اتباعها لتحقيق أهداف السياسة، بما في ذلك: (المهام، والمسؤوليات، والجداول الزمنية، والموارد المطلوبة)، ويجب تخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ خطة العمل بفعالية، وإنشاء آليات لمتابعة تقدم تنفيذ السياسة، وتقييم تأثيرها على أرض الواقع، مع إجراء التعديلات اللازمة دوريًا.

٨,١,٤. عدم الانطلاق من سياسات لغوية شاملة ومنهجية

رغم وجود جهد تشريعي لا بأس به ومساعٍ تنظيمية بارزة تعبر عنها منظومة القرارات اللغوية، فإن القرارات في المجمل لا تعبّر إلا عن مساعٍ متفرقة ومتناثرة، ولا تمثل في غالب الأحيان سياسة لغوية شاملة وموحدة؛ فكثير منها – كما ذكرنا أعلاه – قد لا يتجاوز مرحلة صدور القرار فحسب، من دون أن يتبع ذلك تخطيط ومتابعة تؤدي إلى الدخول إلى مرحلة التنفيذ المستمر والدائم؛ فالسياسة اللغوية ليست قرارًا يصدر عن هذه الجهة أو تلك، وإنما منظومة متكاملة من المجهودات القصدية التي تبدأ بتكوين التصورات، ثم إصدار التشريعات بناءً على ذلك، ثم تنفيذها ومتابعتها، وتقييمها، وإيجاد الأجهزة التنفيذية والرقابية وفرق العمل، أو المتطلبات البشرية والمادية والتنظيمية اللازمة لإنجازها ونجاحها. فالقرارات ينبغي أن تكون جزءًا من منظومة متضافرة ومتكاملة، ولا تعدُّ بذاتها تخطيطًا بل مبادئ أو نيّات يمكن الانطلاق منها في عملية التخطيط المنهجي والمنظم الذي لا ينجح إلا بتوفر شروطه ومقتضياته،

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ولا يوجد في منظومة القرارات ما يعبّر عن مثل هذا التوجه المنهجي المتكامل، وفي ذلك ما يؤكد ما ذكره أحد الباحثين المتابعين للسياسات اللغوية في البلدان العربية، بقوله: «لا نعرف بلدًا عربيًّا واحدًا يصح في حقه أن نقول إن له سياسة لغوية بالمعنى التام للعبارة» (المسدي، ٢٠١١)، وتتعدد مظاهر ذلك، ومنها: ما ذكر أعلاه عن التفاوت في السياسات المعلنة والواقع المعاش، والتذبذب والتأرجح بين توجهات متعددة ومتباينة، ويمكن إضافة بعض المظاهر الأخرى التي تبين أن القرارات لا تمثل سياسة لغوية منهجية ومتكاملة.

ومن مظاهر ذلك: عدم ترجمة النص على رسمية اللغة العربية في الدساتير إلى قوانين فاعلة تجسد تلك المكانة الرسمية في الواقع التشريعي للغة؛ فيذكر مثلًا الدكتور فؤاد بوعلي في دراسته للحالة المغربية الموقع المتقدم للغة العربية في الدساتير المتتابعة للدولة في الأعوام ١٩٦٢م، و١٩٧٢م، و١٩٩٢م، و١٩٩٦م، لم يترجم قانونيًّا في قرارات تحمي اللغة الرسمية وتمكن لها في المجالات المختلفة؛ «فلم يعرف المغرب الحديث نصًّا تنظيميًّا أو قانونًا ملزمًا يفرض حماية لغة الضاد والتمكين لها، بل كانت المراسيم الوزارية – حتى تلك المنسوبة إلى رؤساء الحكومات المختلفين – تنقصها السلطة الإلزامية، وتبقى عبارة عن توجيهات إلى المديرين والمسؤولين المركزيين والجهويين». وعلى نحو يشبه ذلك من بعض الوجوه، يذكر الأستاذ محمد شاكر عرب في دراسته للحالة الجيبوتية أن «المادة الأولى من الدستور التي تنصُّ على كون اللغة العربية هي اللغة الرسمية الأولى للدولة، ولكن هذا القرار لا ينطبق على أرض الواقع؛ حيث إن اللغة المستخدمة بكثرة في مختلف المجالات هي الفرنسية، ولا تحضر العربية إلا قليلًا»، ويضيف: أن «اللغة الفرنسية هي لغة السياسة والتعليم والإدارة والعمل الغالبة في جمهورية جيبوتي، فلا تحضر اللغة العربية إلا نادرًا وعلى استحياء، فكل الإعلانات، ومختلف اللافتات في الطرق، وفواتير الكهرباء والمياه والإنترنت باللغة الفرنسية». ويمكن فهم هذا الواقع – وما يشبهه أو يقرب منه – في بعض الدول الأخرى من خلال بعض الباحثين في السياسات اللغوية (Cooper, 1989) بالتمييز بين ثلاثة مصطلحات تتعلق بالمنزلة الرسمية للغة، وهي: اللغة القانونية (Statutory Language)، واللغة المستعمَلة (Working Language)، واللغة الرمزية (Symbolic Language)؛ أما الأولى فهي اللغة التي يمنحها الدستور (صفة الرسمية)، وقد لا تكون مستعمَلة في كل المصالح الإدارية والشؤون الاجتماعية، وقد لا تكون رمزية، أما الثانية فهي اللغة التي تستخدمها بعض القطاعات الحكومية وسيلةً لأنشطتها اليومية، وإن لم يُعلَن عن رسميتها أو رمزيتها،

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

أما الثالثة فهي اللغة التي تعدُّ رمزًا للدولة، وقد يُعلَن عن رسميتها أو يُؤخَذ بها، وقد لا يحدث ذلك؛ فالعربية قد تكون في مثل هذه الحالات لغة رسمية؛ لأن الدستور ينصُّ عليها فحسب، ورمزية لمنزلتها المعنوية في وجدان قطاعات واسعة من الشعب، ولكن ذلك لا يعني شيئًا من ناحية واقعها المعاش.

ومن الملحوظات البارزة في منظومة القرارات اللغوية التي تدل على أن القرارات اللغوية لا تعبر عن سياسات لغوية منهجية ومتكاملة أنه توجد مجالات كاملة لا يوجد فيها أيّ أثر للقرارات اللغوية، ويمكن التمثيل على ذلك بالقرارات المتعلقة باللغة المطلوبة في سوق العمل، لا سيما في البلدان الخليجية الجاذبة لأعداد غفيرة من الوافدين بحثًا عن العمل؛ فمعظم دول العالم تتبنّى سياسات لغوية صارمة ومتشددة فيما يتعلق بسوق العمل والهجرة، تتطلب تحقيق كفاية لغوية معينة وحدًّا أدنى محددًا من لغة الدولة؛ سواءً لغرض الهجرة، أو للحصول على فرصة للعمل، ولكن هذا الأمر يكاد أن يكون غائبًا تمامًا في منظومة القرارات التي جمعت، فلا توجد قوانين أو سياسات لغوية واضحة في الدول الخليجية تلزم من يرغب في العمل في هذه الدول ممن ليست اللغة العربية لغته الأم بإجادة حدٍّ معينٍ من اللغة العربية، ويعلق الدكتور سعيد آل الأصلع في دراسته للحالة السعودية، بقوله: «إن عدم وجود سياسة لغوية ملزمة في هذا الجانب، جعل اللغة الأجنبية – لا سيما الإنجليزية – تتسيد الأولوية في طلبات التوظيف، ومن لا يجيدها من أبناء الوطن ففرصة حصوله على وظيفة مرموقة يكاد يكون صعبًا، هذا فيما يتعلق بالوظائف القيادية المرموقة. أما من ناحية الوظائف الدنيا التي غالبًا يقوم بها العمال والوافدون من دول جنوب شرق آسيا، فأيضًا غياب السياسة اللغوية في هذا المجال شجعهم على عدم تعلم اللغة العربية، بل ظهرت لذلك نتائج سلبية، من أبرزها: (العربية الخليجية المهجنة) (Gulf Pidgin Arabic) التي أضحت هي لغة التخاطب مع الوافدين من جنوب شرق آسيا على وجه الخصوص. ولو كانت هناك سياسة لغوية واضحة في هذا المجال تجبرهم على تعلم اللغة العربية، لم تظهر مثل هذه اللغة الهجينة». وفي هذا السياق، يذكر الدكتور فؤاد بوعلي في دراسته لحالة المغرب أنه توجد قطاعات معينة يقل فيها ورود القرارات اللغوية أو ينعدم؛ لأنها «قطاعات يغلب عليها استعمال اللغة الفرنسية في التواصلين الإداري والمهني؛ فالمجال الاقتصادي – على سبيل المثال – هو مجال التداول الرسمي باللغة الأجنبية لاعتبارات براغماتية وإستراتيجية».

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ومن الملحوظات على القرارات اللغوية التي تجعلها لا تمثل سياسة لغوية واضحة: أن كثيرًا منها يتضمن في طياته استثناءات معينة، ومن أمثلة ذلك: قرارات تعريب التعليم الجامعي – التي ذكرنا لها أمثلة أعلاه – فكثيرًا ما تتضمن تلك القرارات عبارات استثنائية، مثل: «ولمجالس الجامعات أنْ تقرر تدريس بعض المواد العلمية بلغات أخرى»، ومثل: «ما لم تستدع الحاجة خلاف ذلك». وكما يذكر عدد من الباحثين، مثل: الدكتور محمد خليفة الأسود في دراسته للحالة الليبية، والدكتورة هديل الخطيب والأستاذة هدى الصيفي في دراستهما للحالة القطرية، فإن هذه الاستثناءات قد تكون تعبيرًا عن المرونة في التعامل مع تعقيدات الواقع اللغوي وإشكالياته المتعددة، ولكنها من ناحية أخرى قد تكون مدخلًا للالتفاف على القوانين وتفريغها من مضمونها، باختيار أيسر الحلول أو ما يفرضه الأمر الواقع. وفي سياق الاستثناءات القانونية، يشير الدكتور رياض زكي قاسم في دراسته للحالة اللبنانية إلى الغموض المتضمن في المرسوم ذي الرقم: (٩٠٩٩) الصادر عام ١٩٦٨م، الذي ينصُّ على أنه: «في المرحلتين المتوسطة والثانوية يمكننا استعمال اللغتين الفرنسية أو الإنكليزية لتدريس مواد الرياضيات والعلوم»، ويذكر أنه لم يحدد الأحوال التي تستعمل فيها اللغات الأجنبية، فأصبح ذلك هو الأصل «باستثناء المدارس الخاصة التي ترغب باعتماد التدريس بالعربية»، بل إنه حتى في المرحلة الابتدائية التي ينصُّ القانون بالمرسوم ذي الرقم: (٦٩٦٨) الصادر عام ١٩٤٦م على أن: جميع المواد التي تُدرَّس باللغة العربية لم تَعُد كذلك، وإنما «قسّمت الدروس بين دروس تُعطى بالعربية وأخرى بالفرنسية، مع زيادة عدد ساعات المواد التي تُعطى بالفرنسية تبعًا لارتفاع الصف». ويشير الدكتور رياض زكي قاسم إلى أن هذا الاستثناء موجود في القانون الدستوري الصادر عام ١٩٤٣م، الذي ينصُّ في مادته الحادية عشرة على أن: «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية، أمّا اللغة الفرنسية فتحدّد الأحوال التي تُستعمل بها بموجب القانون»، فتطور ذلك «من الناحية التنفيذية لصالح اللغة الفرنسية التي انتشرت بفعل عامل دستوري أعطى الحقّ للطوائف باعتماد اللغة التي تناسبهم في التعليم الخاص، شريطة التقيّد بالنظام العام للمناهج، وهو ما أعطى توسّعًا سريعًا للغة الفرنسية على حساب اللغة العربية».

ومن الملحوظات التي توضّح غياب السياسات اللغوية المتكاملة والمطردة: أن التجارب اللاحقة لا تستثمر التجارب السابقة أو تبني عليها؛ من خلال تقييم نتائجها سلبًا أو إيجابًا تقييمًا علميًّا مبنيًّا على دراسات متتبعة للقرارات والسياسات اللغوية والواقع اللغوي؛ فكثيرًا ما تتكرر التجارب وتبدأ من الصفر، متجاهلة ما سبقها من

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

جهود وتجارب سابقة، كما يذكر الدكتور علي الحمادي في دراسته للحالة الإماراتية، ويمثل لذلك بمشروع (اختبار الكفاية اللغوية)، الذي يذكر أنه لم يُبنَ على تقييم داخلي، و»خرج دون حوكمة داخلية أو مراجعة خارجية، فبقي محدود الانتشار، ضيق النطاق». وفي السياق ذاته، يشير الدكتور محمد داوود في دراسته للحالة التونسية إلى أن جهود إصلاح التعليم – بما تتضمنه من جوانب لغوية – يسودها «الارتجال، وغياب المقاربة العلمية، وضعف التقويم أو غيابه تمامًا ونقص الموارد. كما أن مشاريع إصلاح التعليم، عانت ولا تزال من مركزية القرار، حيث كلما جاء وزير تعطّلت خطط سلفه وتجمّد مسار الإصلاح أو انطلق من الصفر. وهذا مؤشر واضح على غياب إستراتيجية دولة في هذا الشأن تعتمد مقاربة علمية وتتعامل من أهل الاختصاص والخبرة وحسب الأهداف على أساس المعطيات والحقائق وليس الانطباعات والتخمينات».

ومن الملحوظات الأخرى التي يمكن الإشارة إليها في هذا الصدد: تكرُّر صدور القرارات في الشأن الواحد مرات عديدة مما يدل على عدم تنفيذ القرارات السابقة، ويمثل على ذلك الدكتور محمد داوود في دراسته للحالة التونسية بالقرار ذي الرقم: (٣٣/١٩٩٤) الصادر عن الوزير الأول بخصوص تعريب الإدارة وتعميم استخدام العربية، الذي تكرر مرات عديدة؛ سواءً في مناشير صادرة عن وزير الصحة في الحكومة نفسها، أو عن الوزير الأول نفسه في القرار ذي الرقم: (٤٥/١٩٩٩)، وما تبعه من مناشير وزارية، ثم تكرر محتوى هذا القرار في مشروع قانون ما زال ينتظر المصادقة عليه يحمل الرقم: (١٦/٢٠١٨)، ويعلق على ذلك، بقوله: إن «عدد القرارات سواء زاد أو نقص لا يفيد كثيرًا خاصة إذا تكرر المحتوى»، وأن مثل هذا الوضع من تكرر القرارات إنما يدل على إخفاق في «السياسة اللغوية وعدم امتثال الإدارة لأوامر رئيس الحكومة». وفي الجزائر ما زالت تصدر القرارات التي تقضي بـ»الاستعمال الحصري للغة العربية في جميع المراسلات، والتقارير، ومحاضر الاجتماعات، وكل الوثائق الصادرة»؛ من أجل «الحدّ من هيمنة المراسلات باللغة الفرنسية» كما يذكر الدكتور سليمان بن علي في دراسته للحالة الجزائرية، ومن أمثلة هذه القرارات: القرار ذو الرقم: (٣٦٧١) الصادر عن وزارة العمل والتشغيل في عام ٢٠٢١م، والقرار ذو الرقم: (٢٠٣٣) الصادر عن وزارة الشباب والرياضة في عام ٢٠٢١م، والقرار ذو الرقم: (٧٦) الصادر عن وزارة الثقافة والفنون في عام ٢٠٢٢م.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

فصدور القرار وحده ليس كافيًا لإيجاد سياسة لغوية فاعلة ومثمرة، وقد ذكرنا شيئًا من ذلك في الجزء المتعلق بالتفاوت بين السياسات المعلنة والواقع المعاش، ويمكن هنا الإشارة إلى بعض الجوانب التي تتسبب في الإخفاق وعدم تفعيل القرارات الصادرة من واقع دراسات الحالة؛ فيذكر الدكتور محمد خليفة الأسود في دراسته لحالة ليبيا المركز الوطني للتعريب والترجمة الذي صدر بالقرار ذي الرقم: (٢٥) في عام ١٩٩٢م، وكان من ضمن مهامه: تعريب المقررات الدراسية في الجامعات، فأنشئت اللجان المختصة للقيام بذلك، ولكنه يقول: إن هذا القرار لم يحقق غرضه؛ لعدم تمويل متطلبات تنفيذه من قبل الدولة، ولتفضيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الإنجليزية على العربية للتدريس في كليات العلوم التطبيقية. ويذكر الدكتور محمد داوود في دراسته للحالة التونسية أن من أسباب استمرار استعمال الفرنسية، وعدم وصول تعريب الإدارة للمستوى المأمول: «استعمال أجهزة وبرمجيات معلوماتية غير متوفرة بالعربية، بالرغم من أن القانون قد حجّر استعمال تلك البرمجيات منذ سنة ٢٠٠٠م، وأكد على تعريبها. وربما يُضاف إلى ذلك عدم كفاءة العنصر البشري في اللغة العربية؛ حيث إن هذا الجيل من الموظفين درسوا المواد العلمية والاقتصادية والتقنية باللغة الفرنسية، ولم تمكنهم المدرسة في مستوياتها المختلفة من تطوير كفاءتهم في العربية».

وكما ذكرنا في القسم الثالث، فإن كثيرًا من القرارات اللغوية المستقلة تتعلق بإنشاء المجامع والمؤسسات المعنية بالعناية باللغة العربية، وتنظيم شؤونها، ورغم أن ذلك يعكس اهتمامًا بارزًا ومتجددًا بالشأن اللغوي، فإنه يطاله ما ذكر أعلاه من عدم اتباع سياسة لغوية متكاملة ومطردة، ومن ذلك على سبيل المثال: أنه قد صدر في مصر عام ١٩٣٢م مرسوم ملكي بإنشاء معهد باسم مجمع اللغة العربية الملكي يكون تابعًا لوزارة المعارف، وقد نصَّ هذا المرسوم على أن: تتخذ وزارة المعارف العمومية كل الوسائل التي تكفل اتباع قرارات المجمع في أمر اللغة العربية وألفاظها وتراكيبها، وبعد سنين متطاولة صدر في عام ٢٠٠٨م مرسوم تشريعي عن رئيس الجمهورية يجعل لمجمع اللغة العربية بالقاهرة سلطة ملزمة في داخل الدولة في مجالات عمله، ونص على أن: «تلتزم دور التعليم والجهات المشرفة على الخدمات الثقافية والوزارات والهيئات العامة، ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات الخاضعة لإشراف الجهات المشار إليها بتنفيذ ما يصدره المجمع من قرارات لخدمة سلامة اللغة العربية». ويذكر الدكتور محمد خليفة الأسود في دراسته للحالة الليبية أن مجمع اللغة العربية في ليبيا – الذي أنشئ بالقرار المستقل ذي الرقم: (١٢٤) الصادر عن اللجنة الشعبية العامة لعام ١٩٩٤م

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

– «لم يكن لقراراته الأثر الفعلي في المؤسسات الليبية؛ والسبب في ذلك عدم استقراره، وعدم جدية إدارات الدولة في تطبيق القرارات اللغوية التي يقترحها». ويلاحظ الدكتور علي الحمادي في دراسته للحالة الإماراتية «كثرة المؤسسات اللغوية» من دون مظلة جامعة، أو تنسيق مشترك؛ حيث «تستقبل كلُّ مؤسسة جديدة تنضم لأخواتها في القائمة الطويلة من المؤسسات اللغوية بالترحاب، وينظر إلى مجرد التأسيس على أنه إنجاز». وعلى نحو مماثل، يشير الدكتور محمد عبد الكريم فارع في دراسته للحالة اليمنية أنه قد أُنشئ مجمع للغة العربية «لكنه لم يصدر قرارات تذكر، ولم تكن له صلاحيات».

ورغم ما قد يمثله ذلك من بعض جوانب الضعف والقصور، فإنه يوجد من الناحية الأخرى جوانب إيجابية وتجارب مهمة يمكن رصدها في منظومة القرارات اللغوية، ومن أمثلتها: صدور قوانين خاصة بالحفاظ على اللغة أو حمايتها (ومن أمثلتها: قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية) الصادر في العراق برقم (٦٤) في عام ١٩٧٧م؛ فلقد كان العراق من أوائل الدول العربية التي أصدرت هذا النوع من القوانين. ويذكر الدكتوران يوسف العيساوي ومحمد هادي العيساوي في دراستهما لحالة العراق أن هذا القانون قد «أحدث نقلة كبرى في حياة اللغة العربية، وتمكينها في شؤون الحياة». وبناء على ذلك وضع «قانون (الهيئة العليا للعناية باللغة العربية) رقم (٨٣) لسنة (١٩٨٣م) لتكون مسؤولة عن الرقابة والإشراف على تنفيذ (قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية)»، وكانت قبل ذلك قد أنشئت باسم «(اللجنة العليا للعناية بشؤون اللغة العربية) بقانون رقم (٢٤) لسنة (١٩٨١م)»، ونص قانونها على أن: «تتعاون مع المَجْمَع العلميّ العراقيّ على تحقيق أهدافها، وتستعين به في المهمّات الضّروريَّة لذلك»، وكان لهذه الهيئة – كما يذكر الدكتوران – دور مهم وفاعل في تنفيذ قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية حتى ألغيت «من دون ذكر لأسباب الإلغاء» بالقرار ذي الرقم: (١٣٥)، في عام ١٩٩٢م، ويذكر الدكتوران أنه قد أعيد «اعتماد هذا القانون في العراق بالأمر الديواني ذي الرقم (١٩) لسنة (٢٠١٣م)»، ولكن مراقبته وتنفيذه لم تكن على ما كان عليه الأمر في السابق، ومن أمثلة هذه القوانين التي صدرت مؤخرًا: (قانون حماية اللغة العربية في قطر»الذي صدر عام ٢٠١٩م، وأحدث نقلة نوعية»، وبدا أثره جليًّا؛ إذ سارعت الكثير من الجهات إلى تعديل أنظمتها بما يتوافق مع أحكام هذا القانون، كما تذكر الدكتورة هديل الخطيب والأستاذة هدى الصيفي في دراستهما للحالة القطرية. ويأتي في هذا السياق (مشروع النهوض باللغة العربية)، الذي اقترحه مجمع اللغة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

العربية الأردني، ونتج عنه إنشاء (اللجنة الوطنيّة الأردنيّة للنّهوض باللغة العربيّة) بالقرار ذي الرقم: (م ج ٣١٣٣٦) في عام ٢٠١٠م، وعن هذه اللجنة، صدر قانون حماية اللغة العربيّة ذو الرقم: (٣٥) في عام ٢٠١٥م.

ولقد بدأ المشهد الفكري حاليًّا يهتم بموضوع السياسة اللغوية، ويعي أهميتها التنموية. وكما ذكرنا في موضع سابق، فإن الخطاب السياسي والرسمي في كثير من الدول العربية قد بدأ يعتني بمفاهيم جديدة في العمل اللغوي كـ (الأمن اللغوي)، و(التنمية اللغوية)، و(الاستدامة اللغوية)، ويشير ذلك إلى شيء من التحول نحو العناية بالجوانب المتعلقة بالسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي والوعي بأهمية تلك الجوانب، ومحاولة معالجتها والتعامل معها ضمن الخطط التنموية والإستراتيجية للدول، بدلًا من قصر مفهوم التنمية على الجوانب الاقتصادية فحسب. ولكن ذلك لا يزال في بدايته، ويحتاج لكي تنجح الجهود في هذا الصدد إلى «اعتماد إستراتيجيات لغوية بعيدة المدى وواضحة الأهداف والمعالم تقوم على مقاربة علمية منهجية تتوفر لها الموارد المادية المناسبة، والكفاءات العلمية المتخصصة في السياسات والتخطيط اللغوي التي تحرص بدورها على إشراك مختلف الأطراف في وضع تلك السياسات والخطط وتفعيلها بما يتناسب مع الواقع وإخضاعها للتقويم والمتابعة». ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى الرؤى التنموية لدول الخليج – التي ذكرناها في سياق العوامل السياسة المؤثرة في التشريعات اللغوية – التي نصت على أهمية العناية بالعربية وتنميتها، وتعزيز مكانتها. وفي سياق ذلك، أنشئت عدد من المؤسسات المهمة، ومن ضمنها: مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الذي خصّص قطاعًا للتخطيط والسياسة اللغوية، وباشر العمل على مشروعات ذات بعد إستراتيجي في فهم واقع اللغة وتجارب التخطيط اللغوي، ومن قبله كان يؤدي الدور ذاته مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، وما هذا المشروع المتعلق بمنظومة السياسات اللغوية إلا ثمرة من ثمار هذا الجهد المهم في هذا الصدد.

٨,١,٥. ضعف التنسيق والتضافر بين الدول العربية في مجال السياسات اللغوية

لا تقتصر إشكاليات منظومة القرارات اللغوية في دول الجامعة العربية وتحدياتها على التفاوت بين السياسات المعلنة والواقع المعاش، والتذبذب والتأرجح بين توجُّهات متعددة ومتباينة، وعدم الانطلاق من سياسات لغوية شاملة ومنهجية، بل يوجد ملمح آخر ينبغي الانتباه له والإشارة إليه؛ فلا يوجد في دراسات الحالة أي شيء يشير

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

إلى تكامل الجهود أو تظافرها فيما بين الدول العربية لتعزيز الواقع اللغوي للعربية. والعربية – كما ذكر سابقًا في منظومة اللغات العالمية – إحدى اللغات الكبرى في العالم المعاصر التي تتعرض لمنافسة كبيرة جدًّا من لغات عالمية أخرى؛ فالإسهام في التخطيط للغة العربية ووضع السياسة التي تعزز منزلتها في العالم المعاصر يتجاوز طاقة أيّ دولة بمفردها، ولا بدّ لكي ينجح أن يتم من خلال إيجاد مظلة واحدة، تسير وفقًا لخطة موحدة، وتنسيق مشترك يُراعي خصوصيات كل دولة على حدة، وأن يتجاوز النطاق المحلي الوطني ليشمل البعدين (الإقليمي / العربي، والعالمي / الإسلامي)، مما سيتيح فضاءً أوسع وأرحب للتفاعل والنشاط الاقتصادي والعلمي والثقافي.

ولتوضيح أهمية هذا الجانب، وسبل تعزيزه وتطويره؛ ينبغي ربط ذلك بالوضع العالمي للغات، ومؤشرات قوتها وضعفها في العالم المعاصر؛ فتصنيف اللغات وتحديد مستوياتها من ناحية (القوة، والضعف، والتقدم، والتأخر) يعتمد على معايير متعددة ومتفاوتة تتداخل فيها العوامل (الديموغرافية، والسياسية، والاقتصادية، والدينية وغيرها) تداخلًا معقدًا جدًّا، ومتغيرًا من مرحلة إلى أخرى (انظر: Ammon, 2010). وقد حاول مؤخرًا بعض الباحثين (Chan, 2016) بناء (مؤشر لقوة اللغات) بناءً على نظرة شاملة تعتمد على الفرص التي توفرها اللغة في العالم المعاصر في عدد من المجالات، وهي كالتالي: (١) الجغرافيا، وتشمل عدد الدول الناطقة باللغة، ومساحتها، إضافةً إلى جذبها السياحي، و(٢) الاقتصاد، ويشمل عددًا من المؤشرات الاقتصادية (كإجمالي الناتج المحلي للدول الناطقة باللغة، وصادراتها، وقوتها المالية)، و(٣) التواصل، ويشمل عدد الناطقين الأصليين، إضافةً إلى عدد من يتكلمونها لغة ثانية بطريقة مطردة تقريبًا، و(٤) المعرفة ووسائل الإعلام، وتشمل محتوى الشبكة العنكبوتية، والمنتجات الفنية والثقافية (كالأفلام، ومكانة الجامعات، والمجلات العلمية المحكّمة)، و(٥) الاتصال الدولي، ويشمل موقع اللغة في المنظمات العالمية. وبحسب مجموع هذه المعايير ومؤشراتها، فإن ترتيب اللغات العشر الأولى في مؤشر قوة اللغات، إضافةً إلى ترتيبها في كل معيار على حدة، ملخص في الجدول (٨,١).

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الجدول (٨,١) اللغات العشر الأولى في مؤشر قوة اللغات لكاي تشان

الترتيب	الدرجة	اللغة	المتكلمون بالملايين	الجغرافيا	الاقتصاد	التواصل	المعرفة والإعلام	الاتصال الدولي
١	٠,٨٨٩	الإنجليزية	٤٤٦	١	١	١	١	١
٢	٠,٤١١	الصينية	٩٦٠	٦	٢	٢	٣	٦
٣	٠,٣٣٧	الفرنسية	٨٠	٢	٦	٥	٥	١
٤	٠,٣٢٩	الإسبانية	٤٧٠	٣	٥	٣	٧	٣
٥	٠,٢٧٣	العربية	٢٩٥	٤	٩	٦	١٨	٤
٦	٠,٢٤٤	الروسية	١٥٠	٥	١٢	١٠	٩	٥
٧	٠,١٩١	الألمانية	٩٢	٨	٣	٧	٤	٨
٨	٠,١٣٣	اليابانية	١٢٥	٢٧	٤	٢٢	٦	٧
٩	٠,١١٩	البرتغالية	٢١٥	٧	١٩	١٣	١٢	٩
١٠	٠,١١٧	الهندية	٣١٠	١٣	١٦	٨	٢	١٠

ويمكننا إدراج هذه النظرة الشاملة من فهم الوضع العالمي للغة العربية في ساحة اللغات، وتمييز ما لها من مواطن القوة والضعف في هذا الصدد، ويتبين من خلال الاطلاع على الجدول أعلاه أن العوامل المساهمة في رفع منزلة العربية، وتقدمها في سلم اللغات، هي: العوامل الموروثة عن تاريخها الحضاري المتميز، مثل: (١) أعداد الناطقين، و(٢) الانتشار الجغرافي، و(٣) الارتباط بالإسلام الذي يجعلها متقدمة جدًّا من ناحية الإقبال على تعلمها لغة ثانية. وأما العوامل المرتبطة بالواقع المعاصر (كالاقتصاد، والمعرفة، والإعلام) فمن العوامل التي تجعلها تتخلف عن نظيراتها من اللغات العالمية الكبرى. ويلاحظ أن منزلة العربية في مجال المعرفة والإعلام بالذات متدنية جدًّا، بشكل لا يتناسب مع منزلتها المتقدمة عمومًا؛ فهي تحتل المرتبة الثامنة عشرة في هذا المجال، وتتقدمها لغات صغيرة الحجم نسبيًّا كالبولندية والكورية.

ولو أردنا أن نقارن هذه الوضعية بما رصد في البيانات المجموعة في منظومة اللغات لتمكّنا من التعرف إلى بعض الأسباب المتعلقة بذلك، والناتجة عن بعض وجوه القصور في السياسات اللغوية، فمن مظاهر ذلك على سبيل المثال: أن المجال المتعلق بالبحوث والنشر العلمي من أقل المجالات في عدد القرارات؛ فهو

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

يـأتي بالمرتبـة قبـل الأخـيرة قبـل الشـؤون الدينيـة بنسـبة لا تتجـاوز ١٪ مـن مجمـوع القـرارات، وربمـا تفهـم قلـة عـدد القـرارات المتعلقـة بالشـؤون الدينيـة بحكـم أن الجوانـب اللغويـة المتعلقـة بهـذا المجـال مسـتقرة، ولا تحتـاج إلى قـرارات واضحـة لتنظيمهـا، إلا في بعـض الظـروف الخاصـة. وأمـا قلـة القـرارات اللغويـة في مجـال البحـوث والنشـر العلـمي فمـن الصعـب تبريـره، لا سـيما في ظـل مـا تعـاني منـه العربيـة مـن تأخـر في هـذا الصـدد في مؤشـر قـوة اللغـات، ويعلـق الدكتـور علـي الحمـادي في دراسـته للحالـة الإماراتيـة على قلـة القـرارات المرتبطـة بهـذا المجـال بأن ذلـك «يتواءم مع التوجـه العـام في المجتمعـات العربيـة الـتي تركـز على الإدارة، وتـولي مسـألة البحـث الاهتمـام الأدنى والحـظ الأقـل». بـل يُلاحـظ في بعـض القـرارات الصـادرة في مجـال البحـوث والنشـر العلـمي مخالفتهـا للتوجُّـه العـام في بقيـة المجـالات الـتي تؤكـد أهميـة العربيـة وأولويتهـا، ومـن أمثلتهـا – كمـا يذكـر الدكتـور سـعيد آل الأصلـع في دراسـته للحالـة السـعودية – المـادة ذات الرقـم: (٢١/ ٣) مـن القرار ذي الرقـم: (٥– ٨– ٢٠١٩) المتعلـق باللائحـة التنفيذيـة لنظـام بـراءات الاختـراع والتصميمـات في السـعودية، الـتي تنـص على أنـه: «يجـب تعبئـة نمـوذج طلـب بـراءة نباتيـة بوضـوح، ويفضـل إضافـة اسـم مقـدم الطلـب واسـم مسـتنبط النبـات، ومعلومـات الأسـبقية والكشـف باللغـة الإنجليزيـة...».

توضّـح هـذه النتيجـة أهميـة تـلافي هـذا الجانـب مـن وجـوه القصـور والنقـص في السياسـات اللغويـة العربيـة، لا سـيما أن مـن بـين الأهـداف الكـبرى لمشـروع منظومـة القـرارات اللغويـة: «تيسـير التنسـيق والتكامـل بـين الـدول العربيـة في هـذا الصـدد، وبيـان مـا يوجـد بـين البلـدان العربيـة مـن وجـوه الشـبه والاختـلاف في السياسـات اللغويـة؛ لجعـل التعـاون والتوجـه الإسـتراتيجي الموحـد ممكنًـا في المسـتقبل». ويتأكـد ذلـك في حـق الـدول ذات القـوة الاقتصاديـة (كالـدول الخليجيـة مثـلًا) الـتي تمكنهـا قوتهـا مـن وضـع اشـتراطات لغويـة تُجنِّبهـا هيمنـة اللغـات الأخـرى، وتسـهم في تسـويق اللغـة العربيـة، وتعزيـز دورهـا الحضـاري والاقتصـادي، بمـا يتلاءم مـع الـرؤى التنمويـة والإسـتراتيجية الـتي تسـعى هـذه الـدول إلى تحقيقهـا خـلال العقـد الحـالي.

٨,٢. التوصيات وسبل التعزيز الممكنة

لقـد مـرّت في ثنايـا نقـاش العوامـل المؤثـرة على السياسـات اللغويـة، والتحديـات الـتي تواجههـا تلـك السياسـات، وبعض التوصيـات والمقترحات التي ينبغي الأخذ بها؛ لتحسـين

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

واقع التشريع اللغوي وأثره في الواقع المعاش، ويمكن هنا التركيز على بعض التوصيات الرئيسة التي ينبغي التأكيد عليها.

٨,٢,١. العناية بالرؤية العلمية

ربما تكون أفضل طريقة لتحسين الواقع هي فهمه وفهم ما يتضمنه من تحديات؛ ولذا فإن فهم واقع السياسات اللغوية وما يواجهها من تحديات ربما يكون هو الخطوة الأولى الرئيسة لتحسين الواقع وتعزيزه، ويكون ذلك بالدراسة العلمية المنهجية التي ترصد ما يصدر من سياسات لغوية، وتتابع أثرها وآليات تنفيذها، وتقيمها تقييمًا دوريًّا، ويتأكد ذلك في ظل كون مجال السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي - في الآونة الأخيرة - مجالًا معرفيًّا وأكاديميًّا متخصّصًا، له منهجياته وطرائقه الخاصة؛ ولذا فإنه ينبغي تأهيل المتخصصين في هذا المجال، ودعم الدراسات العلمية الراصدة لواقع السياسات اللغوية وتنفيذها، وإنشاء المراكز البحثية المتخصصة في هذا المجال، والاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال والبناء عليها؛ لمواكبة ما يشهده هذا الميدان من تطورات معرفية ومنهجية، والاستفادة منها في رسم السياسات اللغوية المناسبة.

٨,٢,٢. العناية بالجوانب التنفيذية

إن إصدار القرارات والقوانين بشأن المسائل والقضايا اللغوية أمرٌ مهمٌّ، ويعبّر عن اهتمام إيجابي بالسياسة اللغوية، ولكنه بحدّ ذاته ليس كافيًا، بل لا بدّ أن تكون القرارات ملحقةً بخطط إجرائية واضحة، تشرف عليها السلطات التنفيذية، مع توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتطبيقها، وينبغي كذلك تفعيل دور الجهات الرقابية والقضائية في المتابعة والإشراف والإلزام، بما يصدر من قرارات.

٨,٢,٣. العناية بتراكم الخبرات والتجارب

من الإشكاليات التي رُصِدَت في سياق الحديث عن التحديات أعلاه: التذبذب والتأرجح بين توجهات واجتهادات متفاوتة في إصدار القرارات، وعدم اتباع سياسة لغوية مطردة تتراكم فيها الخبرات والتجارب، وتُكَيَّف بحسب تطورات الوضع اللغوي الخاص بكل بلد وتحدياته. ومن ناحية أخرى، توضح منظومة القرارات اللغوية التي جُمِعَت في المشروع وجود قاعدة تشريعية جيدة بشأن المسائل والقضايا اللغوية يمكن البناء عليها، والانطلاق منها وتفعيلها؛ فيستثمر ما نُفِّذَ

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

منها للبناء عليه، ويراجع ما لم يُنَفّذ؛ لفهم أسباب ذلك، ويمكن الاستفادة أيضًا من الخبرات والتجارب السابقة في تحسين كفاءة الموارد، وتطوير ممارسات أفضل، ويمكن استثمار التجارب من خلال العناية بتوثيقها، وتحليلها، ونشر المعلومات عنها، واستعمالها في التخطيط اللاحق والمستقبلي.

٨,٢,٤. العناية بالتكامل بين المؤسسات والجهات والدول المختلفة

ليست السياسة اللغوية أمرًا يمكن أن تقوم به جهة واحدة، بل لا بدّ أن تتظافر الجهود في وضعها وتنفيذها؛ لضمان التناغم والفاعلية بين الأطراف المعنية كافة، ويمكن النظر إلى التكامل من ثلاث نواحٍ؛ الأولى: تتعلق بالتكامل بين المؤسسات داخل الدولة الواحدة، وتنسيق أدوارها بشأن السياسات اللغوية؛ من خلال إنشاء جهة مركزية تتولى التنسيق والمتابعة بالصلاحيات اللازمة، والثانية: بين الدول المختلفة؛ بتعزيز وجوه التعاون فيما بينها، وتبادل الخبرات والمعلومات في هذا الصدد، والثالثة: بين الجهات الرسمية والقاعدة المجتمعية؛ من خلال تعزيز الشراكة المجتمعية في وضع السياسات وتفعيلها، وزيادة الوعي وتوسيع الاهتمام بموضوع السياسة اللغوية بين أبناء المجتمع.

٨,٢,٥. العناية بالشمول والتركيز على كافة الجوانب

من الملحوظات التي رُصِدَت في التقرير: وجود شيء من التفاوت بين المجالات التي تركز عليها القرارات اللغوية؛ فهناك مجالات كان الاهتمام بها أدنى بكثير من غيرها (كمجالات الاقتصاد، والبحوث العلمية والصحة ونحوها)، وستؤثر - بطبيعة الحال - المجالات التي يجري إهمالها على بقية المجالات الأخرى؛ فالشمول في رسم السياسات اللغوية وتنفيذها أمرٌ مهمٌّ في نجاحها، ومن الجوانب المتعلقة بالشمول: التركيز على الجوانب اللغوية كافة؛ فيلاحظ مثلًا التركيز على الخطاب المكتوب في القرارات اللغوية، وإهمال الجوانب المتعلقة بالتواصل المنطوق، ومن آثار ذلك: استفحال العاميات في المجالات الإعلامية، ولذا فإن السياسات اللغوية لا بدّ أن تكون بالمجالات كافة وبالجوانب اللغوية كافة، وبسدّ الثغرات الموجودة في هذا الصدد.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٨,٢,٦. الاهتمام باللغة العربية في المناهج التعليمية

من التوصيات التي ينبغي إبرازها والتأكيد عليها: الجانب المتعلق بضرورة العناية باللغة العربية في مجال التعليم؛ فلقد حظي هذا المجال بالنسبة الأكبر من القرارات اللغوية الصادرة، ولكن لم يصل لما هو مأمول؛ سواءً من ناحية تعريب التعليم، أو من ناحية تطوير تعليم العربية نفسه. فهذا المجال ينبغي العناية به لا بإصدار القرارات فحسب، بل بوضع خطط تنفيذية وإجرائية واضحة، تحقق كل ما سبق من توصيات بخصوص العناية بالتكامل والتراكم والشمول داخل الدولة الواحدة، والتنسيق الفاعل فيما بين الدول العربية كافة.

* خاتمة

تطرّق هذا القسم إلى بعض من التحديات والصعوبات التي تواجهها السياسات اللغوية في دول الجامعة العربية، ولخّصها في تحديات بارزة، وهي: التفاوت الكبير بين السياسات المعلنة والواقع المعاش، والتذبذب والتردد في حركة التشريع اللغوي، وعدم الانطلاق من سياسات لغوية شاملة ومنهجية، وعدم التنسيق والتكامل بين الدول العربية في مجال السياسات اللغوية. وربما يمثل المشروع الحالي – الذي يرصد الواقع، ويبين سبل تعزيزه وتطويره – خطوةً أولى باتجاه تجاوز كثير من تلك العقبات والتحديات.

الخاتمة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الخاتمة

لقد قدّم التقرير الحالي ملخصًا عن مشروع منظومة السياسات اللغوية العربية ونتائجه؛ فابتدأ بلمحةٍ عامةٍ عن وضع اللغة العربية الحضاري ضمن المنظومة العالمية للغات، فكان ذلك بمثابة مقدمة نظرية لفهم أنواع التعددية اللغوية في الدول العربية التي تشمل: (التعددية الأصيلة، والتعددية الطارئة، والتعددية الدخيلة)، وأثرها في فهم حركة التشريع اللغوي للسياسات اللغوية في الدول العربية. وفي القسم الثاني قُدِّم تعريف بمنظومة بيانات السياسات اللغوية للدول العربية، مع وصف العناصر المكونة لها، والتفاصيل المنهجية التي اعتمدت في بنائها، من ناحية جمع البيانات وتحليلها. وأما القسم الثالث فيتضمن وصفًا إجماليًّا للبيانات التي احتوتها منظومة السياسات اللغوية للدول العربية، من ناحية: عدد القرارات، ونسبها الخاصة بكل دولة مقارنةً بالمجموع الكلي للقرارات، إضافةً إلى استعراض مختصر لمجالات القرارات الصادرة، وأنواعها، وأهدافها، وتحليل لعددٍ من الجوانب المتعلقة بهذه القرارات، مثل: استقلالها، أو عَرَضيتها، والجهات التي أصدرتها.

ومن القسم الرابع تبدأ التحليلات التفصيلية لمكونات المنظومة؛ بنظرة تاريخية لتطور السياسات اللغوية؛ حيث تضمنت المنظومة قرارات صادرة من عام ١٩٠٠م حتى عام ٢٠٢٤م. وقسمت هذه المدة إلى خمس مُدَد زمنية تتكون كل مدة منها من (٢٥) سنة، وقد استُعرِضَت أعداد القرارات ومجالاتها في كل مدة على حدة، وكشف هذا الاستعراض التاريخي لقرارات المنظومة الزيادة الكبيرة في أعداد القرارات على توالي السنوات، وخاصّةً في السنوات الخمسين الأخيرة، وكشف أيضًا أهمية مجالات (القانون، والتعليم، والاقتصاد، والإدارة، والثقافة)؛ حيث كانت الأكثر حضورًا في أغلب المُدَد الزمنية، على تنوع في ترتيب هذه المجالات وأولويتها في المُدَد المختلفة.

وقدّم القسم الخامس استعراضًا وتحليلًا للمجالات التي تناولتها القرارات اللغوية في المنظومة؛ فقدّم وصفًا عامًّا لتوزيع القرارات على المجالات، ثم نقاشًا تفصيليًّا لهذه المجالات، وكانت النتيجة هي توزّع القرارات على (١٣) مجالًا، كان أهمها وأكثرها من ناحية عدد القرارات مجالات (التعليم، ثم القانون،

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ثـم الاقتصـاد، ثـم الإدارة، ثـم الثقافـة). وكان (لمجـال التعليـم) نصيـب الأسـد مـن القـرارات اللغويـة؛ سـواءً القـرارات الـتي تعالـج إنشـاء المؤسسـات التعليميـة وإدارتهـا، أو تلـك الـتي تحـدد لغـة التعليـم، أو الـتي تهتـم بكفـاءة المعلمـين والمتعلمـين، وتـلا مجـال التعليـم (مجـال القانـون) الـذي رُصِـدت فيـه قـرارات رئيسـة، مثـل: (الدسـاتير، وأنظمـة الحكـم، وأنظمـة ولـوائح تنظـم شـؤون البلـدان المختلفـة، وقـرارات تتعلـق بالنظـام القضـائي وإجراءاتـه)، و(مجـال الاقتصـاد) الـذي رُصِـدت فيـه لـوائح وأنظمـة تنظـم شـؤون الاقتصـاد في الـدول العربيـة، وقـرارات تعالـج قضايـا مفـردة، مثـل: (بيانـات المنتجـات، أو لغـة تحريـر العقـود)، ثـم (مجـال الإدارة) الـذي عالجـت قراراتـه قضايـا الاتصـال الإداري والمؤسـسي، وأكـدت ضـرورة اتسـاق أنمـاط الاتصـال المؤسـسي لغويًـا، ثـم (مجـال الثقافـة) الـذي عُنِيـت قراراتـه بدعـم اللغـة مؤسسـيًا؛ مـن خـلال إنشـاء المؤسسـات المختصـة بهـا، ودعـم جهـود نشـر العربيـة مـن خـلال التعليـم والتأليـف.

وأمـا القسـم السـادس فقـد قـدّم اسـتعراضًا مفصـلًا لتصنيـف القـرارات بحسـب أنـواع التخطيـط وأهدافـه؛ فبـدأ بوصـف إجمـالي لتوزيـع القـرارات بحسـب أنـواع التخطيـط الأربعـة، ثـم بحسـب أهدافـه وأغراضـه، مـع بيـان لأبـرز أنمـاط القـرارات اللغويـة الـتي تخـدم هـذه الأهـداف وتقاطعهـا مـع أنـواع التخطيـط اللغـوي، فـكان أكـثر أنـواع التخطيـط اللغـوي حضـورًا (تخطيـط الوضـع اللغـوي)؛ حيـث تجـاوزت قراراتـه نصـف قـرارات المنظومـة، وتـلا تخطيـط الوضـع في عـدد القـرارات (تخطيـط الاكتسـاب اللغـوي) الـذي قـارب عـدد قراراتـه ربـع قـرارات المنظومـة، وهـذا التركـز في قـرارات المنظومـة علـى هذيـن النوعـين مـن أنـواع التخطيـط يشـير إلى اهتمـام المشـرعين وصانعـي القـرار في الـدول العربيـة بـإدارة الوضـع اللغـوي وعمليـات الاكتسـاب اللغـوي، وإدراكهـم لأهميتهمـا في تحديـد مسـتقبل اللغـة، ومعالجـة قضاياهـا. ومـن ناحيـة الأهـداف أو الأغـراض، تبـين أن أبرزهـا ظهـورًا في منظومـة القـرارات الأهـداف المتعلقـة بـ(صيانـة اللغـة، والاتصـال بـين اللغـات، والتقييـس اللغـوي، وتمكـين اللغـة، والتنقيـة اللغويـة، ونشـر اللغـة).

وقـد خُصِّـصَ القسـم السـابع للعوامـل المؤثـرة في القـرارات اللغويـة؛ فالتشـريع اللغـوي أمـر معقـد تؤثـر فيـه عوامـل عديـدة متداخلـة، تختلـف مـن مجتمـع لآخـر بحسـب السـياق (التاريـخي، والثقـافي، والاجتماعـي، والسـياسي، والاقتصـادي) لـكل

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مجتمع. وتتفاعل هذه العوامل المؤثرة في السياسات اللغوية مع بعضها بعضًا تفاعلًا معقدًا، مما يخلق ديناميكية تؤثر على الكيفية التي تتطور بها مساراتها وتوجُّهاتها بمرور الوقت. وقد قُسِّمَت تلك إلى العوامل إلى: (عوامل داخلية، وأخرى خارجية)؛ أما العوامل الداخلية فأبرزها: العوامل التاريخية الناتجة عن المراحل التي مرت بها العربية في تطوراتها، ومسيرتها الحضارية في أثناء مراحل التاريخ المختلفة، وأثرها في واقعها المعاصر في العالم اليوم، والعوامل الديموغرافية المتعلقة بالأعراق والمكونات الاجتماعية المتنوعة داخل الدول العربية، والعوامل الثقافية المتعلقة بالمواقف والأيديولوجيات اللغوية وأثرها في السياسات اللغوية، والعوامل السياسة المتعلقة بالتحولات السياسية التي تمر بها الدول العربية، وأجهزتها، وأنظمة الحكم فيها، والعوامل الاقتصادية المتعلقة بفرص العمل واحتياجات السوق وما يفرضه من خيارات لغوية معينة. وأما الجوانب الخارجية فتتعلق بالتأثيرات الدولية، وأثرها على حركة اللغات العالمية، والعولمة وضغوطاتها على اللغات المحلية نحو الاندماج اللغوي على مستوى العالم.

وأما القسم الثامن والأخير فتطرّق إلى أبرز التحديات والعقبات التي تشهدها حركة التشريع اللغوي، مع محاولة بيان سبل تجاوزها بما يعزز الوجود النظامي للغة العربية في البلدان العربية. وقد لُخِّصَت التحديات والعقبات في أربعة تحديات رئيسة، وهي: (التفاوت الكبير بين السياسات المعلنة والواقع المعاش، والتذبذب والتردد في حركة التشريع اللغوي، وعدم الانطلاق من سياسات لغوية شاملة ومنهجية، وعدم التنسيق والتكامل بين الدول العربية في مجال السياسات اللغوية).

وفي الجزء الثاني من القسم الثامن عدد من التوصيات والمقترحات التي ينبغي التأكيد عليها وأخذها بالحسبان؛ لتحسين واقع التشريع اللغوي، ومن أبرزها: العناية بالرؤية العلمية، والعناية بالجوانب التنفيذية، والعناية بتراكم الخبرات والتجارب والاستفادة منها والبناء عليها، والعناية بالتكامل بين المؤسسات والجهات والدول المختلفة، والعناية بالشمول والتركيز على الجوانب كافة، والاهتمام باللغة العربية في مجال التعليم وفي المناهج التعليمية خاصّةً.

وربما يمثل المشروع الحالي – الذي يرصد الواقع، ويبين سبل تعزيزه وتطويره – خطوةً أولى باتجاه تجاوز كثير من تلك العقبات والتحديات.

المراجع

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المراجع العربية

- برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمـائي (٢٠١٤). تقريـر المعرفـة العـربي للعـام ٢٠١٤: الشـباب وتوطـين المعرفـة. يمكـن الوصـول إليـه مـن خـلال الرابـط التـالي:

http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_development/arab-knowledge-report-20140.html

- بلـوك، دافيـد، وكامـيرون، ديبـورا (٢٠١٢). العولمـة وتدريـس اللغـة. ترجمـة: محمـد الشـرباشي. الريـاض: جامعـة الملـك سـعود. (٢٠٠٢).

- جامعـة الـدول العربيـة (الإدارة الثقافيـة / قسـم التربيـة) (١٩٦٥). حلقـات توحيـد أسـس المناهـج الدراسـية في البـلاد العربيـة. القاهـرة: جامعـة الـدول العربيـة.

- حسـنين، أحمـد حسـين (٢٠١٣). لغـة التعليـم وتأثيرهـا في الهويـة العربيـة: دراسـة ميدانيـة علـى عينـة مـن الطـلاب المصريـين في ظـل أنظمـة تعليميـة متباينـة. ضمـن: مجموعـة مؤلفـين، اللغـة والهويـة في الوطـن العـربي: إشـكاليات التعليـم والترجمة والمصطلـح. بـيروت: المركز العـربي للأبحاث ودراسـة السياسـات.

- الخـوري، نسـيم (٢٠٠٥). الإعـلام العـربي وانهيار السـلطات اللغوية. بـيروت: مركز دراسـات الوحدة العربية.

- الشـمري، عقيـل (٢٠١٨). العربيـة بـين عوامـل الازدهـار والانحدار: قراءة لمؤشـرات مكانتهـا العامة في التاريـخ والواقع. مجلة التخطيط والسياسـة اللغويـة (الريـاض)، ٤(٧)، ٨-٦٤.

- غيـث، غـازي وشـعبان، قاسـم (٢٠٠٠). التوجهـات اللغويـة لطلبـة الجامعـة الأمريكيـة في بـيروت. ضمـن: قاسـم شـعبان (مـح.) اللغـة والتعليـم. بـيروت: الهيئـة اللبنانيـة للعلـوم التربويـة.

- فليبسـون، روبـرت (٢٠٠٨). الهيمنـة اللغويـة، ترجمة: سـعد بن هادي الحشـاش. الريـاض: جامعة الملك سـعود. (٢٠٠٣).

- الفهـري، عبـد القـادر الفـاسي (٢٠١٣). السياسـة اللغويـة في البـلاد العربيـة: بحثًـا عـن بيئة طبيعية، عادلـة، ديموقراطيـة، وناجعة. بـيروت: دار الكتـاب الجديد.

- قاسـم، ريـاض زكـي (٢٠٠٧). اللغـة والإعـلام: بحـث في العلاقـات التبادليـة. ضمـن: مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، اللسـان العـربي وإشـكالية التلقـي. بـيروت: مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة.

- كالفـي، لويـس جـان (٢٠٠٨). حـرب اللغـات والسياسـات اللغويـة. ترجمـة: حسـن حمـزة. بـيروت: المنظمة العربيـة للترجمـة. (٢٠٠٥).

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- كالفي، لويس جان (٢٠١٨). أي مستقبل للغات: الآثار اللغوية للعولمة. ترجمة: جان ماجد جبور. بيروت: مؤسسة الفكر العربي.
- المحمود، محمود (٢٠١٧). تصورات طلاب الجامعة السعوديين حيال اللغة العربية. ضمن: عقيل الشمري ومنصور ميغري (مح.). التصورات الشعبية عن اللغة العربية: مفاهيم وقضايا وحالات. الرياض: مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية.
- المحمود، محمود (٢٠١٨). التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري. مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، ٣ (٦)، ٦-٤٧.
- المسدي، عبد السلام (٢٠١١). العرب والانتحار اللغوي. بيروت: دار الكتاب الجديد.
- مونتغمري، سكوت (٢٠١٤). هل يحتاج العلم إلى لغة عالمية: اللغة الإنجليزية ومستقبل البحث العلمي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. (٢٠١٣).

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المراجع الإنجليزية

- Ammon, U. (2010). World Languages: Trends and Futures. In N. Coupland (ed.). The Handbook of Language and Globalizations. P. 101-122. Malden: Wiley-Blackwell.
- Bassiouney, R. (2009) Arabic Sociolinguistics. Edinburgh: Edinburgh University Press.
- Chan, K. (2016). Power Language Index: Which are the world's Most Influential Language. Retrievable form: http://www.kailchan.ca/wp-content/uploads/2016/12/Kai-Chan_Power-Language-Index-full-report_2016_v2.pdf
- Cooper, R. L. (1989). Language Planning and Social Change. Cambridge: Cambridge University Press.
- Daoud, M. (2001) The Language Situation in Tunisia. Current Issues in Language Planning 2(1), P. 1-52.
- Johnson, D. (2013) Language Policy. New York: Palgrave Macmillan.
- Lansford, T. (2017). Political Handbook of the World 2016-2017. California: Sage Publications.
- Suleiman, Y. (2003). The Arabic Language and National Identity: A Study in Ideology. Edinburgh: Edinburgh University Press.
- Suleiman, Y. (2006). Arabiyya. In K. Versteegh, M. Eid, A. Elgibali, M. Woidich & A. Zaborski (eds.). Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics. Vol. 1, P. 173-178. Leiden: Brill.

شكر وتقدير

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

شكر وتقدير

يتقدَّم مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بوافر الشكر والتقدير لكلِّ مَن شارك في إنجاز هذا التقرير من خبراء وباحثين، حيث قاموا بأعمال مهمة ومتنوعة في إعداد العمل، فلهم وافر الشكر والتقدير، ويخصُّ بالشكر:

فريق الإعداد:

- د. عقيل بن حامد الشمري (رئيس الفريق).
- د. أحمد بن خالد الشريمي (عضو الفريق).
- د. محمد بن عبد الرحمن القريشي (عضو الفريق).
- د. علي بن محمد العمري (عضو الفريق).
- أ. حلمي مصطفى المظلوم (عضو الفريق).

فريق التحكيم والمراجعة:

- أ. د. محمود بن عبدالله المحمود.
- أ.د. خالد بن سليمان القوسي.
- د. حمد بن عبدالعزيز الحمود.

هذه الطبعة
إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.